جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
تاريخ عام
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
أميرة عميري أنفال مستيري

يوم: 27/06/2022

التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني من 1978 إلى 2020.

لجنة المناقشة:

فاتح حاجي	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
جازية بكرادة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
لخميسي فريح	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2021-2022

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
تاريخ عام
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
أميرة عميري أنفال مستيري

يوم: 27/06/2022

التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني من 1978 إلى 2020.

لجنة المناقشة:

فاتح حاجي	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
جازية بكرادة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
لخميسي فريح	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2021-2022

{وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ }

[سورة البقرة:120]

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيراً مباركاً فيه، الذي هدانا لدين الإسلام وما كنا لنهتدي لولا هداه، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم إلى يوم الدين أما بعد:

في بداية هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله أن يمنيّه بالقبول، لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة **جازية بكرادة** لتفضلها بالإشراف علينا، والتي لم تبخل علينا يوما بعطائها وعلمها، وكل ما أبدته علينا من ملاحظات وإرشادات قيمة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة، ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **أعضاء اللجنة المناقشة** كلٌ باسمه وعظيم قدره.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ **أحمد أبو دياب** من جامعة غزة بفلسطين على مساعدتنا في الترجمة من اللغة العبرية، وإلى الأستاذ **محمد فهمي** من مصر على توفيره لنا المراجع من دار المنظومة المصرية.

وإلى كل من أسدى لنا المشورة وقدم لنا يد العون وجزاهم الله عنّا كل خير.

وفي الختام اللهم إنّا نسألك السداد والفلاح، وأن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهك الكريم، وأداةً لتكريم بلدنا فلسطين وأمتنا الإسلامية والعربية، وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة.

إهداء

إلى التي قالت لي يوما أدرسي يا ابنتي فلا شيء سينفعك من غير شهادتك، ماذا نلت أنا وأنا الآن لا أعرف حرفاً من حروف العربية ولا أجيد تلاوة القرآن الكريم، أدرسي يا ابنتي فلكل شيء أوانٌ إلا الدراسة، إلى من تركت لي فنجان قهوة فوق كتبي الدراسية، إلى من أغرقتني بوابلٍ من الدعاء، إلى جنتي **أمي**.

إلى السند الذي لا يميل والذي لم يبخل عليّ يوماً بعطائه وكرمه في سبيل أن أدرس وأنجح وأحقق كل ما أسموا إليه، إلى من أرهق كاهله العمل ليقدم لي ماله وجهده في سبيل راحتي ولم يكل يوماً أو يمل، إلى **أبي** الغالي.

إلى والديّ الكريمين أنا اليوم أحصد ما رويتموه، إنجازي هذا هو أنجازكم أنتم فشكراً لكم بحجم عطائكم.

إلى إخوتي الأعزاء **لطفي** وأولاده، و**فؤاد** و**بدر الدين**، وأختي **ماجدة** وزوجها، و**سارة** وأخي الصغير **محمد** حفظكم الله ورعاكم.

إلى **رفاق** الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة إلى من كانوا في السنوات العجاف سحاباً ممطراً إلى صديقاتي المقربات.

وإلى كل من دعمني في مسيرتي الدراسية ولم يبخل عليّ يوما ولو بالدعاء.

وإلى أرواح الشهداء الفلسطينيين رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

إليكم جميعا أقدم عملي المتواضع هذا.

أميرة عميري.

إهداء

إلى التي سكبت شبابها ليزهر شبابي وأحنت ظهرها ليستقيم ظهري وتعبت لارتاح وسهرت لأنام

التي تعطي ولا تأخذ "**أمي الجميلة**" أدامك الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى سندي وقوتي إلى الشمعة التي

تحترق لتنير دربي "**أبي الحبيب**" أطال الله في عمرك

إلى التي دعمتني وشجعتني لخوض كل الصعاب أختي العزيزة "**مريم**" وإلى زوجها، إلى رمز الكفاح أخي الكريم "**قاسم**"

إلى من هم أعز علي من نفسي

أختي "**نور الإيمان**" وإخوتي "**تقي الدين**" و"**عبد الرحمان**"

إلى كبسولة السعادة ابن أختي المدلل "**محمد طه**"

وإلى الصَّديقات المقربات.

أنفال مستيري

المقدمة

المقدمة:

عرف الصراع العربي الصهيوني تطورا ملحوظا ونقلة نوعية خلال السبعينات من القرن الماضي، فقد تغيرت المواقف العربية اتجاه الصراع والدفاع عن القضية الفلسطينية مع مرور الوقت، فالمتتبع لسلسلة المواقف العربية حول مسألة التسوية السلمية والاعتراف بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين المحتلة، يجد أن الموقف كان متفقا عليه بالإجماع على رفض هذا الكيان وعدم الاعتراف به وبشرعيته منذ عام 1948م، وحتى حرب النكسة عام 1967م.

وشكلت المقاطعة العربية للكيان الصهيوني أبرز ملامح هذه الحقبة من زمن الصراع العربي الإسرائيلي، لكن سرعان ما بدأ هذا الموقف في التلاشي، ففي أعقاب حرب 1967م ورغم الشعار الذي حمله العرب (لا صلح، لا اعتراف ولا تفاوض) الذي أقره مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، إلا أن الموقف تغير وجاءت الموافقة العربية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، ليشكل أول تراجع في الموقف العربي الرافض للوجود الصهيوني على أرض فلسطين المحتلة، وبعد ذلك تلاحقت الموافقات ومشاريع التسوية.

وكانت أول مبادرة سلام معلنة والفريدة من نوعها هي قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة للكيان الصهيوني سنة 1977، معلنا بذلك تحولا جديدا في حيثيات الصراع من حالة الحرب إلى السلام المزعوم والذي أطلق عليه مصطلح تطبيع العلاقات.

والتطبيع المصري مع الكيان الصهيوني هو موضوع هذه الدراسة والتي تقدم كل ما يتعلق بحيثيات هذا الموضوع وجذوره وانعكاساته وتتمثل حدود هذه الدراسة من 1978 وهو تاريخ توقيع أول اتفاقية بين الطرفين حددت معالم السلام إلى غاية 2020 الوقت الراهن.

أسباب الدراسة:

لقد دفعتنا مجموعة من الأسباب والدوافع للخوض في حيثيات هذه الدراسة، ومنها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

_ بالنسبة للأسباب الذاتية فتتمثل في:

رغبتنا في التعريف بخطورة التطبيع الذي يمس بديننا وبعروبتنا، فالنخوة الإسلامية اتجاه فلسطين ومكانتها المقدسة في قلوبنا كمسلمين _فهي في الدين والعقيدة أولى القبلتين وثالث الحرمين _ تلح علينا في أن نعرف بمخاطر العملية التطبيعية التي تطمس الهوية الفلسطينية والإسلامية، وبيان بأنها

خيانة عظمى وليس محاولة لجعل العلاقات طبيعية، فالعلاقات تكون مع دولة موجودة بالفعل وليس كيان يقوم بفرض نفسه على أرض ليست له بالغصب والنهب.

_ أما بالنسبة للأسباب الموضوعية فتتمثل فيما يلي:

لقد شكل موضوع التطبيع العربي الاسلامي مع الكيان الصهيوني في الآونة الأخيرة محور اهتمام الباحثين والنقاد وغيرهم، بسبب تكالب حكومات الدول العربية نحوه وبشكل متزايد مؤخرا، ولهذا حريّ بنا التكلم على بدايات التطبيع وبشكل خاص التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني.

من أسباب دراسة هذا الموضوع أيضا هو توضيح انعكاسات التطبيع والتنويه لمخاطره من خلال عرض التجربة المصرية، وكيف انعكس عليها وكيف أحدث شرخا كبيرا في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، وعلى غيرها، لعّل ذلك يكون تنويها للعالم العربي، وبيان ضرورة مقاطعة هذا التطبيع.

وكذلك إثراء المستوى المعرفي ومحاولة فهم أشكال التطبيع على اعتباره مظهرا من المظاهر السياسية للصراع العربي الصهيوني.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه لموضوع التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني سنة 1979م الى إبراز ما يلي:

_ التعريف بالأسباب الحقيقية التي دفعت بمصر لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني بعد قطعها لأمد طويل وبعد صراع دام لمدة تزيد عن عشرين سنة، وكذلك الجذور التاريخية لعملية التسوية هذه وتطورها التاريخي.

_ محاولة إبراز أشكال التطبيع المصري ومظاهره التي تنوعت نظرا لتنوع العلاقة التي جمعت الطرفين، فقد كانت له مظاهر عديدة كالسياسية والعسكرية والاقتصادية... الخ.

_ وأهم هدف هو إبراز الانعكاسات التي أحدثتها العملية التطبيعية المصرية الصهيونية على مصر وعلى العرب وعلى الكيان الصهيوني وبشكل خاص على القضية الفلسطينية وبيان خطورته.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على نقطة مهمة في الصراع العربي الصهيوني وهي التطبيع وانعكاساته، بداية بالتطبيع المصري مع الكيان الصهيوني باعتبار مصر أول من فتحت باب التطبيع في

الوطن العربي، وكيف انعكس ذلك عليها وعلى والقضية الفلسطينية وعلى الوطن العربي بالمجمل، وكذلك على الكيان الصهيوني باعتباره هو الآخر طرفا من أطراف هذه العملية.

إشكالية الدراسة:

لطالما ساندت الدول العربية القضية الفلسطينية منذ بروزها في القرن العشرين، وشاركت إلى جانب الشعب الفلسطيني لإخراج هذا الكيان الغاصب من الأراضي المحتلة، لكن هذه المعطيات تغيرت بعد أن فتحت مصر باب التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي تجلى في العديد من المظاهر، حيث عرف الصراع العربي الصهيوني بعده تباينا واضحا في المواقف وتغيرا جذريا، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978 ومعاهدة السلام 1979، بين مصر والكيان الصهيوني والتي حددت معالم التطبيع الذي عرفه الوطن العربي لأول مرة مع مصر، وعليه كانت إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول حقيقة التطبيع المصري الصهيوني وانعكاساته على كلا الطرفين وعلى الدول العربية.

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة **تساؤلات فرعية** وتتمثل فيما يلي:

- كيف تحولت علاقة مصر بالكيان الصهيوني من صراع وحروب إلى عملية تسوية وتطبيع؟
- فيما تتمثل مظاهر التطبيع المصري مع الصهاينة؟
- ماهي تأثيرات هذا التطبيع على أطراف هذه العملية التطبيعية؟

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وعلى جميع تساؤلاتها، اتبعنا خطة بحثية متكونة من مقدمة وثلاث فصول، وأنهيناها بخاتمة استنتاجية لجميع ما تقدم خلال هذه الفصول، وملاحق تخدم موضوع الدراسة.

بالنسبة **للمقدمة** فقد عرفنا فيها بحيثيات الموضوع وحدود الدراسة، والأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع وأهدافه، كما بينا فيها أهمية هذه الدراسة، موضحين الإشكالية المحورية للدراسة والتساؤلات الفرعية، وعرضنا أهم المناهج التي اعتمدنا عليها، ثم عرضنا الدراسات السابقة التي تناولت هذه الدراسة، وأهم الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة بحثنا.

كان **الفصل الأول** تحت عنوان "**مصر والكيان الصهيوني: من الصراع إلى التطبيع**"، حيث عرضنا فيه الموقف المصري من الكيان الصهيوني وكيف تحول من العداء إلى السلم والتطبيع، من خلال عرضنا

المقدمة:

لمشاركة مصر في الحروب العربية الصهيونية، وذلك لبيان سبب تغير الموقف إذ وضحنا من خلاله مساندة مصر للقضية الفلسطينية ومشاركتها في الحروب العربية الصهيونية ثمّ تناولنا كيفية تحول الموقف المصري نحو الحل السلمي المنفرد هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني للفصل الأول فتطرقنا فيه إلى التطبيع المصري الصهيوني إذ عرفنا فيه بالتطبيع لغة واصطلاحا، ثم وضحنا أسباب توجه الطرفين للتطبيع، وبعد ذلك تطرقنا لجذور التطبيع وبداياته وتطوره التاريخي في مصر منذ توقيع أول معاهدة سلام بين الطرفين إلى غاية 2020.

أما **الفصل الثاني** الموسوم بـ "**مظاهر التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني**" فعرضنا فيه مختلف مجالات التطبيع التي عرفتها كل من مصر والكيان الصهيوني، والتي حددتها اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 وفصّلت فيها معاهدة السلام 1979؛ والتي جعلت العلاقات طبيعية بين الطرفين من خلال وقف المقاطعة التي كانت تفرضها مصر على الكيان الصهيوني، وقيام علاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشرحنا كل مجال من هذه المجالات كلٌ على حِدة، لمعرفة انعكاسات مظاهر التطبيع على أطراف الصراع العربي الصهيوني في الأخير.

وجاء **الفصل الثالث** تحت عنوان "**انعكاسات عملية التطبيع المصرية–الصهيونية**" ووضحنا في هذا الفصل الانعكاسات التي إنجرّت عن عملية التطبيع المصرية الصهيونية على أطراف الصراع، على المستويين المصري والإقليمي بداية بمصر كونها أول من فتح باب التطبيع في العالم العربي وكيف انعكس ذلك على سياستها واقتصادها ومجتمعها وثقافتها، ثم على الطرف الثاني من التطبيع ألا وهو الكيان الصهيوني، ثم على العرب والقضية الفلسطينية كونهم أحد أطراف الصراع العربي الصهيوني.

وأنهينا هذه الدراسة **بخاتمة** جمعنا فيها كل الاستنتاجات المستخلصة من خلال دراسة هذا الموضوع، وضمناها بمجموعة من النتائج، وحاولنا فيها الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية.

واعتمدنا في هذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع من أهمها:

المصادر:

بالنسبة للمصادر فقد اعتمدنا على بعض الوثائق الأرشيفية التي جلبنها من موقع الأرشيف الإسرائيلي، وعلى المذكرات الشخصية لأبرز القادة العسكريين المصريين والإسرائيليين أمثال محمود رياض ومذكراته التي كانت بعنوان مذكرات محمود رياض (1948–1978) البحث عن السلام والصراع في الشرق

الأوسط، ومحمد إبراهيم كامل ومذكراته التي كانت بعنوان السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، وسعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، وكذلك مذكرات عبد المنعم واصل بعنوان الصراع العربي الإسرائيلي، ومذكرات دافيد سلطان، بين القاهرة والقدس: تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل النموذج المصري، تر: عمرو زكريا خليل.

أما الكتب فاعتمدنا على ويليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967.

وبالنسبة للجرائد فاعتمدنا على عددين لجريدة الأهرام وذلك لعدم توفر الأعداد كاملة، أما المواقع الرسمية فاعتمدنا على موقع وزارة إسرائيل والكنيست.

المراجع:

أما بالنسبة للمراجع فمن بين أهم المراجع هي كتاب عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني: الاختراق الصهيوني لمصر من 1917 حتى 2017م، وكتاب محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، وغسان حمدان، التطبيع: استراتيجية الاختراق الصهيوني.

أيضا رسالة ماجستير لأحمد نائل توفيق خزار، العلاقات الأمنية المصرية–الإسرائيلية (1978–2016)، وعلى عدة مواقع إلكترونية وذلك لعدم توفر مصادر ومراجع تؤرخ للفترة التي تتحدث عن الرئيس الحالي لمصر عبد الفتاح السيسي على وجه الخصوص، وبعض الإحالات كالمناطق التي تقع في مصر.

الدراسات السابقة:

وقد كانت هناك دراسات أكاديمية سابقة للموضوع، تطرقت لبعض جزئياته، ومن مثال ذلك نذكر:

–دراسة رفعت سيد أحمد بعنوان موسوعة التطبيع والمطبعون: العلاقات المصرية الإسرائيلية (1979–2011) وهي عبارة عن أول موسوعة تناولت التطبيع المصري الصهيوني ومظاهره، إذ تناول فيها الكاتب كل ما يتعلق بمظاهر التطبيع المصري–الصهيوني من عام 1979 إلى غاية 2011، لكنه لم يتطرق إلى المظاهر من 2011 إلى غاية 2020، وكذلك لم يتطرق إلى أسباب التطبيع المصري أو انعكاساته.

–دراسة ثائر محمود محمد هديب بعنوان اتفاقيات كامب ديفيد 17 سبتمبر 1978 وتداعياتها على القضية الفلسطينية حتى عام 1982، وقد قدم في دراسته هذه الإطار العام للتسوية السلمية في الشرق الأوسط

وتداعياتها على القضية الفلسطينية، ومن النتائج التي توصل إليها في دراسته هي إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على معالجة القضية الفلسطينية من الزوايا المدنية وليس الحقوق السياسية، وما لم يتطرق له الباحث هو مظاهر التطبيع المصري–الصهيوني وأسبابه.

–دراسة فاطمة طه الشمايلة، بعنوان العلاقات المصرية الإسرائيلية للفترة من 1978–2012م، وهي رسالة ماجستير قدمت فيها الباحثة حقيقة العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 حتى عام 2012، وكذلك تناولت محددات هذه العلاقة، ومن النتائج التي توصل لها أن العلاقات اتسمت منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978م بأنها علاقة وطيدة واعتبرت مصر حليف استراتيجي لإسرائيل، ولكنها لم تتطرق إلى العلاقات منذ 2012 إلى غاية 2020.

منهج الدراسة:

إن قيام أي باحث بدراسة معينة لابد له من اختيار مناهج تخدم موضوعه، وذلك للوصول إلى النتائج المطلوبة ومن بين المناهج التي اعتمدنا عليها في دراستنا لهذا الموضوع:

المنهج التاريخي: بحكم تخصصنا وموضوعنا الذي تناول الأحداث التاريخية وفق التسلسل الزمني الكرونولوجي هذا أولا، وكذلك لاستعمالنا لأدوات هذا المنهج ومنها التحقيق واستعمال الوثائق ومحاولة تحليلها تحليلا يخدم الموضوع.

المنهج التحليلي: استخدمنا هذا المنهج في تحليل القرارات والتصريحات والاتفاقيات والأحداث التاريخية وفقاً لعدة اعتبارات وخلاصات لتوضيح حيثيات التطبيع المصري وآثاره وفقاً لقراءات جديدة.

المنهج الوصفي: وذلك لوصف مختلف الأحداث التاريخية وسردها سردا تاريخيا وفق المنهج التاريخي، بوصف مظاهر التطبيع وانعكاساته.

المنهج المقارن: وذلك لمقارنة عملية التطبيع المصرية مع الكيان الصهيوني وتطورها التاريخي في مرحلة كل رئيس مصري وكيف اختلفت من مرحلة لأخرى، وبيان كيف كانت حالتها.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة علمية من الصعوبات التي تواجه الباحث العلمي في مساره البحثي، ومن الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع ما يلي:

-أغلب المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع باللغة الأجنبية لم نتمكن من ترجمتها لعدم إتقاننا للغات الأجنبية خاصة اللغة العبرية، وبالرغم من استعانتنا بأشخاص يتقنون اللغة إلا أننا لم نتمكن من ترجمتها كلها اللهم إلا مرجعا أو إثنين.

-من الصعوبات التي تلقيناها أيضا هو عدم توفر بعض الكتب المصدرية التي توثق للتطبيع المصري مع الكيان الصهيوني بالمجان وإنما يجب دفع مقابل مالي للحصول عليها.

الفصل الأول:

مصر والكيان الصهيوني: من الصراع إلى التطبيع

المبحث الأول: مصر قبل التسوية السلمية

المطلب الأول: حرب 1948 و1956.

المطلب الثاني: حرب 1967 و1973.

المبحث الثاني: التطبيع وتطوره التاريخي (1978-2020)

المطلب الأول: التطبيع وأسبابه.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتطبيع المصري.

الفصل الأول: مصر والكيان الصهيوني: من الصراع إلى التطبيع.

دعمت مصر القضية الفلسطينية ووقفت إلى جانبها حكومة وشعبا، وذلك منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني، وحتى ما قبل ذلك منذ قيام ثورة البراق سنة 1929م، وكانت ترفض رفضا قاطعا قيام أي كيان غاصب داخل فلسطين، فنرى أنها منذ بداية الصراع العربي الصهيوني قد شاركت إلى جانب الدول العربية في كل الحروب، ومن خلال عرضنا هذا سنرى مشاركاتها ومحاولاتها التي سعت من خلالها إلى نصرة القضية الفلسطينية طوال هذه الحروب قبل أن يتغير موقفها اتجاه القضية وتنفرد بحل سلمي بما يخدم مصالحها، يجعلها تخرج من إطار الصراع العربي الصهيوني إلى السلام والتطبيع مع الصهاينة.

المبحث الأول: مصر قبل التسوية السلمية.

عرفت مصر تغيرا جذرياً في موقفها من القضية الفلسطينية، ولمعرفة أسباب هذا التغير يجب تتبع الموقف المصري من القضية منذ بداياته ومشاركتها في الصراع العربي الصهيوني وكيف انسحبت منه لتعقد سلاما مع العدو الصهيوني وتعترف بوجوده كدولة مستقلة بعد أن كانت تقاطعه وتحاربه، ولهذا حريّ بنا التطرق إلى مشاركة مصر في الحروب العربية.

المطلب الأول: حرب 1948 و1956:

تعد القضية الفلسطينية محط اهتمام رسمي وشعبي عربي وإسلامي على حدٍ سواء، وكانت مصر أحد المهتمين بالقضية الفلسطينية، فقد بدأ الدعم الشعبي والرسمي لها منذ بداياتها، وقد شاركت في الحروب العربية الصهيونية نصرة لها، وفي هذا العنصر سنتطرق إلى مشاركة مصر في أولى هذه الحروب حرب 1948، وكيف انضمت مع الجيوش العربية ودخلت الحرب، لكن قبل ذلك سنقوم بعرض موجز حول بداية الدعم المصري للقضية قبل بداية الحرب.

من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى احتلال البريطانيين لفلسطين، وهنا حلت الكارثة على فلسطين، ومنذ ذلك اليوم بدأت الأمور تتفاقم حتى أُعلن عن قيام دولة الكيان الصهيوني داخل فلسطين واحتلالها للأراضي الفلسطينية بالغصب تدريجيا حتى غدت القضية الفلسطينية هي القضية الأهم والأكثر تحديا في السياسة العالمية.[1]

[1]– فخر الدين ألطون، احتلال القرن: فلسطين في ظل الخطط الأحادية الجانب، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية، (د.ب)، 2020م، ص 04.

بدأ اهتمام الدول العربية بالقضية منذ ذلك الحين، وكانت أحد هذه الدول هي مصر التي لم تكن بعزلة عما يجري بفلسطين، وقد جاء الدعم بداية من الجانب الشعبي، وكان التيار الإسلامي كجماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة أكثر تحمسا للاهتمام بالقضية على اعتبار أنها جهاد ديني مقدس، لذا فقد أُعتبر قيام دولة يهودية في أماكن إسلامية مقدسة يعد تحديا لكرامة المسلمين ويستلزم مواجهته، وكان للعديد من الأحداث في فلسطين دور في إثارة غضب التيار الإسلامي في مصر، ومن بين هذه الأحداث ثورة البراق عام 1929م،[1] التي لعبت دورا كبيرا في تحريك جميع المشاعر الإسلامية والعربية لدى الأوساط المصرية.[2]

وكان للجهود التي قامت بها الجماعات الدينية في ذلك الحين بالغ الأثر في تعبئة الرأي المصري ليكون مع الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية، إذ قامت بتشكيل لجان لتلقي التبرعات وإرسالها للجنة العربية في القدس، والقيام بمظاهرات...الخ، استجابت بعض الحكومات لذلك، خاصة حكومة الوفد سنة 1936، وبدأت تتخذ إجراءات واضحة اتجاه القضية، لكن عند قيام الثورة الفلسطينية الكبرى في نفس العام لم تشترك الحكومة المصرية في حملة جمع التبرعات لضحايا الثورة نتيجة لضغوطات بريطانية، في الوقت الذي كان فيه الشارع المصري أكثر استعدادا لفعل ذلك، وجاءت المبادرة من التنظيمات والهيئات الشعبية فقط.[3]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت القضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من نسيج الحياة السياسية بمصر، فلم يوجد تيار من التيارات الوطنية في ذلك الوقت إلا وهو معادٍ للصهيونية،[4] وبحلول عام 1947 استحوذت القضية على الاهتمام الكامل للشعب المصري، حيث تركز انتباهه على ما يجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة وما إن تصاعدت الأزمة الفلسطينية في أواخر 1947 حتى جاء قرار

[1]– نداء عبد الخالق محمد البرغوثي، العلاقات الفلسطينية المصرية 1993–2004، رسالة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت–فلسطين، 2006م، ص ص 33–34.

[2]– عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين: رؤية تاريخية ومعاصرة 1917_2009م، ط 1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2011، ص 25.

[3]– نداء عبد الخالق محمد البرغوثي، المرجع السابق، ص ص 35–37.

[4]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني: الاختراق الصهيوني لمصر من 1917 حتى 2017م، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2017م، ص 69.

التقسيم والذي لقيّ بدوره غضبا عارما لدى الأوساط المصرية، وعليه عندما قامت الحرب كانت مصر أحد المشاركين فيها نتيجة للضغط الجماهيري.[1]

بدأت الحرب العربية الصهيونية الأولى سنة 1948م بسبب انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان ما يسمى بدولة إسرائيل المزعومة على الأراضي الفلسطينية، وذلك بعد أن تراجع الدعم البريطاني لليهود، الأمر الذي أثار حفيظة المنظمة الصهيونية، وقامت تظاهرات يهودية في فلسطين ووصل الأمر الى أعمال إرهابية، ونتيجة لذلك اتجهت الوكالة اليهودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتساعدها في الإعلان عن قيام الدولة الصهيونية، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تجسيد ذلك.[2]

بإصدارها لقرار التقسيم الصادر في 29 نوفمبر 1947، وندد مندوبو العرب وباكستان على هذا القرار،[3] وبصدوره تزايدت الاضطرابات داخل فلسطين وخارجها، وتدخلت الحكومات العربية التي نددت بالوضع وقررت خوض الحرب عن طريق المتطوعين، ونجد أن الشعب المصري كان أحد المتطوعين لمساعدة فلسطين حتى أن بعض الضباط قدموا استقالاتهم من أجل الانضمام إلى الحرب التي أعلنتها الحكومات العربية، لكن الحكومة المصرية كانت تعمل على تضييق الخناق على هؤلاء المتطوعين وتمنعهم من الالتحاق بالحرب[4]، لكن بعد مناقشات عديدة استقر رأي الحكومة المصرية على عدم المشاركة في الحرب بجيوش نظامية، وإنما السماح للمتطوعين بالانضمام والمساعدة بالمال والسلاح فقط مع التركيز على الشؤون الداخلية لمصر،[5]وبعد تفاقم الوضع وقيام مظاهرات في مصر، عقدت الجامعة العربية اجتماعا في عَمَّان تمّ فيه الاتفاق بالإجماع على دخول الحرب بقيادة الملك عبد الله[6] وتمّ إرسال

---

[1]– نداء عبد الخالق محمد البرغوثي، المرجع السابق، ص ص 37–38.

[2]– إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م، ص ص 484–486.

[3]– أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، 1955م، ص ص 201–202.

[4]– عبد المنعم إبراهيم الجميعي، مصر والقضية الفلسطينية دراسات معاصرة لبعض جوانبها، ط 1، (د.ن)، (د.ب)، 2011م، ص ص05–08.

[5]– عبد المنعم واصل، مذكرات وذكريات، الصراع العربي الإسرائيلي، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002م، ص ص 45–46.

[6]– الملك عبد الله: (1882–1951) هو أمير شرقي الأردن فيما بين 1921–1946، وفي سنة 1946 أصبح ملكا على الأردن، كان قائدا عاما للجيوش العربية في حرب 1948، في عام 1950 قام بضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية، اغتيل سنة 1951... (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص ص 845–846.)

إلى الملك فاروق[1] رسالة لينضم إلى الحرب،[2] وعلى الرغم من معارضة حكومة النقراشي[3] المصرية لقرار دخول الحرب عندما أرسل له الأمين العام للجامعة العربية دعوة الانضمام إلا أن الملك فاروق قد وافق حيث أصدر أوامره للجيش المصري بالتحرك.[4]

وقد جاء قرار الملك فاروق الذي يعتبر قرارا مفاجئا _لأنه كان رافضا في البداية_ بناءً على عدة اعتبارات وأهمها هو منافسته للملك عبد الله والأسرة الهاشمية على ريادة العرب،[5] ويقول موشيه ساسون ((Moshe Sasson[6] في هذا الشأن:" الثابت هو أن فاروق استهتر جدا بقوة المستوطنين اليهود... وكان الملك فاروق خائفا... من قوة القوات العربية الأردنية، التي في تقديره قادرة على الوصول إلى رفح وأم الرشراش[7]، وأن تضم الأردن قطاعا كبيرا من جنوب فلسطين، ولم يكن فاروق يرغب في رؤية مملكة هاشمية كبيرة إلى جواره... تمتد حدودها حتى الحدود المصرية في سيناء..."[8] وكان يرى الملك فاروق أن

---

[1]– الملك فاروق: (1920–1965) هو ملك مصر فيما بين 1937–1952، ولد بالقاهرة في 11 فيفري 1920، استكمل تعليمه بلندن، عندما بدأت الحرب العالمية الثانية اتهمه الانجليز بأن له اتصالات مع ألمانيا وأعدائهم، أسقطته ثورة جويلية 1952... (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج4، المرجع السابق، ص ص 446–447.)

[2]– عبد المنعم إبراهيم الجميعي، المرجع السابق، ص 19.

[3]– محمد فهمي النقراشي باشا: ولد عام 1888، تقلد العديد من المناصب الوزارية وفي 1945 تولى رئاسة الوزارة واستمر فيها حتى عام 1948، لم يرد دخول حرب 1948 بالجيوش المصرية النظامية بسبب تواجد الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس، ولذلك وقع تناقض بينه وبين الملك فاروق، تم اغتياله سنة 1948... (للمزيد ينظر إلى: لمعي المطيعي، موسوعة نساء ورجال من مصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ص ص 677–682.)

[4]– حسن نافعة، مصر والصراع العربي–الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م، ص 19.

[5]– عبد المنعم إبراهيم الجميعي، المرجع السابق، ص ص 23–24.

[6]– موشيه ساسون: هو ثاني سفير للكيان الصهيوني في مصر فيما بين 1981–1988، التحق عام 1952 بالسلك الدبلوماسي الصهيوني، عمل سفيرا لتركيا وروما، وفي عام 1981 عين سفيرا في مصر ونجح طوال سبع (07) سنوات في تحقيق ما لم يحققه غيره من السفراء، توفي سنة 2006... (للمزيد ينظر إلى: وفاء حسن، موشيه ساسون.. الصحفي الذي عمل سفيرا لـ "تل أبيب" في القاهرة وكان شاهدا على اغتيال "السادات"، موقع الموجز https://www.elmogaz.com، نشر يوم 2016/10/01 على الساعة: 01:04، تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/21 على الساعة: 14:06.)

[7]– أم الرشراش: تدعى إيلات حاليا، وهي منطقة صحراوية قاحلة تقع بين البحر الميت والبحر الأحمر، احتلالها الكيان الصهيوني وأنشأ فيها ميناء إيلات عام 1951، هناك اختلاف حول ملكية أم الرشراش هل هي مصرية أم فلسطينية، فالحكومة المصرية ترى بأنها ليست مصرية، والشعب المصري يرى العكس... (للمزيد ينظر إلى: د. مؤلف، أم الرشراش إيلات موت أو حياة إسرائيل، سرايا القدس–الإعلام الحربي، (د.ب)، 2012م، ص ص 21–43.)

[8]– محمد البحيري، حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011م، ص 27.

عدم دخول الحرب سيزيد من حدة الغليان بين الجماهير المصرية والعربية وقلق الحكومة من الاضطرابات والقلاقل التي يمكن أن تمتد إلى الأراضي المصرية مما سيشكل خطرا على الأمن القومي المصري.[1]

وعليه جاء قرار دخول مصر حرب فلسطين في 13 ماي 1948، تجسيدا واقعيا لالتقاء مصالح السلطة السياسية في مصر آنذاك مع الحماس الجماهيري للحرب،[2] وفي 15 ماي دخلت الجيوش العربية الأراضي الفلسطينية، واستقرت الجيوش المصرية بالقطاع الجنوبي.[3]

وقد شاركت في المواجهات الأربعة (04) لهذه الحرب، وحققت انتصارات معتبرة في البداية، لكن بسبب الخلاف الذي وقع بين الجيش الأردني والعراقي بدأ الجيش المصري بالتراجع، ومنذ ذلك الوقت والانهزامات تتوالى على قواته، وما زاد الطين بلة هو إمداد الحكومة المصرية الجيش بالأسلحة الفاسدة، وبداية من 13 جانفي 1949 دخلت مصر والكيان الصهيوني في مفاوضات الهدنة الدائمة برودس[4]، ووقع اتفاقها في 24 فيفري من نفس السنة وظل قطاع غزة تحت السيطرة المصرية.[5]

أما حرب 1956 فقد اندلعت في أكتوبر من نفس السنة بتحالف صهيوني وبريطاني وفرنسي ضد مصر، ولهذا سميت هذه الحرب بالعدوان الثلاثي على مصر.

ولكن محمد حسنين هيكل يذكر بأن الأطراف المشاركة في هذه الحرب كانت أربعة وليس ثلاثة كما يشاع في تعبير العدوان الثلاثي، فالكيان الصهيوني الغادر توغل في الأراضي المصرية متخذا لطريق السويس منفذا إلى القاهرة، ثم لحقته كل من فرنسا وبريطانيا وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية التي سارت في هذا الطريق هي الأخرى لكنها تراجعت بسبب ما سيخلفه ذلك من مضاعفات ومواجهة مع الاتحاد السوفياتي.[6]

---

[1]– عبد المنعم إبراهيم الجميعي، المرجع السابق، ص 22.

[2]– عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، المرجع السابق، ص 290.

[3]– عبد المنعم إبراهيم الجميعي، المرجع السابق، ص 81.

[4]– هدنة رودس: هي هدنة دعا إليها مجلس الأمن الدولي لوقف الحرب في فلسطين، وكانت مصر هي أول الحكومات العربية استجابة لمساعي الدكتور بانش الذي نجح في جمع مندوبين عسكريين مفوضين من مصر والصهاينة، في جزيرة رودس اليونانية للتفاوض على أسس هذه الهدنة، وتمّ التوقيع عليها في 24 فيفري 1949... (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، ج7، المرجع السابق، ص 103.)

[5]– عبد المنعم واصل، المرجع السابق، ص ص 54–61.

[6]– محمد حسنين هيكل، قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1982، ص ص 17–18.

وكما ذكرنا سابقا فإن الكيان الصهيوني كان سباقا في هذه الحرب، فقد استمر التوتر بينه وبين الدول العربية المجاورة وخاصة مصر منذ توقيع اتفاقية الهدنة برودس سنة 1949م،[1] ونتيجة لذلك قرر جمال عبد الناصر[2] تقوية القوات النظامية لمواجهة اعتداءات الكيان الصهيوني المستمرة وطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتزويده بالسلاح إلا أنهما رفضا.[3]

وعليه اتجه إلى الاتحاد السوفياتي كخيار أخير وتم توقيع صفقة السلاح التشيكية لمصر في بداية 1955م، وبسبب هذا التقارب المصري السوفياتي قامت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بإلغاء المنحة المالية التي طلبها عبد الناصر لبناء السد العالي، وفي أعقاب ذلك وتحديدا في 26 يوليو 1956 أعلن عبد الناصر عن تأميم قناة السويس التي كانت ملكا لأصحاب الأسهم من بريطانيين وفرنسيين.[4]

وكانت الأحداث المتلاحقة التي شملت رفض مصر للانضمام لحلف بغداد وصفقة الأسلحة التشيكية، ومساعدتها لثوار الجزائر واعترافها بالصين الشعبية وكذا تأميمها لقناة السويس كلها تقف أسبابا قوية لقيام تآمر بين الكيان الصهيوني وبريطانيا وفرنسا على مصر.[5]

وفي إطار التخطيط لإعلان الحرب على مصر اجتمعت الدول الثلاث (03) (الكيان الصهيوني، بريطانيا وفرنسا) بباريس في 22 أكتوبر 1956، وبعد ثلاثة (03) أيام من التفاوض اتفقوا على خطة لسير الحرب، إذ يقوم الكيان الصهيوني بعملية عسكرية كبداية للحرب هدفها اجتياز قواته للحدود المصرية في 29 أكتوبر.[6]

---

[1]– محمد البحيري، المرجع السابق، ص 62.

[2]– جمال عبد الناصر: (1918–1970) ولد يوم 15 جانفي 1918، عسكري ورئيس مصري، تخرج من الكلية الحربية عام 1938، قام بتنظيم مجموعة الضباط الأحرار التي قادت ثورة 1952، انقلب على محمد نجيب أول رئيس جمهوري لمصر سنة 1954 وانفرد بالحكم، أمم قناة السويس، توفي يوم 28 سبتمبر 1970. (للمزيد ينظر إلى: رءوف سلامة موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، ج2، دار ومطابع المستقبل بالفجالة، الإسكندرية، ومكتبة المعارف، بيروت، 2002م، ص ص 275–276.)

[3]– عبد المنعم واصل، المصدر السابق، ص ص 70–74.

[4]– محمد البحيري، المرجع السابق، ص ص 62–63.

[5]– عبد الكريم درويش، ليلى تكللا، حرب الساعات الست، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1974، ص 90.

[6]– محمد البحيري، المرجع السابق، ص 64.

وبالفعل نجحت في ذلك بعد أن هاجمت قرية الكونتلا[1] ورأس النقب[2]، وكان الغرض من ذلك هو الاستمرار غربا حتى الوصول إلى قناة السويس، وكرد فعل على هذا بدأت القوات المصرية في التحرك، ولكنها فوجئت بإنذار وجهته كل من بريطانيا وفرنسا في 30 أكتوبر يأمران فيه مصر بسحب قواتها، وأن تقبل احتلال القوات البريطانية والفرنسية لبور سعيد والإسماعيلية والسويس (كما كان متفقا عليه في بين الدول المعتدية في اجتماع 22 أكتوبر)، لكن مصر رفضت ذلك وأعلن عبد الناصر في 02 نوفمبر أنّ مصر لن تستسلم.[3]

وعليه استمر العدوان الثلاثي على مصر لعدة أيام وأُلحق بقناة السويس أضراراً كبيرة، وهنا وأمام خطورة الوضع تدخل الاتحاد السوفياتي (حليف مصر) ووجه إنذارا للدول المعتدية على مصر في 05 نوفمبر من نفس العام، ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على وجهة النظر السوفياتية وأمرت بوقف العدوان واستجابة لذلك توقفت الحرب في السابع من نفس الشهر، وعليه انسحبت الدول المعتدية على مصر ورحلت آخر القوات في 22 ديسمبر، أما الكيان الصهيوني فظلت قواته بالمنطقة حتى مارس 1957م.[4]

المطلب الثاني: حرب 1967 و1973:

لم تكن حرب 1948 ولا حرب 1956 هي الحروب الوحيدة التي خاضتها القوات المصرية ضد الجيوش الصهيونية، إذ اندلعت حرب أخرى في سنة 1967، وكانت هذه الحرب بمثابة إبراز الكيان الصهيوني لعضلاته وقدراته ومحاولة منه للانتقام من مصر، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها ومحاولة زرع الخوف في الأوساط العربية.

---

[1]– الكونتلا: هي قرية تقع شمال سيناء، على بعد نحو ثلاثين (30) كلم شمال طابا، ونحو عشرة (10) كلم من الحدود الإسرائيلية المصرية، واشتهرت في حرب 1956 حيث كانت مسقط تمركز لقوات الفرقة 202 مظلات التابعة للجيش الإسرائيلي... (للمزيد ينظر إلى: الكونتلا، نخل، موقع الكشاف، https://www.kachaf.com، تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/03 على الساعة: 20:53.)

[2]–النقب: يقع في فلسطين المحتلة، وتبلغ مساحته حوالي نصف مساحة فلسطين، وهو قليل الزراعة نظرا لانحباس مياه الأمطار وقلة الموارد الطبيعية، الأمر الذي تداركه اليهود اصطناعيا بجرهم مياه الأنهار للنقب. (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، ج6، المرجع السابق، ص 605.)

[3]–نبيل عبد الحميد سيد احمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي 1948–1956، الهيئة التبشيرية لطباعة الكتاب، مصر، 1991، ص ص 151–152.

[4]–نبيل عبد الحميد سيد احمد، المرجع السابق، ص ص 151–152.

تمثلت هذه الأهداف في توجيه ضربة قوية للنزعة الاستقلالية التحررية المتنامية في الوطن العربي، وخاصة نظام جمال عبد الناصر في مصر،[1] إلى جانب محاولة الصهاينة لإخماد بوادر النهوض الفلسطيني والتي مثلتها العمليات الفدائية الفلسطينية المتزايدة عشية الحرب، وقد شكّل هذين الحدثين خطرا على أمن الكيان الصهيوني.[2]

وقد تطورت الأحداث خاصة بعد حرب 1956م ونتائجها، فقد خرج الكيان الصهيوني خاسراً هو وحلفاؤه، وشُكلت قوات حفظ السلام الدولية وهي قوات الطوارئ الدولية (UNEF) التي فصلت بين الجيوش المتحاربة، وقد تأخرت القوات الصهيونية في الانسحاب حتى اقتنعت من توقف غارات الفدائيين وتلقت تأكيدات حول حق المرور في مضيق تيران، لكن قناة السويس بقيت مقفلة في وجه البضائع الصهيونية.[3]

الأمر الذي أثار حفيظة الصهاينة الذين أرادوا رد الاعتبار ووضع حد لهذه المشاكل والتي بنظرهم سببها عبد الناصر، حيث أرسل موشيه ديان (Moshe Dayan)[4] مذكرة إلى دايفيد بن غوريون (David

[1]– فالرئيس جمال عبد الناصر كان لا يترك فرصة إلا ويكون متواجدا فيها، فقد سعى عبد الناصر لتكوين قوة مصرية لا تضاهيها أي قوة عربية وإقليمية من خلال إقامة وحدة جمهورية مع سوريا،ودعمه لمختلف القضايا العربية وتدخله في الشؤون الإقليمية، وفي خسارته للوحدة مع سوريا بدأت قيمة مصر تتلاشى، ولتعويض ذلك اتجه إلى اليمن وتدخل لمساعدة الجمهوريين في حربهم ضد النظام الملكيسنة 1962م، وقد اغترت مصر بقواتها وما حققته من نجاح خلال هذه الحرب، لكن هذه الحرب لم تكن كالحرب مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي جعلها لا تحسب حسابا له وتنخدع بقواته. (للمزيد ينظر إلى: عبد الكريم درويش، ليلى تكلا، المرجع السابق، ص 95.)

[2]– داود تلحمي، هزيمة حزيران/ يونيو لم تنته، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع،111)، صيف 2017م، ص 31.

[3]– سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، تر: الياس فرحت، دار الحرف العربي، بيروت، 1992م، ص 171.

[4]– موشيه ديان: (1915–1981) شارك في حرب 1948، تولى رئاسة المخابرات العسكرية، ثم تولى رئاسة الأركان العامة ثم أركان الجيش، وفي حرب 1956 قاد الجيش الصهيوني، وأدى دورا كبيرا خلال حرب 1967، وتولى إدارة الأراضي المحتلة في هذه الحرب، واشترك في إنجاح مفاوضات كامب ديفيد 1978. (ينظر إلى: الحسيني الحسيني معدي، موشي ديان–قصة حياتي، ط1، دار الخلود للتراث، (د.ب)، 2011م، ص ص 05–06.)

(Ben Gurion[1] يقول فيها: "إن الحل الكامل الضروري لمشكلة إسرائيل الأمنية يتطلب إسقاط نظام عبد الناصر في مصر... فهذا وحده ما ينزع جذور وأسباب الخطر الذي يهدد إسرائيل."[2]

ونتيجة لذلك بدأ الكيان الصهيوني بإثارة المشاكل في المشرق العربي لردع نظام عبد الناصر والعرب، ففي 1967/04/07 شنت إسرائيل هجوما جويا ضخما على سوريا، وفي نفس الوقت أبلغ الاتحاد السوفياتي مصر بوجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية، وأسرعت مصر في الرد على ذلك بإعلان حالة الطوارئ في 1967/05/14 وبدأت في حشد قواتها في سيناء، وفي اليوم الذي يليه قامت مصر بطلب سحب القوات الدولية التي كانت موجودة في الحدود، وفي نفس اليوم وجه إسحاق رابين (Yitzhak Rabin)[3] رئيس الأركان الإسرائيلي الدعوة لجميع رؤساء الأركان القدامى لاجتماع يعقد في 1967/05/16 لبحث الموقف العسكري، وفيه أعلن موشيه ديان (Moshe Dayan) أن مصر هي العدو الحقيقي الذي يجب التركيز عليه.[4]

ومما سبق نستخلص أن الكيان الصهيوني قام بمحاولة إلقاء الطعم وذلك عن طريق نشر قواته في سوريا، ومحاولة إيهام مصر بتصعيد الحرب حيث كان يعرف جيدا بأن الاتحاد السوفياتي حليف لمصر وسوف يخبرها بأي تطور سيطرأ في المنطقة، وحدث ما خططوا له بالفعل عندما قام جمال عبد الناصر بسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاقه لمضيق تيران في وجه الكيان، وبالتالي حصل على مبتغاه لتنفيذ خطته فهو بذلك حصل على ذريعة لإقناع الرأي العام الدولي بأنه على حق في إعلانه الحرب على مصر.

---

[1]- دافيد بن غوريون: (1886-1973) ولد في 16 أكتوبر 1886، رئيس حكومة إسرائيل بين السنوات 1948-1954 و1955-1963، وكان رئيسها ووزير دفاعها، كان أحد مؤسسي اتحاد نقابات العمال الإسرائيلية (الهستدروت) وكان سكرتيرها الأول، تولى رئاسة اللجنة التنفيذية الصهيونية والوكالة اليهودية، وعدة مناصب أخرى وكان وزيرا في حكومات إسرائيل وعضوا في الكنيست من الدورة الأولى (01) حتى الدورة السابعة (07)، توفي في سنة 1973. (ينظر إلى: دافيد بن غوريون، معجم الكنيست، الموقع الرسمي للكنيست https://m.knesset.gov.il، تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/11، على الساعة: 08:28.)

[2]- مجدي منصور، سر الانقلاب العسكري في إسرائيل عشية حرب 1967م، موقع الملف الاستراتيجي، الشرق الأوسط، https://strategicfile.com، نشر يوم 2020/06/13 تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/12، على الساعة: 16:20.

[3]- اسحاق رابين: (1922-1995) هو رئيس حكومة إسرائيل، ولد في 01 مارس 1922، اغتيل في 04 نوفمبر 1995، شغل عدة مناصب من بينها رئيس هيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي خلال حرب 1967، سفير إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية. (للمزيد ينظر إلى: إسحاق رابين، معجم الكنيست، الموقع الرسمي للكنيست https://m.knesset.gov.il، تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/11، على الساعة: 08:30.)

[4]- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م، ص ص 88-89.

وعليه خرجت قوات الأمم المتحدة من منطقة شرم الشيخ[1] تلبية لرغبة مصر في ذلك، مما دفع بالكيان الصهيوني لمهاجمة مصر والأردن وسوريا بشكل متزامن في 1967/06/05 وبعد ستة (06) أيام من والتي انتهت بنصر صهيوني ساحق، حيث تمكن هذا الأخير من احتلال قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء بالكامل من مصر، والضفة الغربية بما فيها القدس من الأردن، وهضبة الجولان من سوريا، وأصبحت كل تلك المناطق تحت الاحتلال الصهيوني[2]، بحيث أصبح حجم الأراضي التي يحتلها أكبر أربعة (04) مرات عما كانت عليه عند وقف إطلاق النار عام 1949م.[3]

وكانت هزيمة جوان 1967 وما خلفته هي السبب الرئيسي لقيام حرب 1973، فيقول الجمسي[4]:" أدت هزيمة يونيو 1967 وما ترتب عليها من نتائج أليمة، لقد استكملت إسرائيل احتلال باقي أرض فلسطين... كما احتلت شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان، ومن ثمّ فإن الدول العربية كانت تواجه المشكلة الفلسطينية منذ قيام دولة إسرائيل وأصبحنا... نواجه مشكلة أخرى هي الاحتلال الإسرائيلي للجزء الباقي من فلسطين ومشكلة جديدة وهي الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأراضي المصرية والسورية."[5]

ويوضح الجمسي هنا أن آثار الهزيمة خلقت مشكلة جديدة غير القضية الفلسطينية وهي احتلال الكيان الصهيوني للأراضي العربية، وعليه كان لزاماً على القيادة المصرية التصرف على وجه السرعة لإيجاد حل.

لذلك بدأ الرئيس المصري جمال عبد الناصر في جهوده الدبلوماسية والعسكرية لإزالة آثار الهزيمة، ففي 11 جوان عقد اجتماعا مع القيادة العسكرية، لوضع استراتيجية المرحلة المقبلة، وأصدر توجيهاته لإعداد القوات المسلحة وتجهيزها لإزالة آثار العدوان، بعد مرحلة تحضيرية قدرها بفترة من ثلاث (03)

---

[1]– شرم الشيخ: هو موقع استراتيجي مصري يقع على الطرف الجنوبي من شبه جزيرة سيناء، احتله الكيان الصهيوني إبان العدوان الثلاثي على سيناء والسويس عام 1956، وانسحب منه سنة 1957، وفي عام 1967 استولت عليه القوات الصهيونية مجددا، عاد هذا الموقع إلى مصر سنة 1982 بموجب اتفاقية كامب ديفيد. (ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص 481.)

[2]– ينظر إلى الملحق رقم (01)، ص 102.

[3]– فهمي خميس شراب، أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري، مجلة جامعة الأقصى، (مج،20)، (ع،02)، يونيو 2016م، ص 225.

[4]– الجمسي محمد عبد الغني: عسكري وسياسي مصري، ولد في 1861/09/09، عمل في سلاح الحدود، درس في الولايات المتحدة وفي كلية الأركان بروسيا، تولى قيادة الجيش الثاني في حرب 1967، أصبح في 1973 رئيسا للأركان وشارك في حرب أكتوبر، وفي 1974 أصبح وزيرا للحربية وقائدا للقوات المسلحة، وفي 1978 مستشارا للسادات. (للمزيد ينظر إلى: رءوف سلامة موسى، المرجع السابق، ص 276.)

[5]– عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر 1973، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 137.

إلى أربع (04) سنوات، وعليه استهدف التخطيط الاستراتيجي للقيادة العسكرية تحقيق الهدف الذي حددته القيادة السياسية على ثلاث مراحل رئيسية (مرحلة الصمود لإعادة بناء القوات المسلحة، ومرحلة الدفاع النشط لإرهاق العدو، والمرحلة الأخيرة كانت العمليات الهجومية لتحرير الأرض).[1]

وفي هذا الصدد يذكر محمود رياض[2]:" وقد رأيت أن عبد الناصر مُصر على تصحيح تلك الهزيمة وإعادة بناء الجيش من الصفر والدخول في معركة عسكرية وجادة قدر لها من جانبه أن تتم في أواخر سنة 1970 أو أوائل 1971 على الأكثر"، وطبقا لذلك بدأ مباحثات مع نيكولاي بودجورني (Nikolai Podgorny) رئيس مجلس السوفييت الأعلى، لضمان دعم السوفييت العسكري لمصر، ومن جهة أخرى سعى لكسب التضامن العربي الذي عبر عنه في مؤتمر القمة العربية،[3] الذي عقد بالعاصمة السودانية الخرطوم، فيما بين 29 أوت إلى 01 سبتمبر 1967 لدراسة الوضع الجديد،[4] وانتهى بقرار بالإجماع على أنه لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، وتقرير الدعم الاقتصادي السنوي لمصر والأردن.[5]

ومن جهة الولايات المتحدة الأمريكية أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 242 في 22 نوفمبر 1967 لتحقيق تسوية سلمية بين دول المنطقة،[6] يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل الاعتراف بوجودها، وقد قبلت مصر هذا القرار في ظل الموقف العسكري المتدني، حتى يتاح لها إعادة بناء قواتها العسكرية، وتقرر تعيين ممثل للسكرتير العام وهو السفير جونار يارنج (Gunnar Jarring)[7]

---

[1]– عبد المنعم واصل، المصدر السابق، ص147.

[2]– محمود رياض: دبلوماسي وعسكري مصري ولد في 1917/01/08، تخرج من كلية الحربية 1939، ومثل مصر في مفاوضات الصلح مع إسرائيل بين 1949 و1952، ثم عمل بوزارة الخارجية، وأصبح سفيرا في روسيا سنة 1955، تولى وزارة الخارجية المصرية في 1964 وأصبح سكرتيرا لجامعة الدول العربية 1974، عارض التطبيع واستقال. (ينظر إلى: رءوف سلامة موسى، المرجع السابق، ص 450.)

[3]– محمود رياض، مذكرات محمود رياض (11948–1978)، البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص ص 90–105.

[4]– عبد الوهاب الكيالي، ج6، المرجع السابق، ص 397.

[5]– عبد الغني الجمسي، المصدر السابق، ص 158.

[6]– عثمان العثمان، مأزق التسوية السلمية: للصراع العربي–الإسرائيلي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2003، ص 29.

[7]– جونار يارنج: (1907–2002) تم تعيينه ممثلا دائما للسويد لدى الأمم المتحدة سنة 1952، عين سنة 1958 سفيرا للسويد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 1967 تم تعيينه من طرف الأمين العام يوثانت كممثل خاص له في قضية الشرق الأوسط. (ينظر إلى: Jeam Krasno, Interview with Gunnar Jarrig, United Nations Digital Library, https://digitallibrary.un.org, viewed on 07/06/2022,at 20:20.)

ليقدم تقريرا عن تنفيذ الأطراف للقرار.[1] وعليه بدأ يارنج(Jarring) تطبيق مهامه لكن بدون نتيجة معتبرة في ظل تعارض الأطراف من التسوية.[2]

وقد رحب عبد الناصر بالحل السلمي وكان يبين في كل مقابلاته الصحفية أنه يسعى للسلام، لكن إسرائيل تأبى الانسحاب، وذلك ليبيح قراره بخصوص إعلان الحرب لاسترجاع ما تمّ احتلاله، ويتضح ذلك فيما أدلى به لمجلة تايم (Time) الأمريكية نقلاً عن جريدة الأهرام حيث قال:" ...قد مضت قرابة السنتين على احتلال مساحات كبيرة من الأرض العربية، دون أن يتوقف هذا العدوان، وفيما يتعلق بالجبهة المصرية مثلا فهناك حقيقة أن سيناء محتلة، وقد وافقنا على قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، وقرار من نفس المجلس يتضمن حلا للأزمة، ولكن إسرائيل وافقت على القرار الأول ولم توافق على القرار الثاني بل رفضت تنفيذه بما في ذلك الانسحاب من الأراضي... وهذا سبب خطورة الموقف واستمراره هو الذي يؤدي إلى تصاعد الخطر."[3]

وقال أيضا نقلا عن جريدة الأخبار:" لا يمكن أن نصبر طويلا نحن في حالة حرب مستمرة نتيجة لعدوان إسرائيل ونواياها التوسعية."[4] وفي ذلك تأكيد على أنه إن لم تسفر قرارات الأمم المتحدة عن شيء سيتكفل بالأمر بنفسه من خلال إعلان الحرب.

وفي هذه الأثناء وعندما لم تسفر جهود يارنج (Jarring) عن شيء، انتهت مرحلة الصمود في أوت 19وانتقل عبد الناصر إلى المرحلة الثانية كما كان مخططا لها وهي مرحلة الدفاع النشط في سبتمبر 1968، ثم حرب الاستنزاف في مارس 1969 ووقعت خلال المرحلتين العديد من الاشتباكات مع الكيان الصهيوني.[5]

---

[1]- عبد الغني الجمسي، المصدر السابق، ص 159.

[2]- عثمان العثمان، المرجع السابق، ص ص 32-33.

[3]- جريدة الأهرام، مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات، 1969/05/13، ص 960.

[4]- جريدة الأخبار، مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات،1969/04/30، ص 956.

[5]- عبد الغني الجمسي، المصدر السابق، ص ص 160-163.

فتم إرسال ويليام روجرز(William Rogers)[1] ليتم ما أبقاه يارنج (Jarring) عالقا، فقام بمبادرتين عامي 1969 و1970 ، وتم تحديد 07 أوت 1970 موعدا لوقف إطلاق النار وعودة مهمة يارنج (Jarring) وفقا لمبادرة روجرز، وقد وافق عبد الناصر على ذلك وتوقفت الاشتباكات على الجبهة المصرية الإسرائيلية نسبيا.[2]

لكن حكومة جولدا مائير (Golda Meir)[3] لم تكن مقتنعة بذلك وأخذت تتهم مصر باختراقها لوقف إطلاق النار، واستغلت خطف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خمس (05) طائرات وأعلنت انسحابها من مبادرة روجرز(Rogers)ويارنج (Jarring)، كما أعقب ذلك وفاة جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970 وتولى نائبه أنور السادات[4] مقاليد الحكم.[5]

وهكذا توفي عبد الناصر ولم يحقق لا حالة حرب ولا سلام لإزالة آثار العدوان، وجاء السادات ليكمل ما بقيّ عالقا، لكن توجهه كان من البداية واضحا فقد أراد استرجاع الأرض مقابل تحقيق السلام مع إسرائيل، ورغم زيارته لموسكو عام 1971 واتفاقه على أكبر صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفييتي، وإعلان نفسه قائدا على القوات المسلحة في شهر أكتوبر من نفس العام[6].

إلا أنه لم يتخل عن الحل السلمي فقبل بمبادرة يارنج (Jarring) لعام 1971 وقام بإعلان مبادرة بنفسه في 04 فيفري من نفس السنة خاصة بفتح قناة السويس للملاحة البحرية بعد أن تقوم إسرائيل

---

[1]– ويليام روجرز: ولد سنة 1913، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1969، عمل نائبا للمدعي العام للولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبح المدعي العام فيما بين 1957–1961، وعمل كعضو في لجنة الرئيس الأمريكي المعنية بتنفيذ القانون ووزيرا للإدارة فيما بين 1965–1967. (للمزيد ينظر إلى: Secretary of State William Rogers: A Caree r Paralleling Nixons ,https://aei.pitt.edu, viewed on 07/06/2022,at 20:50.)

[2]– عثمان العثمان، المرجع السابق، ص ص36–38.

[3]– جولدا مائير: (1897–1978)، هي سياسية صهيونية تولت رئاسة الوزارة، تولت العديد من المناصب الأخرى، وانتخبت عضوا في الهستدروت، عينت أول سفيرة في موسكو، ووزيرة للعمل ثم وزيرة للخارجية في 1965، ثم تولت منصب رئاسة الوزارة سنة 1969–1974، أدت حرب أكتوبر إلى استقالتها. (ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي ج5، المرجع السابق، ص 618.)

[4]– محمد أنور السادات: رئيس مصر ولد عام 1918، انضم إلى الضباط الأحرار، شارك في ثورة 1952، أصبح نائبا للرئيس جمال عبد الناصر 1969 وبعد وفاة هذا الأخير تولى منصب الرئاسة المصرية. (للمزيد ينظر إلى: محمد أنور السادات، البحث عن الذات قصة حياتي، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1979، ص ص 09–51.)

[5]– عثمان العثمان، المرجع السابق، ص ص 37–38.

[6]– سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، ط4، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، سان فرانسيسكو، 2003، ص 10.

بانسحاب جزئي من القناة، وبسبب رفض إسرائيل للانسحاب فشلت مبادرته وتوالت التصريحات التي توحي باستعداد مصر للدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.[1]

وقام السادات بطرد الخبراء والمستشارين السوفييت عام 1972، وبدأت مصر تبتعد عن الاتحاد السوفييت، وقرار السادات هذا لم يكن عفويا، وإنما شاركت فيه عناصر داخلية وخارجية، فقد قام الأمير السعودي سلطان بن عبد العزيز بزيارة إلى القاهرة قادما من الولايات المتحدة الأمريكية، خلفها مباشرة إبلاغ السادات للفريق محمد صادق[2] بقراره بخصوص الطرد، وهو ما يوحي أن للسعودية والولايات المتحدة يد في ذلك.[3]

وهنا أراد السادات تحسين علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية بداية بطرد القوات السوفياتية صيف 1972، وحاول الاستفادة من خدمات هنري كيسنجر[4](Henry Kissenger) الجديدة مستشار الرئيس نيكسون (Ritchard Nixon) للأمن القومي، من أجل تعزيز سياسي لحل الخلاف المصري الإسرائيلي في نفس العام لكن كيسنجر (Kissenger) لم يولي ذلك أهمية كبرى لأنه كان مشغولا ذلك الوقت وطلب تأجيل المحادثات، وكرد على ذلك قام السادات بعقد اجتماع في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأبلغهم بقراره بخصوص خوض الحرب دون انتظار تسليم السوفييت الأسلحة الإضافية، وعليه بدأ الجيش في الاستعداد.[5]

---

[1]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 77.

[2]– محمد صادق: ولد سنة 1917، درس بالكلية الحربية وتخرج برتبة ملازم ثان، شارك في حرب 1948، وحرب 1956 كان يشغل فيها منصب رئيس أركان حرب القوات المصرية بسيناء، وفي سنة 1969 عين رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة، وفي سنة 1975 عين وزيرا للحربية. (للمزيد ينظر إلى: عبده مباشر، سنوات في قلب الصراع: مذكرات الفريق أول أحمد صادق وزير الحربية الأسبق، ط1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2018م، ص ص 08–16.)

[3]– محمد حسن عبد السلام القطشان، اتفاقية كامب ديفيد وآثارها على النظام الإقليمي العربي 1979–1991، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة–فلسطين، 2009م، ص 32.

[4]– هنري كيسنجر: ولد سنة 1923 بألمانيا، من أهم المفكرين السياسيين الأمريكيين، عين وزيرا لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية، عين سنة 1967 مستشارا للأمن الأمريكي. (للمزيد ينظر إلى: هنري كيسنجر، مذكرات، عاطف أحمد عمران، ج1، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2005، ص ص 07–39.)

[5]- Uri Bar-joseph, Last chance to Avoid War: Sadat's Peace Initiative of February 1973 and its Failure, Journal of Contemporary History,(vol,41), (no,03), p p 545-546.

لكن مع ذلك لم يتخلّ عن الجهد الدبلوماسي، ففي 25-26 فيفري 1973 جرت مفاوضات بين حافظ إسماعيل[1] وكيسنجر (Kissenger) بنيويورك، لكنها لم تأت بنتيجة، وأبدى كيسنجر (Kissenger) تأييده للجانب الإسرائيلي، وأخبره بأن مصر دولة منهزمة وكيف يمكن لدولة منهزمة أن تملي أوامر على دولة منتصرة، وعليه لم يتفق الطرفان على حل جذري واتفقا على أن تجرى مفاوضات أخرى في شهر ماي، لكن السادات شعر بالإهانة وخاصة بعد حدوث بعض التطورات، وراح يدق طبول الحرب.[2]

وتوجهت مصر لسوريا ليقوما بإعلان الحرب فعليا يوم 06 أكتوبر 1973، وذلك بهجوم مفاجئ على الكيان الصهيوني، ولم تنجح قوات الكيان في صد الهجوم بعد ثلاث (03) أسابيع من السيطرة على مجريات الحرب، وقد تكبدت إسرائيل خسائر عالية في الأرواح والتجهيزات، ودعمت الكويت والسعودية مصر في الحصول على أسلحة متطورة، كما قطعت الدول العربية المنتجة للنفط الامدادات عن أمريكا والدول الغربية لدعمها لإسرائيل.[3]

كانت هذه مرحلة الكفاح المسلح التي انتهت خلال ستة عشر (16) يوما فقط، واستطاعت القوات المصرية خلالها اقتحام قناة السويس وخط بارليف، وقد مهدت هذه الحرب الطريق لعقد اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وذلك نتيجة للمفاوضات السياسية التي أنهت حرب أكتوبر بعد عدة أيام فقط من قيامها، حيث تم إصدار القرار رقم 338 والذي يقضي بوقف جميع الأعمال العسكرية بدءاً من 22 أكتوبر 1973، وذلك بعد تدخل مجلس الأمن، وقد قبلته مصر ونفذته على وجه الفور مساء صدوره، إلا أن القوات الإسرائيلية خرقته، مما أدى إلى إصدار قرار آخر يوم 23 أكتوبر يلزم جميع الأطراف بوقف إطلاق النار، ووافقت عليه إسرائيل ودخلت في مباحثات عسكرية للفصل بين القوات، الأمر الذي أدى إلى توقف المعارك في 28 أكتوبر بوصول قوات الطوارئ الدولية إلى جبهة القتال على أرض سيناء.[4]

---

[1]- حافظ إسماعيل: تخرج من المدرسة الحربية عام 1937، عمل مدرسا بكلية أركان الحرب، عمل سفيرا لمصر بلندن وموسكو، وتولى وكالة الخارجية ثم عين وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء ثم عين وزير دولة للشؤون الخارجية، وفي سنة 1970 عين رئيسا للمخابرات، ثم مستشار الرئيس للأمن القومي 1971-1974. (للمزيد ينظر إلى: محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي. في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1987م، ص 474.)

[2]- Uri Bar-joseph, Ibid, p p 546-550.

[3]- فهمي حسين شراب، المرجع السابق، ص ص 225-226.

[4]- حازم أبو دوامة، الطريق إلى السلام، الأهرام، (ع،4688)، نشر يوم 2015/04/22، https://gate.ahram.org.eg، تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/07، على الساعة: 11:40.

وبدأت المباحثات العسكرية بعد ذلك فيما عرف بمباحثات الكيلو 101[1] طيلة شهري أكتوبر ونوفمبر، تم فيها الاتفاق على تمهيد الطريق أمام المحادثات السياسية للوصول إلى تسوية دائمة في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه المباحثات تم التوقيع على اتفاقية فض الاشتباك الأولى في جانفي 1974 والثانية في سبتمبر 1975.[2]

كان السادات أول من بادر بالمفاوضات وما يؤكد ذلك هو سلوكه المدان والمتمثل في تراجعه قبل تحقيق أهداف الحرب التي سبق الاتفاق عليها مع السوريين حسب رواية رئيس أركانه سعد الدين الشاذلي،[3] حيث يدين الشاذلي[4] السادات وأخطائه التي ارتكبها وكأنها متعمدة، فيقول عن ثغرة الدفرسوار بأنها قرار سياسي خاطئ قائلا:" بعد عودتي من الجبهة يوم الخميس 11 من أكتوبر فاتحني الوزير في موضوع تطوير هجومنا نحو المضائق لكنني عارضت الفكرة... وبدا لي وكأنه اقتنع بهذا وأغلق الموضوع ولكنه فاتحني في الموضوع مرة أخرى في صباح اليوم التالي مدعيا هذه المرة أن الهدف من هجومنا هو تخفيف الضغط على الجبهة السورية، عارضت الفكرة مرة أخرى على أساس أن هجومنا لن ينجح... تطرق الوزير لهذا الموضوع للمرة الثالثة... وقال هذه المرة: القرار السياسي يحتم علينا ضرورة تطوير الهجوم نحو المضائق... كان هناك إصرار من الوزير على أن القرار سياسي ويجب أن نلتزم به... لقد

---

[1]– مباحثات الكيلو 101: دارت هذه المباحثات على طريق القاهرة السويس في 28 أكتوبر 1973، في موقف عسكري متوتر، لبحث الإجراءات العملية لتثبيت وقف إطلاق النار فض الاشتباك العسكري، وقاد الجمسي هذه المباحثات مع الطرف الإسرائيلي بإيعاز من كيسنجر، لكنها لم تحقق نتائج معتبرة، وفي نفس الوقت كانت تجرى مباحثات أخرى مع الطرف الأمريكي أسفرت عنها اتفاقية النقاط الست وبموجبها تم استئناف المباحثات في 09 نوفمبر لكنها لم تحقق نتائجا مرة أخرى، فعقد مؤتمر جنيف الذي فشل هو الآخر في تحقيق ذلك، ونظرا لتفاقم الوضع الحتمي تم استئناف الاجتماعات مرة أخرى في 1974/01/18 وتم التوقيع على اتفاقية فض الاشتباك الأول... (للمزيد ينظر إلى: فاتن عوض، السادات: 35 عاما على كامب ديفيد، ط2، مؤسسة الطوبرجي، القاهرة، 2013م، ص ص 60–82.)

[2]– حازم أبو دوامة، المرجع السابق.

[3]– حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية–"الإسرائيلية" عام 1979 وأثرها على الدور الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية، (ع،117–118) كانون الثاني–حزيران، 2012م، ص454.

[4]– سعد الدين الشاذلي: عسكري مصري، عين قائدا للقوات الخاصة، وفي 1971 عين رئيسا لأركان القوات المسلحة، شارك في حرب أكتوبر 1973، عين بعدها سفيرا في لندن ثم البرتغال، ثم استقال وسافر إلى العيش في الجزائر، انتقد الرئيس السادات لتوقيعه لاتفاقية كامب ديفيد، حكم عليه بالسجن إفشاء أسرار عسكرية بسبب نشر مذكراته. (للمزيد ينظر إلى: سمير فرج، شخصيات في حياتي (5).. الفريق سعد الدين الشاذلي، الأهرام، (ع،48226)، نشر يوم 2018/12/20، https://gate.ahram.org.eg، تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/12 على الساعة: 21:49.)

كان هذا القرار أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب وقد جرتنا هذه الغلطة إلى سلسلة أخرى من الأخطاء التي كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها..."[1]

وكذلك إجراء السادات للمفاوضات مع كيسنجر (Kissenger) لإيقاف الحرب في اليوم الثاني من بداية الحرب، حيث بعث برسالة إلى كيسنجر (Kissenger) تتضمن أن مصر لا تنوي توسيع مدى أو عمق العمليات الحالية،[2] وكذلك مسارعته في الموافقة على قرار وقف إطلاق النار في مساء اليوم السادس عشر فقط من اندلاع الحرب، وكذلك التزامه على التفاوض وحده للتوصل إلى حل سلمي مع العدو.[3] وكذلك توقف سوريا عند اتفاقيات فض الاشتباك واكماله هو للرحلة يؤكد كل هذا.

المبحث الثاني: التطبيع وتطوره التاريخي (1978-2020):

اعتبرت حرب 1973 خاتمة الحروب بالنسبة لمصر والكيان الصهيوني، فبعدها اتجه الطرفان إلى السلام المنفرد، وبعد العديد من المفاوضات تم تطبيع العلاقات بينهما، وكانت مصر أول الدول العربية التي فتحت باب التطبيع مع الكيان الصهيوني، وقد دفعتهم العديد من الأسباب والدوافع لاتباع هذا الطريق، وقد استمر التطبيع منذ توقيعه إلى يومنا الحالي ولم ينقطع يوما، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى تعريف التطبيع وأسبابه، وتطوره التاريخي من 1978 إلى غاية 2020.

المطلب الأول: التطبيع وأسبابه:

قبل التطرق إلى أسباب العملية التطبيعية بين مصر والصهاينة يتوجب علينا أولا التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لمصطلح التطبيع، ثم نتناول الأسباب والدوافع التي دفعت بكلا الطرفين لاتخاذ هذا الطريق في تطبيع العلاقات.

في التعريف اللغوي لكلمة التطبيع كان مجموع ما أجمعت عليه المعاجم العربية من معاني لغوية كالآتي:

[1]- سعد الشاذلي، المصدر السابق، ص ص 272-273.

[2]- حسين السيد حسين، المرجع السابق، ص ص 452-453.

[3]- عثمان العثمان، المرجع السابق، ص 42.

الطبع: وهو السجية التي جبل عليها الانسان، والطبيعي: هو كل ماهو منسوب الى الطبع، وطبع تطبيعا الشخص: أي عوده إياه، وفي القاموس العربي الشامل ذكر التطبع بالشخص: أي التخلق بطباعه. ولم يخالف المعجم الوسيط القاموس العربي الشامل في ذلك.[1]

ومما جاء فيه طَبَعَ الشيء طبعا وطباعةً: أي صاغه وصوره في صورة ما، ويقال طبع الله الخلق: أنشأه، وطبعت الدولة النقد: صاغته ونقشته، أطبعه: أثقله بحمله، طَبَّعَهُ: مبالغة طبعه. ويقال طبعه على كذا: عوده إياه، تطبع بكذا أو بطباعه: تخلق. الطَبَعُ: الخُلُقُ، الطبيعة: السجية[2].

وانطلاقا مما تقدم نستنتج بأنه لا وجود لكلمة التطبيع أو لمعناها في كل المعاجم العربية لأن الكلمة تعتبر كلمة محدثة، ولم تعرفها اللغة العربية من قبل فقد أدخلت عليها حديثا.

أما اصطلاحا فتُعَرف كلمة تطبيع على أنها إعادة الأمور إلى الحالة الطبيعية، وإحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع التعاوني والسلمي محل مجموعة أخرى ذات طابع تصادمي صراعي، وذلك على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، سواء كان ذلك رسميا او غير رسمي، والتطبيع هنا يعني التحول من الحالة الغير طبيعية إلى حالة أخرى طبيعية تحمل في طياتها طابع التعاون والسلام، وتهدف هذه العملية الى إقامة اتفاق بين الدول معترف بها شرعيا وفق مبادئ القانون الدولي[3].

وينطبق هذا المفهوم تقريبا مع عملية السلام القائمة بين مصر والكيان الصهيوني منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام سنتي 1978 و1979م، ولولا صلح السادات مع الكيان الصهيوني لما وجدت ظاهرة التطبيع التي قصد بها تحويل العلاقات المصرية مع الكيان الصهيوني من حالة حرب وعداء إلى حالة ود وتعاون على المستوى الرسمي والشعبي.

ويقصد بالتطبيع الرسمي إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية طبيعية بين النظام المصري والدولة الصهيونية، بناءً على اعتراف السادات بتلك الدولة وتعهده على العيش معها في سلام وحسن الجوار، أما التطبيع الشعبي فيقصد به العمل على إنهاء المقاطعة الشعبية المصرية للكيان الصهيوني في

[1]– سعيد يقين داود، التطبيع بين الممارسة والمفهوم: دراسة حالة التطبيع العربي–الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت– فلسطين، 2002م، ص 6.

[2]– مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004م، ص 550.

[3]– سعيد يقين داود، المرجع السابق، ص ص07–08.

كافة المجالات[1]، وبالرغم من أن مصطلح التطبيع أقدم من ذلك حيث تنسب صياغته الى أبا إيبان (Abba Iban)[2] في خطاب له في الأمم المتحدة عام 1968م، إلا أن استخدامه لم يشع إلا في مرحلة متأخرة من المفاوضات المصرية الصهيونية.[3]

أما فيما يتعلق بأسباب التطبيع المصري الصهيوني فتعددت بتعدد المصالح، ونبدأ بالدوافع التي دفعت بمصر في أن تشق طريقها نحو العملية التطبيعية، ونذكر من أهمها ما يلي:

- تعلل السادات بضعف العرب وعجزهم عن مقاومة الدول الكبرى التي تقف خلف الكيان الصهيوني، وهو المبرر الذي ساقه لوقف حرب أكتوبر 1973م التي تم التطرق لها سابقا، واتجاهه نحو التسوية السلمية والصلح مع الصهاينة، فالحرب معهم وفق منظوره هي حرب مع الولايات المتحدة، ولا يستطيع ردعها، وبالتالي لا مناص من الاستسلام والاعتراف بالدولة الصهيونية ومصادقتها أيضا، وسيتكفل الحليف الأمريكي بحماية مصر، وتقديم المعونة الاقتصادية لها[4].

فالحالة الاقتصادية لمصر في تلك الفترة كانت جد متدنية وكانت مصر بحاجة للدعم الخارجي الغربي، فالحروب أنهكت اقتصادها وخاصة حرب 1967م وما حدث بعدها فيتحدث الكاتب جلال أمين عن ذلك في كتابه قصة الاقتصاد المصري بقوله: "... كان استخدام تعبير النكسة لوصف الهزيمة العسكرية في 1967 تعبيرا غير موفق بلا شك، ... ولكن استخدام تعبير النكسة لوصف ما حدث للاقتصاد المصري لم يكن في الواقع بعيدا عن الحقيقة..."[5] وهنا يشير بأن ما ترتب عن هزيمة 1967 كان له وقع كبير على مصر واقتصادها بشكل خاص.

حيث أدت الهزيمة إلى فقد مصر لآبار البترول في سيناء وتخريب معامل تكرير البترول في السويس واغلاق قناة السويس التي كانت تدر لمصر سنويا 164 مليون دولار في المتوسط خلال السنوات السبع

---

[1]– محمود عبده، أصدقاء إسرائيل في مصر: دراسة عن الشخصيات العامة المصرية المتعاونة مع الكيان الصهيوني، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012م، ص ص09–10.

[2]– أبا ايبان: هو سياسي ودبلوماسي إسرائيلي، لعب دورا كبيرا في استصدار قرار تقسيم فلسطين، عهدت إليه وزارة التعليم والثقافة الإسرائيلية سنة 1960، وأصبح نائبا لرئيس الوزراء وكذلك وزيرا للخارجية في فترة 1966–1974، توفي سنة 2002م، (للمزيد ينظر إلى: آبا ايبان، موقع الجزيرة، www.aljazeera.net، نشر يوم 2014/09/03، تم الاطلاع عليه يوم 2022/01/08، على الساعة: 16:20.)

[3]– محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1988م، ص12.

[4]– محمود عبده، المرجع السابق، ص 56.

[5]– جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص ص 58–65.

السابقة على اغلاقها في 1967، وراحت الأمور تزيد سوءً مع مجيء السادات فنسبة المديونية بحسب قوله في عهد عبد الناصر إذا ما قورنت بما كانت عليه في عهد السادات تعتبر لا شيء مقارنة بذلك.[1]

ويؤيد أندريه فرساي (André Versaille) هذا الرأي ففي حديث له مع بطرس غالي[2]، يقول موجها له الكلام:" من بين الأسباب التي دفعت السادات إلى البحث عن سلام مع إسرائيل يمكن أن نذكر أيضا الوضع الاقتصادي في مصر عام 1977، والذي لم يكن مبهرا."[3]

ويجيبه بطرس غالي محللاً لكلامه قائلا:" كان الانفجار السكاني هو السبب في توقف الاقتصاد المصري عن النمو منذ عدة سنوات، ولكن صحيح لقد شهدنا مظاهرات ضخمة ضد ارتفاع الأسعار في يناير 1977، هل أثارت هذه الحركة الشعبية قلق النظام، وهل دفعت السادات لكي يحاول إيجاد حل وسط مع إسرائيل من أجل تخفيف الميزانية العسكرية وإعطاء الاقتصاد دفعة؟ قد يكون ذلك أحد العوامل التي نستطيع أخذها في الاعتبار، لأن حرب أكتوبر في النهاية لم تؤد الى تقدم في الاقتصاد المصري ومنذ أربع سنوات يقف الوضع السياسي الإسرائيلي محلك سر."[4]

بحسب جواب بطرس غالي فإنه لم يؤيد أندريه فرساي (André Versaille) في طرحه هذا تماما فهو على ما يبدو له رأي آخر ففي مقابلة له في حصة تلفزيونية بعنوان "شاهد على العصر" تطرق للموضوع إذ قال:" أن الطرف القوي كان إسرائيل، لأنك تتفاوض من أجل أن ينسحب من الأرض." ويقصد بالأرض سيناء التي تم الاستيلاء عليها من طرف إسرائيل في حرب 1967، ويردف قائلا:" الذي يهمني هو النتيجة وهي استرداد الأرض والبترول، والوحدة الإقليمية لمصر... المشكلة الأساسية هي الهدف والهدف تحقق وهو السلام والأرض المصرية تم استردادها."[5] وهنا يؤكد أن عملية السلام التي عقدتها مصر مع الكيان الصهيوني كانت من أجل استعادة شبه جزيرة سيناء وسيادة مصر.

---

[1]– جلال أمين، المرجع السابق، ص ص 58–65.

[2]– بطرس غالي: دبلوماسي وسياسي مصري، ولد في 1922/01/14 درس القانون ثم درسّه في القاهرة 1949–1955، وفي سنة 1977 اختير وزيرا للدولة للشؤون الخارجية، وساعد السادات في عقد معاهدة كامب ديفيد، أصبح سكرتيرا عاما للأمم المتحدة في 1992، ثم رئيسا لاتحاد الفراكنفونية. (ينظر إلى: رءوف سلامة موسى، المرجع السابق، ص 705.)

[3]– بطرس بطرس غالي، شيمون بيريز، ستون عاما من الصراع في الشرق الأوسط، شهادات للتاريخ، حوارات مع أندريه فرساي، دار الشروق، عمّان، 2007م، ص188.

[4]– بطرس بطرس غالي، شيمون بيريز، المصدر نفسه، ص 188.

[5]– أحمد منصور، حصة تلفزيونية بعنوان شاهد على العصر، بطرس غالي–كامب ديفيد والدور الأمريكي، ج05، قناة الجزيرة على اليوتيوب، بثت يوم 2014/10/26 تم الاطلاع عليها يوم 2022/01/11 على الساعة 21:54.

- وهناك سبب آخر لتطبيع مصر وهو كما يوضحه بطرس غالي يعود إلى أسباب سياسية بحتة، أولها انهيار الثنائية القطبية ودخول العالم في مرحلة جديدة وهي مرحلة القطب الواحد، وثانيها انتهاء مرحلة تصفية الاستعمار، وآخر سبب حسبه هو وجود مشاكل جديدة متعلقة بالتنمية وليست متعلقة بالاستقلال السياسي،[1] ونستنتج من كلامه أنه ومع قرب انتهاء الحرب الباردة وبداية سقوط الثنائية القطبية بدأت تدرك مصر بأن نهاية الاتحاد السوفياتي أصبحت وشيكة ولن يفيدها بعد الآن ولذلك عليها تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والطريق إلى ذلك كان بعقد سلام مع الكيان الصهيوني يضمن لها الدعم الأمريكي.

أما الكيان الصهيوني فقد كانت له أسبابه الخاصة هو الآخر من هذه العملية التطبيعية، ودوافعه كانت كثيرة وتمثلت فيما يلي:

- كانت الكيان يسعى للحصول على اعتراف شرعي وقانوني من طرف العرب، لأن هذا سيعزز مكانته في نظر الرأي العام الدولي، بعد معارضة العرب أجمع لوجوده على أرض فلسطين واعتباره كيانا غاصبا، حيث أكد كل التأكيد على ذلك في المادة الثالثة (03) من معاهدة السلام التي عقدت بين الطرفين بتاريخ 1979/03/26 جاء فيها:" يتفق الطرفان على أن العلاقات التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل..."[2]
- كذلك كان هدف الكيان الصهيوني من التطبيع هو إقامة علاقات اقتصادية مع مصر وانهاء حالة المقاطعة الاقتصادية التي رفعها العرب على إسرائيل، وبما أن مصر كانت أعظم قوة عربية واقليمية في المنطقة ستشجع دول عربية أخرى على فعل الامر نفسه، وهذا ما أكدت عليه إسرائيل أيضا في معاهدة السلام فجاء في المادة الثالثة (03) أيضا ما يلي:" ... إنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الافراد والسلع."[3]

ونستنتج من ذلك سعيه لفتح المجال لتطبيع العلاقات في المجال الاقتصادي أيضا، وألاّ يقتصر التطبيع على المجال السياسي فقط، لأن الكيان الصهيوني كان يعيش أزمة اقتصادية هو الآخر خلال تلك الفترة، فالحروب العربية ضده كلفته الكثير، لذلك بدأ توجهه يتغير إلى السلم.

---

[1]– أحمد منصور، حصة تلفزيونية بعنون شاهد على العصر، بطرس غالي–غالي وتفاصيل اغتيال السادات، ج08، قناة الجزيرة على اليوتيوب، بثت يوم 2014/11/16، تم الاطلاع عليها يوم 2022/06/04 على الساعة 10:00.

[2]– معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 1979/03/26، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، https://mfa.gov.il، تم الاطلاع عليه يوم 2021/12/12 على الساعة: 22:30.

[3]– معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، المصدر نفسه.

حيث كانت إسرائيل تنفق ما يقارب ستة عشر بالمائة (16%) من الناتج القومي على أعباء الحرب والأغراض الدفاعية، وهذا ما سيؤدي إلى عدم صمود اقتصادها لا محالة بدون المساعدات الخارجية، الأمر الذي يثقل ميزان المدفوعات ويهدد الاستقلال الاقتصادي.[1]

فيقول موشيه (Moshe) المحافظ السابق لبنك إسرائيل بأن:" السلام هو الطريق إلى الاستقلال الاقتصادي، حيث أن الحروب تثقلنا بالديون الخارجية وتزيد من تبعيتنا الاقتصادية، كما تضيف أحمالا جديدة إلى متاعبنا اليومية المتمثلة في رسوم الضرائب والتضخم..." وهو بذلك يدعو إلى السلام، ويؤكد وزير الصناعة والتجارة السابق ذلك بقوله بأن:" مصر ليست هي وحدها المحتاجة إلى السلام، بل إن حاجتنا إليه لا تقل عنها، وأنا أجرؤ على القول بأن وضعنا الاقتصادي يحتم علينا السلام، ونحن بحاجة إلى السلام كحاجتنا إلى الهواء."

- حاجة الكيان الصهيوني لمياه نهر النيل وسعيها للاستحواذ عليها، وهذا لتعمير صحراء النقب، فالمياه في النقب تشح لدرجة خطيرة مما تحد من قدرتها على زراعة الأراضي واستيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين والمستوطنين، ولذلك فهي تخطط تحت قناع التطبيع لامتصاص مالا يقل عن اثنان (02) مليار متر مكعب من مياه نهر النيل لتوفير مياه الشرب للمدن والقرى.[2]

كانت هذه الفكرة من طرح السادات فهو الذي عرض على الكيان الصهيوني بمد مياه النيل إلى صحراء النقب، وقد اعترف بذلك في رسالة وجهها إلى الملك الحسن الثاني ملك المغرب، للتأكيد على أنه صاحب الفكرة، حيث جاء فيها "عرضت على رئيس الوزراء الإسرائيلي منح إسرائيل جزءاً من حصتنا في مياه النيل لتستخدم في المساعدة على تسهيل عملية إعادة توطين المستوطنين الإسرائيليين في النقب بعد خروجهم من غزة والضفة الغربية..."[3]

---

[1]– عثمان خليل، ميزان القوة الاقتصادية بين مصر وإسرائيل (دراسة مقارنة للحالة الاقتصادية عشية تطبيع العلاقات)، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، (ع،09)، نوفمبر 1981، ص ص 134-135.

[2]– حسنين كروم، الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، (ع،169/168)، مارس/أفريل 1987م، ص ص 60-64.

[3]– الشمالي عبيد منى حسين، السياسة الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مصر والسودان) أنموذجا، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، (مج،2013)، (ع،17)، 30 جوان 2013م.، ص 55.

- سعيه أيضا في ظل السلام إلى إثارة الخلافات بين دول حوض النيل، وبينه وبين دول الجوار العربي، إذ سيمكن هذا إسرائيل من تعزيز وجودها في دول حوض النيل، مما يمنع قيام أي تكتل عربي–عربي أو عربي–إفريقي.[1]

وقد اختارت مصر بالذات بسبب اهتمامها بالقضية الفلسطينية، وذلك من شأنه عرقلة مخططات الحركة الصهيونية، لذلك سعت إلى إضعاف هذا التأييد بشتى الوسائل، بداية بالاتصال ببعض الأوساط المصرية لتأييد الحركة الصهيونية، منذ حرب 1948 إذ قامت باتصالين مع جهات مصرية في ذلك من أجل السلام لكن ذلك منيّ بالفشل.[2]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتطبيع المصري (1978–2020).

بدأت مصر رسميا في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني منذ سنة 1979م، وهي السنة التي تم توقيع فيها معاهدة السلام بين كل من الطرفين، والتي حددت كل جوانب التطبيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، وقد عرف التطبيع المصري تطورا ملحوظا منذ توقيع أول معاهدة رسمية بين الطرفين، واختلف التطبيع بين الطرفين بإخلاف الرؤساء المصريين، وفي هذا العنصر سنتطرق إلى تطوره التاريخي على مدار سنوات منذ توقيع معاهدة السلام حتى وقتنا الحالي، أي في مرحلة كل رئيس عايش التطبيع، وسنعرف هل تغيرت ملامحه أم بقيّ متمسكا بنفس المبادئ التي بني عليها؟

بدأ التطبيع المصري الصهيوني سنة 1979 مع الرئيس أنور السادات، وذلك لاقترانه بحدث مهم وهو توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي حددت مختلف جوانب تطبيع العلاقات بين الطرفين، وتعود جذور هذه الحكاية إلى نهاية حرب أكتوبر 1973، عندما وافق السادات على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار بعد 16 يوما فقط من بداية الحرب، لأنه كان يريد ذلك منذ البداية، فخلال عرضنا السابق رأينا أن جهوده كانت دائما تتلخص في البحث عن التسوية السلمية المنفردة.

وكان أول طريق شقه في البحث عن السلام بعد الحرب هو دعوته إلى انعقاد مؤتمر دولي في الأمم المتحدة لإقرار السلام في الشرق الأوسط في خطاب له في مجلس الشعب في 1973/10/16.[3]

---

[1]– الشمالي منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص 53.

[2]– حسن نافعة، المرجع السابق، ص ص 19–20.

[3]– محمد إبراهيم كامل، مذكرات محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق: السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002م، ص 25.

وعقد المؤتمر بجنيف في ديسمبر 1973، ويعتبر هذا المؤتمر نقطة البداية في العلاقة بين الدول العربية والكيان الصهيوني، فبالرغم من أنه لم يسفر عن تسوية شاملة للصراع إلا أنها كانت المرة الأولى التي يجلس فيها ممثلو الدول العربية معا في نفس القاعة مع ممثلي إسرائيل في اجتماع الغرض المعلن عنه هو السلام، وأثيرت لأول مرة في هذا المؤتمر فكرة تطبيع العلاقات كجزء من اتفاق السلام، حيث طرحها وزير الخارجية الاسرائيلي أبا إيبان (Abba Iban) حين ألقى خطابا مثل به اسرائيل.[1]

وأدت الجهود السياسية المبذولة بعد ذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1974 إلى اتفاق فصل القوات بين إسرائيل من ناحية مصر وسوريا، وتوقفت سوريا عند هذا الحد لكن مصر واصلت التقدم.[2]ويقول دايفيد كيمحي (David kimchee)[3] في مذكراته عن السادات خلال هذه المرحلة أنه قد طرأ تغيير على فكره، حيث تحرر من مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا على حد سواء، إذ تعارضت خطتاهما مع خطة مصر، وقد أبدى السادات لكيسنجر استعداده للتفاوض بمفرده لعقد اتفاق مع اسرائيل.[4]

وبمساعدة وزير الخارجية كيسنجر (Kissenger) في سبتمبر 1975 تمّ التوقيع على اتفاقية ثانية بين مصر وإسرائيل، وأصبحت هذه الاتفاقية خطوة أخرى حقيقية نحو التسوية السياسية بينهما، شملت الالتزام بعدم حل الصراع بين الدولتين بالطرق العسكرية ولكن بالطرق السلمية فقط، كما ورد في الاتفاقية أنها تشكل خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم بين الدولتين.[5]

لكن في هذه المرحلة عرفت المفاوضات مرة أخرى جمودا بسبب تضارب المصالح فيقول كيمحي (kimchee) أنه عندما عاد كيسنجر إلى مصر وإسرائيل عام 1975، وجد أن السادات كان واثقا من

---

[1]– دافيد سلطان، بين القاهرة والقدس: تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل النموذج المصري، تر: عمرو زكريا خليل، ط2، المصرية للتسويق والتوزيع، القاهرة، 2017م، ص ص 31–35.

[2]– دافيد سلطان، المصدر نفسه، ص ص 31–35.

[3]– دايفيد كيمحي: صهيوني ولد عام 1928، كان عضوا في حركة الشباب الصهيوني سنة 1946، وفي عام 1947 انتقل إلى فلسطين، درس شؤون الشرق الأوسط المعاصرة، تحصل على الماجستير سنة 1955، والدكتوراه سنة 1969، انضم إلى منظمة الموساد وأصبح نائب رئيسها، وفي 1980 شغل منصب مدير عام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وبعد تقاعده عين سفيرا متجولا، وفي 1989 أسس المجلس الإسرائيلي للعلاقات الخارجية وشغل منصب رئيسه إلى غاية وفاته. (للمزيد ينظر إلى: Moshe Yegar,Dr,DavideKimche, 1928-2010, Israel journal of foreignaffairs, (vol.04), (issue.02), 2010, pp 11-12.)

[4]– دايفيد كيمحي، الخيار الأخير،1967–1991، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص 65.

[5]– دافيد سلطان، المصدر السابق، ص 36.

نفسه ومطالبه كثيرة، لكن كيسنجر (Kissenger) يريد أن يختم رحلاته المكوكية إلى الشرق الأوسط بنجاح باهر، وذلك بعقد اتفاق سلام بين الطرفين، واستنتج السادات أن وضع كيسنجر (Kissenger) أصبح حساسا لهذا أراد استغلال ذلك وطالب بتنازلات من قبل الإسرائيليين ومساعدة مالية من الأمريكيين، وليس سلاما مع إسرائيل، ووقع أيضا خلال هذه الفترة خلاف داخل القيادة المصرية، بين السادات ووزير خارجيته إسماعيل فهمي، حيث كان يناقض أحدهما الآخر في مسائل سياسية هامة تتعلق بإسرائيل والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي.[1]

أصّر السادات على الاستمرار في عملية التسوية، غير أن رؤيته كانت أبعد من الرؤية الإسرائيلية، فهي تريد تطبيع العلاقات، واعتقد أن مسألة التطبيع يجب أن تترك للأجيال القادمة، وكان يؤكد على ضرورة الفصل بينهما وقال في أحد اللقاءات:" لا تطالبوني بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل فأنا مستعد لتوقيع اتفاق سلام وأن التزم به، لكن من الطبيعي بعد ست وعشرين (26) عاما من الحروب والكراهية وسفك الدماء ألا أقيم علاقات طبيعية في لحظة، فلنترك للأجيال القادمة حرية التصرف بما تراه".[2]

وعليه وصلت محادثات كيسنجر (Kissenger) المكوكية إلى طريق مسدود، واجتمع برابين (Rabin) وقرروا عدم تقديم تنازلات للمطالب المصرية، ولتفادي ذلك اتبعوا طريقة دبلوماسية معقدة وصعبة لتجنب ضغط الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (Gerald Ford).[3]

وبعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود قرر السادات زيارة القدس ليؤكد للعالم أنه يريد السلام مع إسرائيل وتحت وهم إحراج المسؤولين فيها، كانت زيارة السادات هذه غير متوقعة للعرب، لكنها متوقعة للإسرائيليين نظرا للاتصالات غير المباشرة التي قام بها السادات معهم عن طريق ملك المغرب محمد السادس والرئيس الروماني شاوشيسكو (Ceausescu) اللذين كان لمساعيهما دور في جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات.[4]

[1]– دايفيد كيمحي، المصدر السابق، ص 66.

[2]– دافيد سلطان، المصدر السابق، ص ص 37–38.

[3]– دايفيد كيمحي، المصدر السابق، ص 70.

[4]– حسين السيد حسين، المرجع السابق، ص 455.

كما أنها لم تكن متوقعة أيضا في الوسط المصري، حيث يقول إبراهيم كامل[1] عن ذلك أنها مفاجأة هزت العالم وخطوة غير متوقعة ويردف قائلا:" في منتصف ليلة 09 نوفمبر 1977 كنت قد أويت إلى فراشي وفتحت الراديو... كانت الإذاعة تذيع تسجيلا لخطاب ألقاه الرئيس السادات... فجأة استرعت انتباهي جملة وردت في خطابه حول استعداده للذهاب إلى أي مكان في العالم سعيا وراء السلام وحقنا للدماء ولو كان هذا المكان هو الكنيست الإسرائيلي، اعترتني الدهشة... فضلا عن أننا في السفارة لم نتلق أية مؤشرات لمثل هذا الاتجاه."[2] وهذا ما يؤكد خطوة السادات الجريئة التي لم يخبر عنها حتى محيطه.

وقد تطورت الأحداث بسرعة وقدم مناحيم بيجن (Manachem Begin)[3] رئيس الوزراء الإسرائيلي دعوة رسمية يوم 15 نوفمبر للرئيس السادات لزيارة القدس، وقبل السادات الدعوة بدوره، وتحدد يوم 19 نوفمبر موعدا للزيارة.[4]

وبعدها توالت الاتصالات واللقاءات بين المصريين والإسرائيليين، بعضها معلن والآخر بقي طيّ الكتمان، فعقد اجتماع بين الطرفين في القاهرة بمينا هاوس في 1977/12/14، تحت شعار التحضير لمؤتمر جنيف بحضور كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تحضره سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان الغرض منه التحضير لتسوية سلمية ثنائية، وليس التحضير لمؤتمر جنيف، ثم عقدت قمة الاسماعيلية بين السادات وبيغن في 1977/12/25.[5]

وفي هذه القمة اجتمع كل من السادات وبيجن (Begin)، ثم خرج الاثنان وأعلنا عن أنهما اتفقا على تشكيل لجنتين، الأولى سياسية برئاسة وزير الخارجية المصري ووزير الخارجية الإسرائيلي، وتعقد جلساتها في القدس، أما الثانية فتكون عسكرية وتكون برئاسة وزيري دفاع البلدين، وتعقد في القاهرة.

---

[1]– محمد إبراهيم كامل: وزير خارجية مصر، استقال من منصبه عشية التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وجاءت استقالته بعد خلافه مع أنور السادات، توفي سنة 2001... (للمزيد ينظر إلى: وفاة وزير خارجية مصر الأسبق محمد إبراهيم كامل، موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net، نشر يوم 2001/11/22، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06، على الساعة: 15:30.)

[2]– محمد إبراهيم كامل، المصدر السابق، ص 27.

[3]– مناحيم بيغن: ولد سنة 1913، درس الحقوق، تقلد العديد من المناصب وأهمها رئيس حكومة إسرائيل سنة 1977، وفي 1979 وقع معاهدة السلام مع السادات، توفي سنة 1992. (للمزيد ينظر إلى: مناحيم بيغن، ديوان رئيس الوزراء، موقع الوزارة الإسرائيلي، https://www.gov.il، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/08 على الساعة: 07:12.)

[4]– محمد إبراهيم كامل، المصدر السابق، ص28.

[5]– أحمد نائل توفيق خزار، العلاقات الأمنية المصرية–الإسرائيلية(1978–2016)، رسالة ماجستير في الدراسات الإسرائيلية، جامعة القدس، فلسطين، 2016م، ص 59.

وطرح بيجن (Begin) مقترح اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل،[1] لكن لم يتم الاتفاق عليه، وفشلت هذه المباحثات ولم تحرك عملية السلام، فجاءت بعدها زيارة الرئيس الأمريكي كارتر[2] (Carter) إلى أسوان في 04 يناير 1978، لتعطي دفعة للمباحثات المصرية الإسرائيلية بعد فشل مباحثات الإسماعيلية، وفي 16 من نفس الشهر بدأت أعمال اللجنة السياسية في القدس لكنها لم تحقق شيء، فتدخل كارتر (Carter) وجاءت بعد ذلك زيارة السادات إلى كامب ديفيد[3] في فبراير 1978، والتي تمخض عنها ما عرف باتفاقيات كامب ديفيد.[4]

وتم التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978 في البيت الأبيض، وحملت الاتفاقيتان عنواني إطار السلام في الشرق الأوسط وإطار لإبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقد نصت الأولى على أن الأساس المتفق عليه للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي هو قرار مجلس الأمن 242 وكافة أجزائه، أما الإطار لعقد اتفاقية سلام، فقد تضمن إبرام معاهدة سلام، التي ركزت على أربع (04) مبادئ هي انسحاب إسرائيل من كامل سيناء والاعتراف بالسيدة المصرية عليها، ونزع سلاح معظم منطقة سيناء، وتمركز قوات الأمم المتحدة لمراقبة نزع السلاح وحرية الملاحة، وتطبيع كامل للعلاقات بين مصر وإسرائيل.[5]

وكما ذكر سابقا أنّ بداية التطبيع كانت مع توقيع اتفاقية السلام في 1979/03/26، والتي أكدت على تطبيع العلاقات في شتى المجالات، وكان السادات متحمسا لها بشكل كبير، لدرجة أنه لم يمنع بعض الأفراد والجهات من التعامل مع إسرائيل قبل الموعد الذي حددته المعاهدة لبدء عملية التطبيع وهو شهر فيفري 1980، فسمح للدكتور حسين فوزي بقبول دعوة من الجامعات الإسرائيلية لإلقاء عدد من

---

[1]- للاطلاع على بنود هذا المقترح ينظر إلى الملحق رقم (02)، ص 103-105.

[2]- جيمي كارتر: ولد عام 1924، تخرج من الأكاديمية البحرية وعمل في سلاح البحرية، أصبح حاكما على جورجيا عام 1970، وهو الرئيس التاسع والثلاثون (39) للو م أ عام 1977-1980... (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، ج5، ص 22.)

[3]- كامب ديفيد: منتجع يقع في ولاية ميريلاند الأمريكية، يعد المنتجع الرسمي لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، عقدت فيه مؤتمرات ولقاءات تاريخية من بينها اتفاقية السلام التي نسبت له بين مصر وإسرائيل... (للمزيد ينظر إلى: منتجع كامب ديفد.. حيث وقع السادات السلام، موقع الجزيرة، www.aljazeera.net، نشر يوم 2017/03/11، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06 على الساعة: 19:30.)

[4]- محمد إبراهيم كامل، المصدر السابق، ص ص 38-109.

[5]- أحمد نائل توفيق خراز، المرجع السابق، ص ص60-61.

المحاضرات في ديسمبر 1979، وكذلك ثبت أن شركة أعالي البحار المصرية لصيد الأسماك التابعة لوزارة الزراعة كانت تتعامل مع إسرائيل قبل توقيع المعاهدة.[1]

كما قام بفرض المعاهدة قسرا على الشعب المصري، وذلك عن طريق عرضها على مجلس الشعب وحظيت بتأييد الأغلبية في حين عارضها إحدى عشرة (11) نائبا فقط، وقام أيضا بإجراء استفتاء شعبي مزور في 1979/04/20 حول المعاهدة، واعتبر أن موافقة الشعب عليها يؤكد شرعيتها، واعتبارها جزءاً من التراث المصري، وسن جملة من القوانين لحماية المعاهدة، وردع الشعب عن معارضتها.[2]

رفع السادات في هذه الفترة شعار خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من جانب مصر، ولذلك شهد التطبيع في عهده زخما وتسارعا غير متوقع، وحاولت إسرائيل اختصار الآجال المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التي حددت ستة (06) أشهر بعد بدء المفاوضات، ولكن وقّعت مصر مع الكيان الصهيوني تسع (09) اتفاقيات للتطبيع قبل انتهاء هذه المدة واستجابت للمطالب الإسرائيلية بشأن تعديل مناهج التعليم وإمكانية تزويد إسرائيل بمياه النيل، وقد تجسدت العلاقات في هذه المرحلة لقاءات القمة بين السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، التي بلغت عشر (10) لقاءات.[3] كما وافق نظام السادات على تبادل السفراء بعد شهر من انسحاب إسرائيل من خط (العريش–رأس محمد) في 26 يناير 1980، مع أن المعاهدة تقضي بتبادل السفراء بعد إتمام الانسحاب من كل سيناء.[4]

وقد عمل السادات على تسويق ما قام به من سلام مع إسرائيل عن طريق الإعلام المصري في صورة وردية، وذلك بتسويق بعض الأفكار مثل أنّ الأراضي المصرية ستعود لمصر، ووضع حد لهذه الحروب سيضمن إيجاد حل سريع للمشاكل الاقتصادية، وأن كل هذه المكاسب سيتم الحصول عليها دون إراقة للدماء، ولم يتم أبدا التطرق إلى أنها حل منفرد أو أنها خروج مصر من العالم العربي، وبطبيعة الحال لا يمكن لأي شعب رفض هذه المكاسب.[5]

---

[1]– حسنين كروم، المرجع السابق، ص ص 54.

[2]– حسنين كروم، المرجع نفسه، ص 57–58.

[3]– عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، المرجع السابق، ص 440.

[4]– غسان حمدان، التطبيع: استراتيجية الاختراق الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت،1989م، ص ص 235–237.

[5]– حسنين كروم، المرجع السابق، ص 60.

وبعد وفاة السادات خلفه نائبه محمد حسني مبارك[1]، الذي حكم مصر لما يقارب الثلاثين (30) سنة، وتستند آليات العلاقة بين كل من مصر والكيان الصهيوني في عهده أي في الفترة الممتدة فيما بين 1981 إلى غاية 2011م، من معاهدة السلام الموقعة بين الطرفين سنة 1979 سابقة الذكر، والتي تعتبر مرجعية لكل رئيس مصري في تسييره لعلاقاته مع هذا الكيان في ظل السلام القائم بين الطرفين.

وقد حاول الكيان الصهيوني عقب تولي حسني مبارك للرئاسة الاحتفاظ بنمط العلاقات التي سادت خلال الحقبة الساداتية، ولكن تحفظ الرئيس على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين، واشتراطه إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة أدى إلى تجميد لقاءات القمة المصرية الاسرائيلية لعدة سنوات بسبب إصرار إسرائيل على إتمام الزيارة إلى القدس أو إلغائها، وقد شهدت هذه الفترة حالة من الجمود المشوب بالتوتر مما اضفى على العلاقات طابع السلام البارد.[2]

وكان سبب تحفظ حسني مبارك في هذه الفترة من بداية عهده هو رغبته في العودة للحضن العربي، والرغبة المصرية بإبداء التضامن مع الأطراف العربية التي تعيش حالة حرب مع إسرائيل.[3] لكن مبارك بقيّ ملتزما بسياسة سابقه الخارجية في علاقاته، ولم يخرج عن معاهدة السلام، على الرغم من التوتر الذي ساد على العلاقات، فخلال السنوات الثلاثين (30) من حكمه خاض الكيان الصهيوني عدة حروب منظمة، إضافة إلى عدوانه على الشعب الفلسطيني، لكن بالرغم من ذلك لم تخض مصر حربا واحدة ضده والتزمت بمعاهدة السلام على حساب الدفاع العربي المشترك.[4]

---

[1]– محمد حسني مبارك: ولد سنة 1928، تولى رئاسة مصر سنة 1981 إثر اغتيال السادات، وبقي يحكم مصر لمدة ثلاثين سنة إلى أن أسقطته ثورة 2011، توفي سنة 2020 عن عمر يناهز 92 سنة... (للمزيد ينظر إلى: وفاة الرئيس المصري السابق حسني مبارك، موقع France24، www.france24.com، نشر يوم 2020/02/25، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06 على الساعة: 19:25.)

[2]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 83.

[3]– عدنان أبو عامر، عندما تشيد إسرائيل بالسيسي، المعهد المصري للدراسات، تحليلات سياسية، https://www.eipss-eg.org، في 2019/07/30، تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/18 على الساعة: 22:04.

[4]– فاطمة طه الشمايلة، العلاقات المصرية الإسرائيلية للفترة من 1978–2018م، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة–الأردن، 2012، ص 27.

ففي اعتداء إسرائيل على لبنان سنة 1982 اكتفى حسني مبارك باستدعاء السفير المصري في إسرائيل، والذي أعيد إلى تل أبيب بعد عودة طابا[1] لمصر، وقد وافقت مصر على دعوة اسحق رابين (Yitzhak Rabin) لزيارة مصر لاستئناف لقاءات القمة، التي انقطعت مدة ست (06) سنوات، وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسئولين من مصر والكيان، وقد أسهم كل من اتفاق أوسلو 1993 ووادي عربة 1994 في تعزيز العلاقات من جديد.[2]

لكن ذلك لم يستمر فقد عادت العلاقات للتوتر من جديد بسبب اعتراف بعض القادة العسكريين الإسرائيليين بالجرائم التي قاموا بها في حق المصريين خلال حرب أكتوبر، مما أدى إلى إثارة غضب الرأي العام المصري، وشهدت مزيدا من التوتر بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية سنة 2000، وكذلك سياسة القمع التي مورست في حق الفلسطينيين، فاستجابت الحكومة لضغوط الرأي العام هذه المرة وقامت بسحب السفير مرة أخرى، لكنها رفضت قطع العلاقات أو طرد السفير الإسرائيلي، ومع تزايد الضغط بسبب احتلال المدن الفلسطينية سنة 2002، وقفت كافة الاتصالات بين الحكومة المصرية والإسرائيلية الرسمية وكذلك أنماط التطبيع.[3]

واعتباراً من 2004 بدأ التطبيع يأخذ منعرجا آخرا في عهد مبارك، فبعدما كان مقتصرا على مجالين اثنين هما النفط والسياحة، بدأت مجالاته تتوسع ويصبح مستقلا عن السياسة، فاعتبارا من هذا العام فاجأت الحكومة المصرية الرأي العام المصري باتفاقيتين الأولى توقيعها اتفاقية الكويز، والمفاجأة الثانية فكانت اتفاق تصدير الغاز الطبيعي[4] لإسرائيل عبر خط أنابيب، تمّ التوقيع عليه في 2005،[5] وقد أسهمتا في عودة العلاقات وبقوة، وتعددت اللقاءات التي بدأت في 2007 بين حسني مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت.[6]

---

[1]– طابا: تقع على رأس خليج العقبة في سيناء، وهي الجزء الأخير من سيناء الذي أعادته إسرائيل إلى مصر وانسحب آخر جندي إسرائيلي منها يوم 19 مارس 1989. (للمزيد ينظر إلى: سعدون المشهداني، الإسلام السياسي من الخوارج إلى المنطقة الخضراء، ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمّان، 2009م، ص 300.)

[2]– عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، المرجع السابق، ص ص 440-441.

[3]– عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، المرجع نفسه، ص 442.

[4]– سيتم التفصيل في هاتين الاتفاقيتين في الفصل الثاني.

[5]– محسن عوض وآخرون، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاما من المواجهة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص ص 94-98.

[6]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 90.

وفي 25 جانفي 2011 اندلعت ثورة ضد نظام حسني مبارك، وقد طالب بيامين نتنياهو (Benjamin Netnyaho)[1] من جميع الوزراء والناطقين باسم الحكومة بعدم التطرق إلى الثورة المصرية في وسائل الإعلام، لأنهم لا يريدون أن يمس ذلك بشخص صديقهم المخلص وحليفهم الاستراتيجي كما يسمونه، فقبل اندلاع الثورة نشر صحفي إسرائيلي إلى أن الشخص الأكثر قربا من إسرائيل من بين جميع رؤساء العالم هو مبارك.[2]

بعد الإطاحة بحسني مبارك تولى الرئيس محمد مرسي[3] رئاسة مصر، وقد عرف عهده الذي لم يدم طويلا نقلة نوعية في طبيعة العلاقات بين الطرفين، فقد عرفت انقطاعا محوريا وكادت المعاهدة تذهب في مهب الريح لولا سقوط حكمه بعد عام نتيجة لسياسته هذه.

في بداية عهد مرسي أظهر أنه سيحترم اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، وأنه بالرغم من عدم تقبله للاتفاقية إلا أنه سيحترمها، وعمل الكيان من جهته على إظهار أن العلاقات طبيعية مع مرسي منذ توليه للرئاسة.[4]

لكن عرفت العلاقات في عهده انقطاعا وتوترا حادا من جهة الكيان الصهيوني، لكنها كانت على النقيض من ذلك من جهة فلسطين، فقد قام الفلسطينيون بالترحيب بالثورة التي أطاحت بالرئيس السابق، وأعربت حركة حماس عن تفاؤلها بالثورة المصرية، وعندما تولى مرسي الحكم أقامت حركة حماس احتفالات شعبية عارمة بفوزه بالانتخابات الرئاسية، وتعززت علاقتها بالقاهرة لدرجة دفعت الأخيرة لإيفاد رئيس وزرائها الأسبق هشام قنديل إلى غزة في ذروة الحرب الإسرائيلية عليها في نوفمبر 2012م.[5]

---

[1]– بنيامين نتنياهو: ولد سنة 1949، رئيس الحكومة الإسرائيلية من 2009 إلى 2021، درس بالولايات المتحدة الأمريكية، تحصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية وماجستير في إدارة الأعمال، وتقلد العديد من المناصب. (للمزيد ينظر إلى: بنيامين نتنياهو، ديوان رئيس الوزراء، موقع الوزارة الإسرائيلي، https://www.gov.il، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06 على الساعة: 17:00).

[2]– باسم القاسم، ربيع الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي، دراسة مقارنة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2016، ص380.

[3]– محمد مرسي: تولى رئاسة مصر سنة 2012 بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك، استمر حكمه حوالي عام لتتم الإطاحة به بعد أحداث 30 جوان 2013. (للمزيد ينظر إلى: نبذة عن الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، موقع BBC NEWS، https://www.bbc.com، نشر يوم 2019/06/17، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06 على الساعة: 15:58.)

[4]– باسم القاسم، ربيع الدنان، المرجع السابق، ص 381-382.

[5]– عدنان أبو عامر، العلاقات المصرية الفلسطينية منذ 2013م، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، https://eipss.eg.org، نشر في 2021/02/26، تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/18 على الساعة: 21:59.

وقد أمر الرئيس مرسي بسحب السفير المصري لدى إسرائيل احتجاجا على العدوان الصهيوني بحق الفلسطينيين، كما طالب الرئيس من وزارة الخارجية المصرية باستدعاء السفير الإسرائيلي بمصر، وتسليمه رسالة احتجاج بشأن العدوان، والتأكيد على ضرورة الوقف الفوري لكل أشكال العدوان، وشدد وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو على أن بلاده لن تسمح للعلاقات التي تربطها مع إسرائيل بأن تقيد دعمها للشعب الفلسطيني.[1]

ورأى باحثون إسرائيليون أن العلاقات في عهد مرسي كانت هشة ومتأزمة، بالرغم من محافظتها على كامب ديفيد، كما أكد رئيس الموساد السابق هاليفي (Halevy) أن العلاقة بعد خلع مبارك وخصوصا في عهد مرسي كانت تتميز بالجفاء والقطيعة، ويستدل بذلك أنه طوال تلك الفترة لم يحدث أي اتصال على المستوى السياسي بين مصر وإسرائيل.[2]

في 03 جويلية 2013 عزل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي[3]الرئيس محمد مرسي، وقام باحتجازه هو ومئات الأعضاء من جماعة الاخوان المسلمين، نتيجة لأحداث 30 جوان 2013، وخلفه الفريق عبد الفتاح السيسي في حكم مصر بعد فوزه بالانتخابات، وأصبح رئيس مصر رسميا منذ 08 جوان 2014.[4] وبهذا تبدأ مرحلة جديدة من التطبيع.

فقد عادت العلاقات في عهده إلى سابق عهدها من حميمية وصداقة مع الكيان الصهيوني، فمنذ ترشحه للانتخابات ظهر اهتمام إسرائيلي واضح بفوز المرشح عبد الفتاح السيسي، حيث عدت تقديرات إسرائيلية السيسي أكثر اعتدالا في رؤيته لإسرائيل، وذلك بناء على تصريحاته، وبعد فوزه في الانتخابات أكد السيسي في مقابلة مع قناة فرانس 24 الفرنسية، أنه لن يسمح بأن يتم تهديد أمن إسرائيل من خلال سيناء، أو أن تكون قاعدة لتهديد الجيران.[5] وكشف نتنياهو (Netnyaho) مؤخراً للإعلام الإسرائيلي عن

---

[1]– باسم القاسم، ربيع الدنان، المرجع السابق، ص ص383–384.

[2]– باسم القاسم، ربيع الدنان، المرجع نفسه، ص ص 384–385.

[3]– عبد الفتاح السيسي: هو رئيس مصر الحالي منذ سنة 2014، بعد إطاحته بالرئيس الراحل محمد مرسي، شغل قبل ذلك منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس مرسي، وتسمح التعديلات الأخيرة التي أجراها بتوليه للحكم حتى عام 2030. (ينظر إلى: عبد الفتاح السيسي، موقع DW، https://www.dw.com، تم النشر يوم 2022/06/01، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06 على الساعة: 15:50.)

[4]– أحمد نائل توفيق خراز، المرجع السابق، ص 130.

[5]– باسم القاسم، ربيع الدنان، المرجع السابق، ص 387–388.

علاقاته السرية مع السيسي بدأت منذ عام 2011 والتي قدرت بست (06) لقاءات قبل لقائهم المعلن في 2017، أي عندما كان رئيسا للمخابرات الحربية.[1]

في المقابل انحدرت العلاقات المصرية مع فلسطين، وتدهورت العلاقات بين مصر وحماس في عهد السيسي وتمثلت في مواقفه الحادة، حيث قام بإغلاق الأنفاق التجارية بين غزة وسيناء في فبراير 2014، وتصنيف القضاء المصري لحركة حماس كحركة إرهابية في مارس 2015، وشن حملات إعلامية قاسية عليها واتهامها بالتورط في عمليات مسلحة شهدتها الأراضي المصرية ما بعد ثورة 2011.[2]

وقد تطورت العلاقات بين السيسي ونتنياهو (Netnyaho) ولم تعد صداقتهما سرا، وقد وصف هذا الأخير السيسي بأنه صديقه الطيب، ولازالت حكومة السيسي تحتفي بإنجازات كامب ديفيد وتعترف بها فقد قامت بحدث بارز ومهم له دلالات كثيرة على استمرار التطبيع وازدهاره وذلك عن طريق إحياء السفير المصري في إسرائيل خالد عزمي لليوم الوطني لمصر في منزله بتل أبيب، وتزامن ذلك مع مرور أربعين عاما على اتفاقية كامب ديفيد.

لكن معظم بنود الاتفاقية لم تعرف طريقها للتنفيذ، وذلك يشكل نقطة إحباط إسرائيلية، فالعلاقات التجارية المصرية والإسرائيلية لم تصل إلى ما فيه الكفاية، والعلاقات الثقافية والفنية غير قائمة، وحركة السياح متواضعة، وتشكوا إسرائيل من أن الإعلام المصري مازال معاديا لها، وليس هناك تعاون أكاديمي بين جامعاتهما، والكتب المدرسية تواصل تصوير إسرائيل بدلالات سلبية.[3]

ورغم ذلك فقد حدث تطور ملحوظ في العلاقات من الجانب الأمني بين كل من تل أبيب والقاهرة حيث لم تصل في تاريخها لهذا المستوى من العمق والتنسيق، وتبادل المعلومات، وحدث تغيير على الملحق العسكري لاتفاق كامب ديفيد بموافقة الكيان الصهيوني، بموجبه يدخل عشرون ألف (20) جندي مصري إلى سيناء قرب الحدود لمحاربة الجماعات المسلحة وهو ما يشير إلى أن العلاقات العسكرية لم تشهد بين الطرفين درجة من الانفتاح كما هي عليه اليوم، وفي الوقت ذاته يعول الإسرائيليون على المسارات التي يعمل فيها السيسي لمعالجة الملف الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك التهدئة ووقف إطلاق النار والترتيبات

---

[1]– نتنياهو يكشف عن لقائه السيسي 6 مرات سرا منذ 2011.. حينها كان رئيسا للمخابرات الحربية المصرية، موقع عربي بوست، أخبار شرق أوسط، https://arabicpost.me، نشر يوم 2021/09/14، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/08 على الساعة: 11:40).

[2]– عدنان أبو عامر، العلاقات المصرية الفلسطينية منذ 2013، المرجع السابق، ص 02.

[3]– عدنان أبو عامر، عندما تشيد إسرائيل بالسيسي، المرجع السابق، ص ص 01-05.

السياسية بين إسرائيل وغزة، ما يجعل السيسي أكثر انتباها لمحاربة الجماعات المسلحة في سيناء، وبعد أن ينتهي من ذلك يتحول لإيجاد حل جذري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال الانخراط في صفقة القرن.[1]

قام السيسي أيضا بتوجيه دعوة إلى نتنياهو (Netnyaho) حسبما ذكرت صحيفة (إسرائيل اليوم) خلال عام 2020، لمناقشة إمكانية استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين، وكذلك الجهود المصرية للتوسط في اتفاق بين اسرائيل وحركة حماس، بالإضافة إلى تنسيق سياستهما قبيل تنصيب جو بايدن (Joe Biden) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الجديد.[2]

خلاصة:

وانطلاقا مما تقدم يتضح أن مصر كانت في بداياتها تساند القضية الفلسطينية، ودخلت إلى جانب الدول العربية لتحرير فلسطين في حرب 1948، لكن خسر العرب وسميت بحرب النكبة، وكان من نتائج هذه الحرب أن احتفظت مصر بقطاع غزة، مما سلط عليها العداء الصهيوني، وأدى بمصر في نهاية المطاف بالوقوع تحت عدوان 1956، ولولا تدخل الاتحاد السوفياتي لانتصر الكيان وحلفاؤه.

مما زاد من تأزم الوضع وازدياد حقد إسرائيل ورغبتها في الانتقام فقامت هذه الأخيرة بإعلان حرب 1967، والتي عرفت بحرب النكسة نتيجة لما خلفته من نتائج سلبية على العرب، واحتلال الكيان على إثرها للأراضي العربية، مما توجب على العرب وضع حد لهذا، وتكاثفت جهودهم وأعلنوا لأول مرة حربا على إسرائيل كانوا هم البادئين فيها عرفت بحرب أكتوبر 1973.

لكن هذه الحرب شكلت منعرجا في علاقة مصر بالكيان الصهيوني، فبعد انتهاء الحرب مباشرة بدأت تسري مفاوضات بين مصر وإسرائيل، كانت نتيجتها تطبيع العلاقات بين الطرفين، وذلك بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 ومعاهدة السلام سنة 1979، وتطور التطبيع بين الطرفين منذ ذلك اليوم، واعترفت مصر بإسرائيل كدولة ذات سيادة وعقدت معها علاقات في شتى المجالات.

[1]– عدنان أبو عامر، عندما تشيد إسرائيل بالسيسي، المرجع السابق، ص 05.

[2]– نتنياهو سيزور مصر قريبا بعد تلقيه دعوة من السيسي، موقع RT، https://arabic.rt.com، نشر يوم 10 ديسمبر 2020، تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/09 على الساعة 14:39.

الفصل الثاني:

مظاهر التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني

المبحث الأول: التطبيع السياسي والعسكري.

المطلب الأول: الاتفاقيات والعمل الدبلوماسي.

المطلب الثاني: التعاون العسكري.

المبحث الثاني: التطبيع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المطلب الأول: الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاجتماعي والثقافي.

الفصل الثاني: مظاهر التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني.

يظهر الصراع العربي الإسرائيلي أن الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه إسرائيل منذ وجودها في منطقة المشرق العربي هو الاعتراف بها كدولة لها علم ونشيد ورقعة جغرافية، متبعة في ذلك عدة وسائل وأساليب كالاتفاقيات والمعاهدات وصولا إلى تبادل السفراء والتعاون الاقتصادي والعسكري، وتجسدت هذه الأساليب على شكل مظاهر سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية.

المبحث الأول: التطبيع السياسي والعسكري:

كانت أولى بوادر التطبيع بين مصر وإسرائيل هي الاتفاقيات والمعاهدات، الأولى كامب ديفيد الخاصة بالتسوية الشاملة في الشرق الأوسط، والثانية المعروفة باسم إطار التسوية لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ومثلت هذه الاتفاقيات الإطار الحاكم لعلاقتهما وتحت القواعد التي أرستها وهي بنود المعاهدتين.

المطلب الأول: الاتفاقيات والعمل الدبلوماسي:

*** اتفاقية كامب ديفيد17 سبتمبر 1978:**

إن قيام التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل يقوم على جملة من الاعترافات والاتفاقيات الرسمية[1]، ففي ربيع وصيف عام 1978 حاول الرئيس جيمي كارتر(Jimmy Carter) التوسط بين المصريين والإسرائيليين للتوقيع على اتفاقيات السلام, لكن ذهبت كل محاولاته سدا، وفي العشرين من شهر جويلية توصل إلى فكرة ناقشها مع مستشاريه وهي اجتماع في قمة كامب ديفيد مع مناحيم بيغين(Begin Menahem) والسادات فقد رأى بأنها الطريقة المثلى لوضع القرارات[2]، وأعطى الأمر إلى وزير خارجيته فانس (Vance) بالتوجه إلى الشرق الأوسط ودعوة بيغين (Begin) وأنور السادات للقدوم لكامب ديفيد في أوائل سبتمبر وقبل كلاهما الدعوة، ثم وصل الاثنان إلى كامب في05-09-1978 وشرعوا في

[1]– ثائر محمود محمد هديب، اتفاقيات كامب ديفيد 1978 وتداعياتها على القضية الفلسطينية حتى عام 1982، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2010، ص 26.

[2]– ويليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ط 1، مؤسسة الأهرام، مصر، 1994، ص 263.

المفاوضات حيث استمرت إلى غاية 17 سبتمبر من نفس السنة، شهدت هذه المفاوضات مراحل شاقة ومتعبة كادت أن تفشل أكثر من مرة[1].

حيث أرسل السادات رسالة إلى جيمي كارتر في صباح اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية الأولى حيث يشترط عليه لبدأ التوقيع على هذه الاتفاقية أن تسحب إسرائيل كافة المستوطنين الإسرائيليين من سيناء وفق جدول زمني ضمن المدة المحددة لتطبيق معاهدة السلام وإن لم توافق إسرائيل على هذا المبدأ فسيكون هذا السلام باطلا[2].

شارك في المفاوضات إلى جانب الرؤساء الثلاثة كل من كبار مستشاريهم السياسيين والعسكريين ووزراء خارجيتهم، إلا أن القرارات المصيرية كانت تتخذ من طرف الرؤساء الثلاثة، غير أن وزير خارجية السادات قدم استقالته محتجا على التنازلات المقدمة في المؤتمر، ويعتبر محمد إبراهيم كامل ثالث وزير يستقيل منذ زيارة السادات للقدس، بعد استقالة كل من إسماعيل فهمي ومحمد رياض[3].

انتهى مؤتمر كامب ديفيد بالتوقيع على اتفاقيتين الأولى حول إطار السلام في الشرق الأوسط والثانية تضمنت إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، الاتفاقية الأولى وُقِعت يوم17 سبتمبر1978، كان هدفها الأساسي تحقيق السلام بالشرق الأوسط، وإضفاء الشرعية لاعتراف العالم العربي بالكيان الصهيوني[4]، وعلى أساس الأطراف المتفقون أن هذه المعاهدة مناسبة لتشكيل السلام، ليس بين مصر فقط بل تشمل بين إسرائيل وجيرانها الآخرين الذين يبدون استعداد من اجل التفاوض مع إسرائيل على السلام[5].

وهذه قراءة في بنود الاتفاقية[6]، من بين نصوصها البنود التي أشارت إلى اشتراك كل من الأردن ومصر وإسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني للقيام بمفاوضات من أجل إقامة حكم ذاتي في كل من قطاع

---

[1]– ويليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، المصدر السابق، ص 264.

[2]– للاطلاع على تفاصيل الرسالة ينظر إلى الملحق رقم (03)، ص 106.

[3]– مجدي حماد، السادات وإسرائيل صراع الأساطير والأوهام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص477.

[4]– كوردي محمد رفيق، اتفاقية كامب ديفيد مختصر القصة، https://tipyan.com، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/04، على الساعة: 14:09.

[5]– جاد محسن علي، الوضع القانوني الراهن لاتفاقيتي كامب ديفيد سنة1978، المجلة المصرية للقانون الدولي، (مج،44)، الجمعية المصرية للقانون الدولي، 1988، ص125.

[6]– ينظر للملحق رقم (04)، ص ص 107–110.

غزة والضفة الغربية[1]، كما طَرحت المعاهدة موضوع اللاجئين وأنَّ على مصر وإسرائيل إيجاد حل لهذه المشكلة[2]، وهنا نقصد اللاجئين الذين تم طردهم وتهجيرهم من دولة فلسطين منذ عام 1967، مع الأسف أصبح صاحب الأرض لاجئا فيها، إلا انه لم يتم تقديم أيَّة حلول للمواطنين الفلسطينيين الذين تمّ تشريدهم، وفي سنة2019 طوى خطة تفكيك وضعية اللاجئين وأنهى جميع المطالب المتعلقة بعودتهم لفلسطين[3].

وبالنسبة لموضوع الأمن فقد ركزت على توفير الأمن لحدودها، بحيث وضعت قوات إسرائيلية في مواقع معينة لحدودها، بالإضافة إلى تشكيل قوات إسرائيلية وأردنية تشترك في مراكز مراقبة لضمان امن الحدود. كما تم وضع بند ينص على إبرام معاهدة سلام على كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن على الرغم من أن الدول الثلاث الأخيرة لم تكن أطراف في هذا الاتفاق[4].

***إطار العمل من أجل عقد معاهدة السلام 1979:**

جمعت كل من كارتر(Carter) وبيغن(Begin) والسادات بعض اللقاءات للتفاوض من اجل رَصْ بنود المعاهدة ويمكن أن نقول عنها المشهد الأخير قبل التوقيع في19 فيفري1979، التقى كارتر مع السفيرين هيرمان إيتلس(Hermann Elts) وصامويل لويس(Samuel Lewis) وفريقه المختص بشؤون الشرق الأوسط، إضافة إلى وزير الدفاع الأمريكي براون (Harold Bron) الذي عاد قبل وقت قصير من هذا التاريخ من جولته في الشرق الأوسط وقدم تقريره بأن بيغن(Begin) والسادات مستعدين للعمل من أجل اتفاقية السلام ثم أفصح كارتر(Carter) لمستشاريه أن السادات غير مهتم بالضفة الغربية وإنما هو أكثر اهتماما بغزة، وهذا من شانه التوصل إلى معاهدة منفصلة مع إسرائيل وأكمل قائلا بأنه يجب تحقيق تقدم في المفاوضات، وفي السادس من مارس سلم بريجينسكي(Zbigniew Brezinski) الرسالة للسادات وذكر بان هذا الأخير لا يعترض على المقترحات، غير أن تبادل السفراء عقب الانسحاب

[1]– راندا عبد الحميد، نص اتفاقية كامب ديفيد، https://mqaall.com، نشر يوم: 2021/12/24، تم الاطلاع عليه يوم:2022/05/12، على الساعة: 17:06.

[2]–هيئة التحرير، وثائق اتفاقية كامب ديفيد، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، مجلة شؤون فلسطينية، (ع،84)، نوفمبر1978، ص222.

[3]– بيسان عدوان، اللاجئون الفلسطينيون قبل وبعد أوسلو https://www.alaraby.co.uk، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/12، على الساعة: 22:44.

[4]–عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد1967–1979، دار عطوة للطباعة، (د. ب)، 1987، ص ص 197–198.

المرحلي لا أوافق عليه واسترسل قائلا بأنه يمكن أن يمد خط أنابيب البترول من سيناء لإسرائيل مباشرة، ويمكن التوقيع على معاهدة السلام بوجود كارتر في الشرق الأوسط، إلا أن الخطة لم تسر على النحو المطلوب بعد لقاء جمع كارتر وبيغن في القدس لم يتوصلا إلى نتيجة تذكر[1].

وفي صباح يوم الثلاثاء13 مارس ذكر بيغن(Begin) لكارتر(Carter) بأنه إذا ما قبلت مصر بعملية تبادل السفراء في وقت مبكر فإنه سيقدم المقترحات الجديدة للكنيست، ومن أجل التأكد على موافقة بيغن على المقترحات وجه كارتر سؤالا له فيما إذا كان باستطاعته توفير أفضل الظروف للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية لان هذا ما يريده المصريون، وأعرب بيغن قائلا بأنه سينظر في الأمر بعطف، ثم توجه كارتر إلى القاهرة ليخبر السادات بآخر المستجدات ورغم المعارضة التي أبداها مساعدو السادات إلا أن هذا الأخير وافق على كل المقترحات التي قُدمت لإبرام معاهدة السلام, وتمت المفاوضات بتوقيع المعاهدة في 26 مارس 1979 بالحديقة الشمالية للبيت الأبيض[2].

وبعد استعراضنا لبعض من المباحثات في فترة ما بين اتفاقية كامب حتى معاهدة السلام سنلقي الضوء على بنود هذه المعاهدة وملحقاتها، شمل الاتفاق المصري الإسرائيلي على تسع (09) مواد وخرائط وبروتوكولات للعلاقات الطبيعية بين الطرفين[3]، وباقتناع الأطراف على ضرورة إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط وفقا للقرارين242 و338 لمجلس الأمن، مع الالتزام بإطار السلام في المشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد، نصت المادة الأولى على انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي سيناء، لكن بالرغم من التعهدات الإسرائيلية لانسحاب قواتها من سيناء واستئناف مصر السيادة الكاملة وفقا للمادتين(01) و(02) إلا انه تم تقييد حرية مصر في سيناء بل استغلت ذلك لتحقيق أهدافها الاستراتيجية[4].

كما نصت المادتين(03) و(06) على قيام علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية مع مصر، مما يجعل هذه العلاقات جزء لا يتجزأ من المعاهدة وبالتالي المساس بهذه النصوص يعتبر خرقا للمعاهدة، إن هدف إسرائيل من تحديد لمدة ثلاث(03) سنوات لتسحب قواتها من سيناء ويتم تطبيع العلاقات بين مصر

[1]- ويليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، المصدر السابق، ص 303.

[2]- ويليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، المصدر نفسه، ص304-393.

[3]- ينظر إلى الملحق رقم (05)، ص ص 111-116.

[4]- فاتن عوض، المرجع السابق، ص ص 280-284.

وإسرائيل، لأن هذه الأخيرة كانت تخشى أن تجعل مصر من معاهدة السلام مجرد حبر على ورق ويتم إنهاءها بأي ذريعة، لذلك حرصت إسرائيل كل الحرص على الإسراع في عملية تبادل السفراء فور الانسحاب الجزئي الأول.[1]

بالإضافة إلى أن الاتفاقية لا تتوقف على وضع معالم العلاقات بين مصر وإسرائيل كما هو موضح في نصوص المعاهدة، بل ذهبت لأبعد من ذلك فقد وضعت أدق التفاصيل لعلاقاتها مع مصر، كما تضمنت بروتوكول الذي يعني بشأن علاقات الطرفين تفاصيل حول المفاوضات من اجل تطبيع العلاقات في أقرب وقت وذلك خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر(06)، بعد الانسحاب الإسرائيلي المحدد بخط العريش ورأس محمد[2].

وبعد عام من توقيع المعاهدة وبالتحديد في 18_02_1980 تمّ رفع العلم الإسرائيلي في القاهرة، وتمت الترتيبات من أجل فتح السفارة الإسرائيلية، وفي 21_04_1982 تمّ افتتاح قنصلية إسرائيلية في الإسكندرية[3]، وتم تقديم سعد مرتضى كأول سفير مصري لإسرائيل والذي التحق بها في26 فيفري 1980، ومن الطرف الآخر كان أول سفير هو إلياهو بن الياسار(EliahubnElissar)[4] بالقاهرة، غير أن السفير المصري لم يدم طويلا في منصبه، فقد تمّ سحبه عام 1982 من السفارة بسبب اندلاع الحرب في لبنان،

[1]– أحمد وافي، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985، ص 139.

[2]– أحمد وافي، المرجع نفسه، ص 140.

[3]– غسان حمدان، المرجع السابق، ص 91.

[4]– الياهو بن الياسار(EliahubnElissar) : اسمه الحقيقي ايلي جوتليب ولد بمدينة رادوم البولندية 1932 وهو دبلوماسي إسرائيلي، كان أول سفير لمصر 1980، شغل أيضا منصب السفارة للولايات المتحدة الأمريكية بين 1996_1998، ثم فرنسا، وافته المنية سنة 2000 بالقدس. (للمزيد ينظر: وفاء حسن، الياسار بن الياهو...اول سفير إسرائيلي بمصر بعد توقيع اتفاقية السلام، https://www.elmogaz.com، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/06/06، على الساعة: 15:36).

وبقيت السفارة هناك دون سفير حتى تم تعيين محمد بسيوني[1] عام 1986، وتعد مدة هذا الأخير هي الأطول في تاريخ السفارة بتل أبيب حتى عام 2000.[2]

إذ تم سحبه بسبب الأعمال الوحشية في الانتفاضة الثانية، وبقيت العلاقات الدبلوماسية مجمدة قرابة الخمس سنوات حتى عام2005، ومنذ هذا التاريخ لم يتم سحب أو استدعاء أي سفير مصري، حتى مرت اثنا عشر (12) عاما، وليتم سحب السفير مرة أخرى وكان عاطف سالم السفير آنذاك ويعد أقصر من تولى مهمة السفارة ذلك للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2012، فقد دام منصبه قرابة الشهرين فقط، ليتولى حازم خيرت منصب السفارة وهو السادس في القائمة، ويعتبر خالد عزمي سابع سفير مصري على إسرائيل وكانت السفيرة الإسرائيلية لدى مصر الآن هي أميرة أورون (Amira Oron) التي شغلت هذا المنصب منذ23 سبتمبر 2020.[3]

عقد رؤساء مصر ورؤساء وزراء إسرائيل اثنتي عشرة (12) قمة عربية–إسرائيلية، بداية من زيارة الرئيس المصري السادات لإسرائيل في نوفمبر1977، حتى لقاء رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريس[4](Shimon Peres) بالرئيس محمد حسني مبارك في الإسكندرية في نوفمبر1986.[5]

---

[1]– محمد بيسوني: ولد عام 1937, في قرية كفر الباجور، التحق بصفوف الجيش ثم المخابرات الحربية في حرب اكتوبر 1986، كلف بإدارة السفارة في إسرائيل عام 1986وفي 2011 توفي بعد معاناة من أمراض الضغط والسكر.(للمزيد ينظر: نورهان مصطفى، قصة أشهر سفير مصري، https://lite.almasryalyoum.com، تم الاطلاع عليه يوم:2022/06/06، على الساعة: 15:51).

[2]– ميمون أم العيد، ذكرى تبادل السفراء بين إسرائيل ومصر...الحسين الثاني والسادات، https://www.hespress.com، تم الاطلاع عليه يوم:2021/12/18، على الساعة: 22:39.

[3]– ميمون أم العيد، ذكرى تبادل، المرجع السابق.

[4]– شيمون بيرس(Shimon Peres): ولد بيريس 1923 بمدينة فيشنييفه ببولندا،شغل عددا من المناصب الوزارية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أبرزها منصب الوزراء الذي وصل إليه مرتين أولها بعد اتفاق تناوب مع إسحاق شامير رئيس حزب الليكود عام 1984 وثانيها عندما عاد بيرس مجددا إلى رئاسة الحكومة مدة عام تقريبا بعد مقتل رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين 1995، بعدها ترشح للمنصب من جديد و خسر في الانتخابات لرئاسة الحكومة عام 1996 أمام بنيامين نتنياهو بفارق ضئيل ، وافته المنية نتيجة لجلطة دماغية سنة 2016.(للمزيد ينظر إلى: وديع عواودة، شمعون بيريس ..حمامة السلام الذي بنا ترسانة إسرائيل النووية، مجلة قضايا إسرائيلية، (ع،64)، (د.ت)، http://www.madarcenter.org، تم الاطلاع عليه يوم 2021/12/19 على الساعة: 13:30، ص 101).

[5]– محسن عوض، المرجع السابق، ص 149.

ثم ساد نوع من العلاقات السطحية بين مصر وإسرائيل حيث وصفت بالسلام البارد فبعد استدعاء السفير عقب احتلال لبنان 1982 ثم أعيدت العلاقات الدبلوماسية بعد عودة طابا لمصر 1989، وافقت مصر على زيارة إسحاق رابين(Yitzhak Rabin) من اجل استئناف لقاءات القمة والتي انقطعت لمدة ست (06) سنوات عقبها تبادل وزيارات لمسئولين من البلدين.[1]

تجدد اللقاء ين حسني مبارك وشيمون بيريز (Shimon Peres) في القاهرة سنة 2009، وكان الهدف من هذا اللقاء تجديد المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين من أجل السلام، وفي اجتماع آخر عام 2011 التقى حسني مبارك ورئيس الوزراء نتنياهو (Netanyahu) في شرم الشيخ من اجل التفاوض حول عملية تحريك عجلة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين رغبةً من الإسرائيليين لإنهاء النزاع، ومن أجل ذلك طلب نتنياهو من مبارك التوسط من لإقناع الفلسطينيين على التفاوض الجاد وطرح أهم القضايا، أسفر اللقاء أيضا على بناء سياج امني على الحدود المصرية الإسرائيلية.[2]

وفي لقاء آخر جمع الرئيس المصري السيسي ورئيس الوزراء نتنياهو(Netanyahu) عام2017عن برنامج للخبر بقية، حيث كان هذا اللقاء العلني الأول بينهما، وخلاصة اللقاء هي أن نتنياهو قال بأن إسرائيل ملزمة بتحقيق السلام مع كل البلدان العربية ومع فلسطين، وفي هذا السياق دعا السيسي الفلسطينيين بالاتحاد والتعايش مع الإسرائيليين، ووصف أيضا بأن السلام بينه وبين الإسرائيليين هي تجربة الرائعة[3].

المطلب الثاني: التعاون العسكري:

بموجب معاهدة السلام الموقعة سنة 1979 تمت الترتيبات من أجل إرساء قواعد عسكرية على الحدود المصرية الفلسطينية وإنشاء منطقة عازلة في سيناء[4].

---

[1]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 132.

[2]– نتنياهو يطلب من الرئيس مبارك العمل على إقناع الفلسطينيين بالانتقال في أسرع وقت ما يمكن إلى مفاوضات مباشرة ومكثفة وجادة، عن موقع وزارة الخارجي الإسرائيلية، http://mfa.gov.il، تم الاطلاع عليه يوم 2021/12/19، الساعة: 11:41.

[3]– للخبر بقية، مصر وإسرائيل أكثر... من تطبيع، قناة التلفزيون العربي، http://n.youtube.com، تم الاطلاع عليه يوم 2021/11/19، على الساعة: 13:42.

[4]– حسين السيد حسين، المرجع السابق، ص 482.

ووفقا للبروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن، فقد تم تحديد عدد القوات المصرية في المنطقة (أ) بفرقة مشاة واحدة (01) ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية، وتتكون العناصر الرئيسية للفرقة الميكانيكية من ثلاث ألوية مشاة ولواء مدرع واحد، وسبع (07) كتائب مدفعية ميدانية تحتوي على مئة وستٍ وعشرين (126) قطعة مدفعية، ومئتين وثلاثين (230) دبابة ومدرعات من كافة الأنواع يصل عددها إلى أربعمائة وثمانون (480) مركبة[1]. أما المنطقة (ب) فلا يسمح إلا بأربع (04) كتائب مصرية وإجمالي عناصر الكتائب الأربع هو أربعة آلاف (4000) فرد، مجهزين بأسلحة خفيفة مع تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية للكتائب الأربع[2].

أما المنطقة (ج) فتتمركز بها قوات الأمم المتحدة مع الشرطة المدنية المصرية فقط مسلحة بأسلحة خفيفة، والمنطقة (د) فتتمركز في هذه المنطقة قوات إسرائيلية مكونة من أربع (04) كتائب مع منشآتها العسكرية ومراقبي الأمم المتحدة، تضمنت كتائب المشاة الإسرائيلية على أربعة آلاف (4000) فرد ومئة وثمانون (180) مركبة مدرعة من كافة الأنواع[3]، إضافة إلى دورية بحرية ودورية جوية ووحدة للأعمال الإدارية، وشرعت لها حمل السلاح حسب مهام كل وحدة[4].

أصبحت العلاقات العسكرية المصرية الإسرائيلية محصورة منذ الانسحاب النهائي من سيناء عام 1982، حسب ما نصت عليه معاهدة السلام، غير أن السلام لم يدم فبعد أسابيع فقط ظهرت مشكلة طابا والتي اقتطعت إسرائيل أجزاء من أراضيها مما تسبب في توتر العلاقات بينهما في السنوات الأولى من اتفاقية السلام، أيضا ظهرت مشكلة غزو لبنان إذ وجدت مصر نفسها بين مشكلتين الأولى كان اتهام الدول العربية لها حول قضية السلام مع إسرائيل، والثانية كانت احتلال لبنان ووفقا لبنود المعاهدة على مصر أن لا تتدخل في الحروب العربية الإسرائيلية.[5]

---

[1]– ينظر إلى الملحق رقم (06)، ص 117.

[2]– مجدي حماد، السادات وإسرائيل صراع الأساطير والأوهام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص523.

[3]– رفعت سيد أحمد، التطبيع والمطبعون العلاقات المصرية الإسرائيلية 1979_2011، موسوعة الشاملة، (د.ن)، (د.ب)، 2014، ص ص101–102.

[4]– محسن عوض وآخرون، المرجع السابق، ص 44.

[5]– أحمد نائل توفيق خراز، المرجع السابق، ص ص 113–114.

إضافة إلى اندلاع انتفاضة 1987 كل هذه الأحداث اتسمت بالبرودة في العلاقات الأمنية، كان الاتصال الوحيد بين الطرفين يدور حول مناقشات بعض التقارير السنوية لقائد القوات متعددة الجنسيات (قوات حفظ السلام) الموجودة في سيناء، ويعقد هذا الاجتماع في روما أين يوجد مقرها، ويحضرها قادة الاتصال بين الجانبين، ضابط برتبة عميد مع ممثلي وزارة الخارجية لمصر وإسرائيل، وبعد هذا الاتصال كان انقطاع تام بين ضباط الجيش من الدولتين[1].

حاول رابين (Rabin) في فترة حكمه (1992-1996) بالقيام بمجهودات من أجل إعادة الاتصالات إلى سابق عهدها، وطلب من سفير إسرائيل في القاهرة التحدث للرئيس حسني مبارك في هذا الشأن، مع وزير المشير حسين الطنطاوي، وبالفعل إلتقيا وناقشا موضوع العلاقات، وأعرب وزير الدفاع المصري عن موقفه قائلا بأنه لا توجد صراعات بين الطرفين وانه توجد تحديات مشتركة بيننا المتمثلة في الإرهاب وموضوع إيران، وتابع قائلا بأنه سيلتقي بموطي جور وزير الدفاع الإسرائيلي، لكن لم يحدث ذلك، وفي عام 1996 حين تقلد نتنياهو منصب رئاسة الوزراء نتنياهو(Netanyahu) توترت العلاقات وذلك بعد قيامه بفتح نفق في جدار البراق بالقدس ومنحَ للمستوطنين الصلاحيات بالإقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولهذا السبب انقطعت العلاقات بين الطرفين(مصر وإسرائيل) في كل المجالات على مدار أربع سنوات[2].

وفي عهد الرئيس المصري محمد مرسي تقلصت العمليات العسكرية بين مصر وإسرائيل بشكل جذري حيث توقف تماما التنسيق مع المستويات الأمنية والاستخباراتية العليا في مصر وإذ أصبح يقتصر على المستويات الأمنية ويتعلق بحل القضايا العاجلة كالحدود وصرح الجنرال عاموس جلعاد، مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الحرب والمسئول عن ملفات العلاقات مع مصر، بان مرسي أوقف التواصل مع المستويات الأمنية والسياسية في تل أبيب، كما كان مرسي يتعمد تجنب ذكر كلمة إسرائيل في خطاباته الصحفية[3].

[1]- أحمد نائل توفيق خزار، المرجع السابق، ص 114.

[2]- أحمد نائل توفيق خراز، المرجع نفسه، ص ص 114-117.

[3]- صالح النعامي، العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017، ص 82.

إضافة إلى إدعاء إسرائيل أن مرسي قام بمنع قادة الجيش وأجهزة الاستخبارات من التواصل مع نظرائهم الإسرائيليين وهذا ما أحدث نوع من التغيير في العلاقات الثنائية، ومما زاد الأمر سوء بالنسبة لإسرائيل أن الرئيس مرسي قام بعدة تغييرات في حكومته حيث قام بعزل جل الأعضاء بمجلس القوات المسلحة، وتعيين آخرين. لكن إسرائيل لم تهنأ لقراراته فاتهمته بأنه منتمي للجماعات الإرهابية، وبعد مناورات من إسرائيل ومحاولاتها لشن حرب ضد مصر أتت المظاهرات الشعبية مطالبة بتنحي الرئيس فأقدم الجيش سنة2013 على عزله وتقلد السيسي وزير الدفاع مقاليد الحكم وطالب بوقف سير الدستور وبهذا أصبحت مصر بيد الجيش كان وهذا في صالح إسرائيل لاسترجاع العلاقات إلى سابق عهدها[1].

بعد وفاة مرسي وتقلد السيسي لمنصب الرئاسة طرأ تغيير على معاهدة السلام وهي زيادة لأعداد القوات المصرية في المنطقتين (ب) و(ج) واللتان تم نشر قوات عسكرية محدودة بهما، فقد سمحت إسرائيل بدخول المدرعات والتحليق المستمر لطائرات الأباتشي المصرية[2]، وكان سبب هذه التغييرات هي خوف إسرائيل من وجود الجماعات الإخوان "المنتمية لحركة حماس والرئيس مرسي"، والتي عرفتها إسرائيل كجماعات إرهابية وفي هذه النقطة تلتقي إسرائيل مع مصر باعتبار حركة حماس إرهابية[3].

وكنوع من التعاون الأمني الإسرائيلي والمصري، فقد قدمت الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية الثلاث: (الاستخبارات العسكرية أمان والاستخبارات للمهام الخاصة موساد، الاستخبارات الداخلية الشاباك)، للجيش المصري معلومات حول تحركات الجهاديين في سيناء وعن أماكن تواجدهم وغير ذلك[4]. وفي تنسيق آخر عسكري بين مصر وإسرائيل حيث تم نشر قوات تابعة لمصر في منطقة طابا جنوبي إيلات وذلك لمنع استهداف طائرات إسرائيل من قبل الجهاديين في سيناء[5].

وجاء في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية (The New York Times) 2018 تقرير يؤكد عن تعاون عسكري بين الطرفين ضد المسلحين في شبه جزيرة سيناء وجاء في الصحيفة أيضا عن استخدام

[1]– صالح النعامي، المرجع السابق، ص 83–96.

[2]– أحمد نائل توفيق خراز، المرجع السابق، ص 140.

[3]– أحمد نائل توفيق خراز، المرجع نفسه، ص 132.

[4]_صالح النعامي، المرجع السابق، ص 114.

[5]_أحمد نائل توفيق خراز، المرجع السابق، ص ص 138_139.

إسرائيل للطائرات دون طيار تضرب الأراضي المصرية وكل هذا كان بموافقة السيسي[1]، وفي أوائل عام2019 اعترف السيسي بأنه يتعاون مع الإسرائيليين لمواجهة الإرهاب في سيناء[2].

لقد كانت العلاقات الأمنية الإسرائيلية المصرية بعد توقيع المعاهدتين _كامب ومعاهدة السلام_ يميزها التذبذب بين محاولة إرساء قواعد السلام وانتهاكات إسرائيل للحدود المتفق عليها، إلى أن أرست الجماعات الإرهابية قواعدها في سيناء وهذا ما جعل إسرائيل تعلن الحرب عليهم، وبذلك زادت من تعداد قواتها في شبه الجزيرة متجاوزة بنود الاتفاقية وبالموافقة من مصر، وبهذا أصبحت العلاقات العسكرية بينهما تقتصر على محاربة الإرهاب في سيناء.

المبحث الثاني: التطبيع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

بعد التوقيع على المعاهدتين وتبادل السفراء والقنصليات كان لابد من إتمام الاتفاق وإقامة علاقات طبيعية يسودها التعاون المتبادل والأهم من ذلك كله هو إنهاء المقاطعة الاقتصادية وإقامة علاقات متبادلة في هذا الإطار من خلال تعاون اقتصادي تجاري بين مصر والكيان الصهيوني وتكوين جو من الانفتاح بين المجتمعين.

المطلب الأول: الاقتصادي:

تكمن استراتيجية إسرائيل في التطبيع الاقتصادي، منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر هو تمكن إسرائيل من السيطرة على مصر واخترق اقتصادها وبهذا حققت أقصى استفادة ممكنة في كافة المجالات التي طبعت فيها وكان المجال الاقتصادي أكثر المجالات التي أعطت شكلا آخر للعلاقات بين مصر والكيان الصهيوني[3].

تجسيدا لما اتفقا عليه كل من مصر وإسرائيل في اتفاقية السلام وقعت اتفاقية التعاون الزراعي عام 1980 بواسطة مدير هيئة الزراعة في وزارة الزراعة الإسرائيلية، ووكيل وزارة الزراعة المصرية واحتوت

[1]_السيسي يؤكد على التعاون العسكري مع إسرائيل في سيناء، http://i24news.tv، تم الاطلاع عليه يوم 2021/12/28، على الساعة: 15:12.

[2]-mats de rooij,the enemy of my enemy :why egyptian-israeli security cooperation is on thin ice, https://thesecuritydistillery.org , viewed on : 19/05/2022 ,on the clock: 16:23.

[3]– رفعت سيد احمد، المرجع السابق، ص 393

الاتفاقية على إقامة تعاون للتموين وتسويق لمنتجات الزراعية والمشروعات الخاصة، إضافة إلى تعاون في ميدان البحوث العلمية المشتركة وإرشاد زراعي والأساليب التكنولوجية الحديثة[1]، ضف إلى ذلك إقامة دورات تعليمية وتدريبية مشتركة وعلى أن تكون هذه الدورات في مصر تحت إشراف خبراء إسرائيليين[2].

وتغطي هذه الاتفاقية محافظات (مرسى مطروح، الإسكندرية، كفر الشيخ، السويس، الإسماعيلية، سيناء، بور سعيد، أسوان)، كانت إسرائيل تهدف إلى استغلال مياه النيل لصالحها واستغلت الاستثمارات الزراعية واستصلاح الأراضي في سيناء وجر مياه النيل إلى صحراء سيناء وتنقل الفائض من المياه إلى إسرائيل[3].

كانت إسرائيل تتذرع بحاجتها إلى نقل مياه النيل إليها من أجل حل المشاكل المائية في الأردن وغزة والضفة الغربية، لكن في حقيقة الأمر كانت المستفيد الأكبر فقد منعت أصحابها _المياه العربية_ من استغلالها والاستفادة منها، حيث قامت إسرائيل بسحب خمسين ألف (50,000) متر مكعب يوميا من المياه الجوفية في سيناء وذلك لصالح مستعمراتها في النقب[4].

طرحت إسرائيل عِدَّة مشاريع على مصر وذلك من أجل استغلال ونهب ثرواتها ومن بين هذه المشاريع، نجد مشروع الجيزة في 22 ديسمبر1981، والذي يهدف إلى تطوير المجال الزراعي والقيام بالتجارب الزراعية بين مصر وإسرائيل. كما طرحت وزارة الزراعة الإسرائيلية مشروع آخر يسمى مشروع النوبارية (وهي منطقة تقع في نطاق محافظة البحيرة) سنة 1996 هدفه استصلاح الأراضي في هذه المنطقة، بالإضافة إلى إرسال الطلاب المتخرجين من الجامعات المصرية إلى إسرائيل لتلقي التدريبات اللازمة، ومن ثم العودة والعمل في مشروع النوبارية[5].

تأثر التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل وذلك بأحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية سنة 2000 والعدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2006، والعدوان على غزة سنتي 2008–2009. وفي عام 2001

---

[1]–عبد الله أحمد حسن عبد الله، العلاقات المصرية الإسرائيلية 1952_2000م، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص ص 172–173.

[2]– أبو شرار هند، تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، مجلة الشؤون الفلسطينية، (ع، 116)، جانفي 1981، ص 03.

[3]– عبد الله أحمد حسن عبد الله، المرجع السابق، ص 174.

[4]– غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، منشورات اتحاد الكتاب، (د.ب)، 1998، ص 180.

[5]– عبد الله أحمد حسن عبد الله، المرجع السابق، ص 174.

تم إلغاء مشروع التدريب الزراعي المشترك لزراعة الأشجار المثمرة بالمياه المالحة بسبب حادث العنف بين المصريين والإسرائيليين في معبر رفح، وفي 26 جانفي 2010 كشفت تحقيقات انه تم بيع أراضي من سيناء لليهود وتحت جنسيات أوروبية إضافة إلى بيع مائتي(200) قطعة أرضية للإسرائيليين[1].

لقد كانت المردودات الاقتصادية دائما ما تعود للكيان الصهيوني وليس مصر، وبالأخص لما وافق مبارك على خطط البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية في ربط التنمية المصرية وتحديث الزراعة والصناعة إذ قامت مصر بإرسال بعثات زراعية الذي أرسلها يوسف والي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر، لإسرائيل وذلك من أجل نقل الخبرة الإسرائيلية من اجل الزراعة في صحراء مصر وبلغ عدد البعثات اثنا عشرة (12) ألف، وفي تصريحات مصرية أخرى كشفت بأن أكثر من 2000 خبير إسرائيلي هم من تولوا تجهيز المناطق للزراعة مثل الإسماعيلية والنوبارية وشرق عوينات والفيوم وبني سويف[2].

نستنتج أن إسرائيل تمكنت بالفعل من الاستيلاء على الأراضي الزراعية وسرقة المياه الجوفية في سيناء وكل ذلك كان بالموافقة من السلطات المصرية، إضافة إلى تلاعب إسرائيل بالمشاريع الزراعية في كل من منطقة النقب والمناطق في سيناء، والمشاريع التي قامت بها في مدينة النوبارية، ومن المتعارف عليه إن إسرائيل لم تساعد مصر في بناء هذه المشاريع حبا فيها بل من أجل مصالحها ومصالح مستوطناتها في فلسطين المحتلة.

كانت البداية الفعلية للتطبيع في مجال الصناعة منذ عام 1993 حيث التقى سلطان ديفيد (سفير إسرائيل بمصر) بالوزير الاقتصادي المصري طلب منه الوزير عقد لجنة اقتصادية مشتركة التي توقفت منذ عَقد، بالإضافة إلى السماح لإسرائيل بالمشاركة في المعرض الصناعي التجاري الذي يعقد في القاهرة، بعد ما منعت من المشاركة قرابة ثماني سنوات، وبالفعل تم عقد اللجنة الاقتصادية في شهر سبتمبر 1993 في القاهرة واتفق الطرفان حول تسهيل الزيارات لرجال الأعمال بين مصر وإسرائيل إضافة إلى تسهيل استيراد البضائع وتصديرها[3].

---

[1]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص ص146–149.

[2]– عبد الله المصري، مختصون: هذا حصاد تطبيع مصر 40 عاما مع الاحتلال، https://m.arabi21.com، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/06/07، على الساعة: 18:32.

[3]– محمود عبده، حصان طروادة الصهيوني على أبواب المحروسة، باحث للدراسات، (د. ب)، 2014، ص 34.

بعد ذلك أعلن الوزير الاقتصاد المصري محمود محمد محمود أن إسرائيل يمكنها المشاركة في المعرض الصناعي التجاري بالقاهرة في مارس 1994 وعقب مذبحة الحرم الإبراهيمي من نفس السنة، تمّ إلغاء مشاركة إسرائيل في المعرض وليتم استئناف ذلك في عام 1995، وفي نفس العام أنشأت إسرائيل مصنع دلتا الجليل بشرق القاهرة ينتج الملابس ويصدرها[1]، وتم إنشاء أربع شركات تختص في إنتاج الغزل للتصدير لإسرائيل وهي: شركات دمياط والدقهلية وكفر الدوار، للغزل والنسيج، إضافة إلى تعاون آخر بين الشركات المصرية المصنعة للنسيج والغزل ونسج الصوف والتجهيز مع شركات إسرائيلية في المجالين الصباغة والتجهيز[2].

أَقّر الكونغرس الأمريكي عام 1996 عن رغبته في ضم مصر والأردن والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق إنشاء مناطق الصناعية المؤهلة في الشرق الأوسط, لكن رفضت مصر الانضمام في حين قبول الأردن والسلطة الفلسطينية المشروع، وفي اجتماع المجلس الرئاسي المصري الأمريكي عام1999 أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في ضم مصر لاتفاقية الكويز (مشروع المناطق الصناعية المؤهلة) في كل من القاهرة والإسكندرية والعامرية وبور سعيد، وللمرة الثانية رفضت مصر المشاركة وذلك للعوامل والظروف السياسية التي لعبت دورا في تأرجح المفاوضات في عهد الرئيس الأمريكي بوش[3].

بدأت تتضح معالم التعاون الاقتصادي منذ عام2003 وبالفعل تم توقيع اتفاقية الكويز في الولايات المتحدة الأمريكية في 14 ديسمبر 2004 بين مصر وإسرائيل والو م أ[4]، وبمقتضى الاتفاقية فإنها تمنح لمصر عند تصديرها لمنتجاتها وسلعها إلى الولايات المتحدة الأمريكية تنازلات جمركية وبالمقابل تستورد منتجات مصنعة في إسرائيل[5].

وتعني هذه الاتفاقية _اتفاقية الكويز_ المناطق التي توافق عليها الولايات المتحدة الأمريكية بينما يتم إنشائها من قبل السلطات المحلية في الدول الموقعة للاتفاقية, وتدخل صادرات هذه المناطق إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون أي حصص أو رسوم جمركية أو أي ضرائب، و وفقا للاتفاق المصري فإن

---

[1]– محمود عبده، المرجع السابق، ص 35.

[2]– مجموعة من الباحثين، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 114.

[3]_ عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 173.

[4]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع نفسه، ص 173.

[5]– أمال الفرقان، ماهي اتفاقية الكويز؟.. سلبياتها وأهدافها، https://www.almrsal.com، نشر يوم2021/12/07، تم الاطلاع عليه يوم2022/02/03، على الساعة: 20:19.

الحكومة الأمريكية تمنح معاملة تفصيلية من الجانب واحد لكافة المنتجات المصنعة بتلك المناطق بدون أي تخفيض في الجمارك أو القيود الغير الجمركية من الجانب المصري وتتمثل هذه المعاملات التفضيلية في حرية النفاذ الفوري للمنتجات المصنعة إلى السوق الأمريكية دون تعريف جمركي أو حصص كمية وتستخدم النسبة المتفق عليها والتي تمثل 35% من قيمة المنتج يتم تصنيعها محليا على أن تتضمن 11,7% مُدخلات إسرائيلية، وتم اختيار سبع مناطق صناعية مؤهلة وتقع في ثلاث مناطق جغرافية كبرى:

– منطقة القاهرة الكبرى: تضم العاشر من رمضان تتكون على 88مصنعا وتصل قيمة صادراتها 265 مليون دولار، شيبرا الخيمة بها 20 مصنعا وتصل قيمة الصادرات 57 مليون دولار، نصر الصناعية بها 19 مصنع، صادراتها 14 مليون دولار، منطقة15 مايو بها ثلاث مصانع قيمة الصادرات 48 مليون دولار، ويبلغ عدد العمال 100 ألف عامل[1].

– منطقة الإسكندرية الكبرى: وتضم برج العرب والعامرية بها 59 مصنع قيمة الصادرات 207 مليون دولار وعدد العاملين 25 ألف عامل.

– منطقة القناة: تضم مدينة بور سعيد وبها 22 مصنع وقيمة صادراتها 59 مليون دولار، عدد العاملين 36 ألف عامل[2].

ومع بداية عام2005 تم اعتماد سبع (07) مناطق صناعية مؤهلة في مصر وتحتوي على ثلاث مئة وسبع وتسعون(397) شركة مؤهلة، ومع مرور الوقت ازداد عدد المناطق بسرعة ليصل إلى أكثر من خمسة عشرة(15) منطقة وتعمل بها قرابة سبع مئة(700) شركة وتصل عائدات هذه الشركات ما يفوق مليار دولار سنويا، وتشير إحصائيات وزارة التجارة الأمريكية إلى ن صادرات إسرائيل لمصر انتقلت من 29 مليون دولار في2004 إلى93,2 مليون دولار في2005، وذلك بتأثير مباشر من اتفاقية الكويز، وفي العام الموالي قفزت صادرات إسرائيل لمصر إلى125 مليون دولار ووفق إحصائيات مصر، الرسمية فإن

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج، الكويز المصري: الفرص والمحاريز،https://www.researchgete.net، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06، على الساعة: 19:31، ص 01.

[2]– حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع نفسه، ص02.

إجمالي قيمة صادرات المناطق الصناعية المؤهلة ارتفع من288,6 مليون دولار في2005 إلى823,6 مليون دولار في2013[1].

نستنتج أن إسرائيل حاولت جاهدة لبناء الشركات الصناعية في مصر التي ستعود بالمنفعة عليها بالدرجة الأولى من أجل بقاء الاتصال بينها وبين مصر وربط اقتصادها وفض حاجز العزلة لاقتصادية التي كانت تواجهه إسرائيل من قبل.

أما في مجال التجارة في20 أفريل1980 تم توقيع الاتفاقية التجارية بين مصر وإسرائيل، وتحتوي على إحدى عشر(11) مادة وتضمن: حرية التبادل السلع بين البلدين ومنح تراخيص استيراد طبقا للقوانين واللوائح السائدة والسماح بإقامة المراكز التجارية المتبادلة والاشتراك في المعارض ودخول المنتجات والسلع لهذه المعارض[2].

وفي الفترة الممتدة (1992_1995) قامت مصر بعمليات تبادل تجاري مع إسرائيل ومن أهم صادراتها البترول وسلع زراعية مثل القطن، أرز، بصل مجفف وطازج، بذور خض، جلود كاملة، شكلاطة...، وتستورد مصر من إسرائيل: معدات النسيج، تونة مُحَضَّرَة، أسمدة معدنية، نظم الري[3].

وفي عام 1992 طرح يوسي ميلمان (Melman Yossi) _رئيس مجموعة ميرحاف الملية الإسرائيلية_ فكرة بناء مصاف تكرير البترول في العريش إلا أن الفكرة لم تجد النور حتى تمّ توقيع اتفاق أوسلو1993 وزار رابين(Rabin) وشيمون بيريز (Shimon Peres)القاهرة من أجل الإسراع في تنفيذ المشروع (المصافي)، حيث رتب للسَّفيرين المصري والإسرائيلي لقاء في شرم الشيخ مع مجموعة مالية مصرية وعلى رأسها رجل الأعمال حسين سالم، وأما من الجانب الإسرائيلي فقد تولى المشروع (نمرود وفاك)، وبذلك تم تكوين شركة المصفاة[4].

[1]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 174.

[2]– غسان حمدان، المرجع السابق، ص 95.

[3]– عبد الله أحمد حسن عبد الله، المرجع السابق، ص 170.

[4]– مجموعة باحثين، المرجع السابق، ص ص 123–124.

كما تم الاتفاق على أن يكون لليهود حصة منتظمة في النفط المصري بكميات تقدر 02_2,5 طن سنويا وتحصل عليها بسعر يقل عن خمسة (05) دولارات في البرميل الواحد عن السعر السائد في السوق وهذا أدى إلى خسارة مصر لـ 77 مليون دولار سنويا[1].

تزايد التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل بين عامي 1996 و1999، وذكرت الحكومة المصرية بأن الشراكة التجارية بينهما دفعت بعجلة الاقتصاد المصري نحو الأحسن[2]، وفي عام1997 كانت هناك مفاوضات حول التوقيع على اتفاقية لتصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل عبر خط أنابيب، إلا إن المفاوضات بقية معلقة،وفي01 جويلية 2005 تمّ طرح مذكرة التفاهم حول تصدير الغاز وقد حرصت الحكومة المصرية على تزامن إعلان المذكرتين (مذكرة الغاز ومذكرة بشان تبادل المشترك في مجال النفط)، وتمّ الكشف عن إنشاء خط أنابيب بري لنقل الغاز الطبيعي المصري يبدأ من السويس ليصل إلى المناطق الفلسطينية بداية بغزة، حيث تمّ الإعلان عن تصدير نحو160 مليون قدم مكعب من الغاز في العام لمدة15 عام قابلة للتمديد إلى20 عاما[3].

وأما عن مشروع مد أنابيب البترول والتي تطمح إسرائيل بأن تكون هي النقطة الرئيسية لتجميع النفط العربي القادم من منطقة الخليج ثم تصديره عبر خط أنابيب إسرائيلي من إيلات إلى قطاع غزة الفلسطيني ومنه إلى جنوب وشرق أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[4]، إضافة إلى إقامة وصلة داخلية تبدأ من إيلات إلى أشدود وعسقلان حيث معامل التكرير الإسرائيلية وتمويلها بالنفط العربي لما يقرب من 10 إلى 15 مليون طن[5].

وفي تعاون آخر لمصر والكيان الصهيوني اتفاق النقل الجوي 1980 وكذا المجال البري وتم تسيير أول خط للنقل البري بين القاهرة وتل أبيب في 18 أفريل 1982 وأما المجال البحري أنتجت شركة زيم

---

[1]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص136.

[2]– عبد الله أحمد حسن عبد الله، المرجع السابق، ص 171.

[3]– محسن عوض، المرجع السابق، ص ص 98–99.

[4]– مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص120.

[5]– عبد الوهاب الديب، حرب تجارية بين مصر وإسرائيل في مجال نقل النفط والغاز، http://www.archive.aawaat.com، تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/04، على الساعة: 14:41.

البحرية الإسرائيلية مكتبا لها بمصر وفي عقابه بدأت في تشغيل خط منتظم بين أشدود وحيفا والإسكندرية[1].

لقد سهرت إسرائيل من أجل إنجاح مخططاتها الاستعمارية داخل الدول العربية فقد استغلت ضُعف إمكانيات مصر في استغلال مواردها، وبهذا تمكنت إسرائيل من السيطرة على صادرات وواردات المصانع والآبار النفطية على وجه الخصوص إضافة إلى سيطرتها على مشاريع نقل الغاز.

أولت إسرائيل أهمية بالغة للقطاع السياحي وذلك لاحتواء(فلسطين المحتلة) على أهم الأماكن السياحية مثل الأماكن المقدسة والمعالم السياحية الموجودة على البحر المتوسط والبحر الميت، إضافة إلى المناخ المعتدل، وتنوي إسرائيل تحويل المناطق الممتدة على الساحل البحر الأحمر حتى السعودية إلى منطقة واحدة واقترحت إسرائيل على مصر والسعودية والأردن أن تتنازل على جزء من سيادتهم ليمكن للسائح من الدخول دون فيزا أو وثائق سفر، إلى منطقة الريفيرا(المناطق السياحية الموجودة في الساحل) وأعدت إسرائيل تعاون إقليمي سياحي في مصر لفتح جسر بري بين العقبة وإيلات ومد خطوط بحرية بين ميناء أُسدود وميناء بور سعيد[2].

بلغ عدد السياح الذين زاروا مصر خلال الفترة ما بين 1980 إلى 1987 حوالي ثلاثمائة ألف (300,00) سائح إسرائيلي وخمس وخمسون ألف (55,000) سائح أجنبي دخلوا مصر عبر إسرائيل[3].

فقد بدأ عدد السياح الإسرائيليون بالازدياد عام2015[4]، وأما المشاريع السياحية التي قامت بها إسرائيل في سيناء نجد في شرم الشيخ فنادق وملاهي ومرسى لليخوت وأنشأت مطار بالقرب من دير سانت كاترين

---

[1]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 135.

[2]– غازي حسين، المرجع السابق، ص ص 195–196.

[3]– حسن حزعل مهدي كهيه، أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية من1990_2007، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2011، ص 98.

[4]– חייםקורן، ישראלומצרים, 40 שנותקורשופעחוסאסטרטגי، https://www.haaretz.co.il، יוסשנצפה: 2022/05/29، שע: 17:24. (حاييم كورين، إسرائيل ومصر، 40 عاما من الحرارة الإستراتيجية، https://www.haaretz.co.il، تم الاطلاع عليه يوم:2022/05/29، على الساعة: 17:24.)

أسمته مطار جبل سيناء، وفي تصريح لمسئولي الشركات السياحية في مصر، أن التعاملات مع الشركات الإسرائيلية يمثل 30% أو40% من إجمالي نشاطهم[1].

ولأن السائح الإسرائيلي لا ينفق الكثير فان هذا يعود بالسلب على الاقتصاد المصري فالسياح يأتون بسياراتهم الخاصة مع المستلزمات والمأكولات[2]، فالسائح الإسرائيلي يمكن له أن يظهر بطاقة الهوية فقط من اجل الدخول، وهذا ما أدى إلى انخفاض التكاليف وبذلك زيادة عدد السياح الإسرائيليين خاصة الذين يعبرون عبر منطقة طابا، فقد كشفت الوزارة الخارجية الإسرائيلية إن عدد السياح ازداد بشكل ملحوظ يقدر ب702 ألف سائح عام2019، وغالبية السياح الإسرائيليين يزورون جنوب سيناء وهي الوجهة الآمنة بالنسبة لهم عكس شمال سيناء، وذلك خوفا من الهجمات الإرهابية مثل ما حدث سنة 2004 حيث قتل34 سائحا, منهم12 سائح إسرائيلي، وفي ظل الظروف الصحية الراهنة بسبب انتشار وباء كورونا فقد تم غلق المعابر السياحية[3].

كرست إسرائيل نفسها من اجل استغلال الأماكن لسياحية في مصر وذلك لخدمة مصالحها ونمو اقتصادها، إضافة إلى سعيها لجعل المناطق السياحية في مصر وإسرائيل منطقة سياحية واحدة في الخريطة السياحية العالمية.

المطلب الثاني: التطبيع الثقافي الاجتماعي:

لقد مثل التطبيع الثقافي والاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء سلام شامل في المنطقة العربية، وحسب وجهة نظر إسرائيل هو (نزع العداء من العقل العربي استكمالا لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية)[4]. اتبعت إسرائيل في التطبيع الثقافي عدة وسائل ومنها مؤسسة المركز الأكاديمي في القاهرة مقره بحي دقي والذي تم إنشاءه سنة 1982 ويتولى رئاسته اثني عشر رجل مخابرات إسرائيلي أولهم شيمون شامير[5]

---

[1]– عرفه عبده علي، جيتو إسرائيل في القاهرة، مكتبة مدبولي، (د.ب)، (د.ت)، ص ص148–149.

[2]– حسن حزعل مهدي كهيه، المرجع السابق، ص 100.

[3]– قسم البحوث–صحيفة الاستقلال، السياحة بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي الواقع والمستقبل، https://alestiklal.net، تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/05، على الساعة: 13:17، ص 04.

[4]– محسن عوض، المرجع السابق، ص 42.

[5]– شامير شيمون: (Shamir Shimon) ولد في روما 1933 وهو أستاذ دبلوماسي إسرائيلي سابق تقلد منصب السفارة لدى مصر بين عامي (1988_1991).(للمزيد ينظر إلى: شامير شيمون، https://ar.unionpedia.org، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/03/06، على الساعة: 23:50:).

وجبرائيل واربورغ (Gabrile Warburg) سفير إسرائيلي سابق لدى مصر وغيرهم، ويمول هذا المركز من طرف سبع معاهد للدراسات العليا وتديره الجمعية الشرقية الإسرائيلية التابعة للأكاديمية الإسرائيلية للعلوم الإنسانية[1]، ويعنى هذا المركز بالمجالات الاقتصادية والطب والزراعة والإسلام والدراسات العربية... الخ. ومن مهام المركز: رعاية البحث والدراسة في التربية والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والآثار والتاريخ، استضافة الباحثين الإسرائيليين الذين يحصلون على منح دراسة والعلماء والزائرين الذين يقيمون في مصر لأغراض الدراسة والبحث، وغيرها من المهام[2].

عملت إسرائيل على إرسال أساتذة إسرائيليين إلى مصر لإلقاء محاضرات وتقديم بحوث علمية[3]، ومنهم تسع أساتذة مختصين في المخطوطات العبرية سنة1979 بالإضافة إلى زيارات شامير شيمون Shamir) (Shimon لمصر، وهذا قبل أن يرأس المركز الأكاديمي الإسرائيلي، وبالمقابل دعت إسرائيل عدد من الأساتذة المصريين ومنهم حسين فوزي في ديسمبر سنة 1980، واحمد علي سامي الأستاذ بطب بيطري حيث حضر مؤتمر لتربية الدواجن في نوفمبر1983[4].

شاركت إسرائيل في المؤتمرات العلمية في مصر، والمؤتمر الدولي الرابع لأمراض العيون في فيفري 1980 ومؤتمر طلاب طب الأسنان وغيرها، أما المؤتمرات التي شاركت فيها إسرائيل ومصر بترتيب بواسطة طرف ثالث هي: مؤتمرات الطب النفسي في النزاع العربي الإسرائيلي وهي سلسة من المؤتمرات الدولية رتبتها جمعية الطب الأمريكية[5]، في الفترة من 20-25 جانفي 1980. ومن بين المؤتمرات التي رفضت حضور إسرائيل: المؤتمر الدولي لاتحاد الطلاب كلية الصيدلة حيث قامت نقابة الصيادلة بالإسكندرية وبعض الأساتذة بمقاطعة جلساته وذلك سنة 1985[6].

ومن البحوث العلمية المشتركة نجد البحث من أجل القضاء على حمى النيل، حيث تقوم به كليات الطب في جامعة بئر سبع والقدس وعين الشمس في القاهرة، وذلك بتمويل من الحكومة الأمريكية، وهناك

---

[1]- عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص ص196-197.

[2]- غسان حمدان، المرجع السابق، ص 104.

[3]- غسان حمدان، المرجع نفسه، ص 104.

[4]- عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 204.

[5]- عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع نفسه، ص ص204-203.

[6]- غسان حمدان، المرجع السابق، ص 105.

بحث آخر مشترك مدته خمس سنوات يخص المناطق المقفرة في صحاري البلدين وبدا البحث سنة1980[1].

أما مجال التعليم فقد حظي باهتمام إسرائيل وذلك بإلحاق الطلاب المصريين بالجامعات والمراكز العلمية الإسرائيلية, إضافة إلى الاستعانة بمعلمين مصريين لتعليم اللغة العربية في إسرائيل ومن أهم ما سعت إليه إسرائيل هو مراجعة مناهج التعليم في مصر لتعكس(عصر السلام)، كما حاولت إسرائيل جاهدة من أجل نشر الفكر الصهيوني، فقد قامت بتصدير العديد من الكتب والمجلات الإسرائيلية إلى مصر، وشاركت أيضا في معارض الكتاب في صر مثل معرض الكتاب الدولي خلال السنوات 1981، وسنة 1982، وسنة 1985، وسنة 1986، كما أرسلت دعوات للناشرين المصريين للمشاركة في المعارض الكتاب بالقدس[2].

فَتُرَتْ العلاقات بين مصر وإسرائيل بعد أن قام باروخ جولد شتاين (Baruch Gold Shattan)[3] بمذبحة في الخليل حيث دام قطع العلاقات عدة شهور فقط, وفي صيف 1994 حدث نوع من الانفراج حيث سافر وفد من العلماء المصريين إلى إسرائيل، حيث ينتمي هذا الوفد إلى المركز القومي للبحوث و وفد اخر من العلماء من وزارة التعليم وذلك من اجل دفع عجلة التعاون في مجال البرامج التعليمية وفي نفس العام قامت وزيرة البحث العلمي فينيس كامل جودة مع وفد من العلماء في مجالات الالكترونية والطاقة وموارد المياه وتكنولوجيا الأغذية إضافة إلى مشاكل البيئة والتكنولوجيا الحيوية[4].

ونظرا لعدم تقدم العلاقات الثقافية بشكل كبير وملحوظ وذلك لحدوث سلام بارد بين مصر والكيان الصهيوني، ومن اجل فتح المجال العلاقات الثقافية مثلما حدث مع العلاقات الاقتصادية أتيحت هذه الفرصة عندما قامت وزيرة الثقافة الإسرائيلية شولاميت ألونى (ShulamitAloni) بزيارة القاهرة في فيفري 1994، وطرحت الوزيرة أمام الرئيس مبارك أهمية وجود العلاقات الثقافية بينهما وذكر مبارك أن

---

[1]– عواطف عبد الرحمن، المشروع الصهيوني، المرجع السابق، ص 108.

[2]– غسان حمدان، المرجع السابق، ص ص 105–107.

[3]– باروخ جولد شتاين: هو طبيب أمريكي يهودي، انتقل إلى الكيان الصهيوني مهاجرا سنة 1991، حيث عمل طبيب في الجيش الإسرائيلي وفي سنة 1994 قام بمذبحة الحرم الإبراهيمي، التي نتج عنها مقتل 29 مسلم رجال وأطفال، وجرح 300 آخرين، وقد تمكن أحد الفلسطينيين من قتله بعد ذلك. (للمزيد ينظر: أميمة بنت أحمد الجهلامة، جولد شتاين النموذج الأصولي للكيان الصهيوني، https://www.saaid.net، تم الاطلاع عليه يوم:2022/06/08، على الساعة: 10:50).

[4]– دافيد سلطان، المصدر السابق، ص 282.

العلاقات سترى تقدما بعد توقيع اتفاقية (غزة–أريحا) بين فلسطين والكيان الصهيوني وبالفعل تم توقيع الاتفاق بالقاهرة في ماي 1994[1].

استخدم الكيان الصهيوني في تطبيعه الثقافي عدة وسائل ومنها التحالف الدولي للسلام 30_01_1997، المشهور إعلاميا باسم تحالف كوبنهاجن في الدانمرك وهذا نسبة إلى المدينة التي شهدت أولى اجتماعاته التأسيسية، وتم هذا التحالف بقيادة لطفي الخولي وعبد المنعم سعيد ونفر من رجال السياسة والموساد الإسرائيلي السابقين، ثم تلت عملية إنشاء هذا التحالف إنشاء جمعية القاهرة للسلام في العام 1998 وضمنت حوالي 30 مثقفا وسياسيا مصريا ويعد هذا التحالف اتفاق السلام العربي–الإسرائيلي[2].

شكلت مصر الهدف الأمثل للمخابرات الإسرائيلية وقد وصل عدد الجواسيس الموساد اللذين أرسلوا لمصر حوالي سبعون(70) جاسوسا، 75% منهم مصريون و25% إسرائيليون، تعددت أشكال التجسس لصالح المخابرات الإسرائيلية، مثل شبكة التجسس التي تم ضبطها عام1985 حيث كانوا ضمن احد الأفواج السياحية، أيضا يعد المركز الأكاديمي بؤرة لشبكات التجسس الإسرائيلية ففي عام1986 تم القبض على عدد من العاملين بالمركز إلى جانب سيدة أمريكية تعمل في هيئة المعونة الأمريكية، وفي عام1987 تم تفكيك شبكة تجسس من السياح الإسرائيليين أثناء زيارتهم لشرم الشيخ[3].

وفي سنة 1992 تم إسقاط شبكة آل مصراتي والتي تتكون من فارس صبحي مصراتي وأبناءه ماجد وفائقة وجاسوس آخر هو ديفيد أوفتيس، حيث اعترفت فائقة مصراتي بأن جهاز المخابرات الإسرائيلية جندها للعمل منذ سنتين وديفيد أوفتيس كان يتولى تدريبها على جمع المعلومات المهمة في مصر[4].

ومن أشكال التطبيع أيضا نجد هجرة المصريين إلى الكيان الصهيوني من أجل إيجاد فرص عمل، ومن المهن التي يعملون بها هؤلاء الشباب هي مهن بسيطة مثل البناء والنظافة حيث يتقاضون رواتب بسيطة، والأخطر من ذلك إن هؤلاء الشباب يتم استخدامهم لحل مشكلة اجتماعية داخل إسرائيل وهي

[1]– دافيد سلطان، المصدر السابق، ص266.

[2]– رفعت سيد احمد، المرجع السابق، ص 1230.

[3]– عدنان أبو عامر، شبكات التجسس...ثقب إسرائيلي في قلب العرب، https://aljazeera.net، نشر في 2007/04/23، تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/27، على الساعة: 13:47.

[4]– ميلاد حنا زكي، ماهر حسن، 32 عاما على كامب ديفيد ولا يزال التجسس الإسرائيلي على مصر مستمر، https://www.almasryalyoum.com، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/28، على الساعة: 13:03.

أزمة الزواج، وبالتالي يتم إغوائهم للزواج بالإسرائيليات مما يتيح لهم الحصول على الإقامة والعلاج المجاني وتوفير فرص العمل، وقد بلغ عدد حالات الزواج ما يزيد عن أربعة عشرة ألف (14000) ألف حالة[1].

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل نستخلص أن التطبيع المصري–الصهيوني أتى على شكل مجوعة من العلاقات في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية حيث استطاع الكيان الصهيوني تحسين علاقاته السياسية والدبلوماسية مع مصر حيث حظيّ باعتراف من مصر به كدولة مستقلة ولها سيادة من خلال التطبيع الذي وقع في معاهدة السلام 1979، أما بخصوص العلاقات العسكرية بين الطرفين فلا نجد علاقات تعاونية واضحة.

عرفت العلاقات الاقتصادية بين مصر والكيان الصهيوني تقدما ملحوظا منذ توقيع اتفاقية الكويز 2004، واتفاق الغاز، إذ عرفت العلاقات الاقتصادية أوجها في ذلك الوقت ولم تنقطع يوما بالرغم من الخلافات السياسية التي حدثت بينهم.

وأما في مجال التعاون الاجتماعي والثقافي نرى تعاونات جليّة، مثل تبادل زيارات العلماء والأساتذة وكذا المؤتمرات العلمية ومعارض الكتاب، أما الجانب الاجتماعي فقد سمحت مصر بفتح المجال السياحي بينها وبين الكيان الصهيوني حيث نرى أيضا في هذا المجال عدم انقطاع للعلاقات بين الطرفين.

[1]– رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص ص1585–1561.

الفصل الثالث:

انعكاسات عملية التطبيع المصرية–الصهيونية

المبحث الأول: على مستوى مصر.

المطلب الأول: سياسيا، دبلوماسيا وعسكريا.

المطلب الثاني: اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

المبحث الثاني: على المستوى الإقليمي.

المطلب الأول: على الكيان الصهيوني.

المطلب الثاني: على القضية الفلسطينية والعرب.

الفصل الثالث: انعكاسات عملية التطبيع المصرية–الصهيونية:

أحدث التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني من خلال توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978، ومعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية 1979، تداعيات وانعكاسات على العديد من الأصعدة بداية بمصر كونها المبادرة بالتطبيع الذي يعّد الأول من نوعه على المستوى العربي، كذلك على الكيان الصهيوني وعلى المستوى العربي والفلسطيني، وفي هذا الفصل سنتناول هذه التداعيات على كل مستوى من هذه المستويات.

المبحث الأول: على مستوى مصر.

لقد كان لعملية السلام المصرية الصهيونية العديد من الآثار وخاصة على مصر في تغيير العديد من المجالات السياسية، العسكرية، والاقتصادية... إلخ، وهذا ما سنقوم بالتفصيل فيه في هذا المبحث.

المطلب الأول: سياسيا، دبلوماسيا وعسكريا:

أحدث للتطبيع المصري الصهيوني تغييرات عديدة على مصر، وقد أثرت هذه التغييرات بشكل كبير خاصة على المستوى السياسي والدبلوماسي، ومن أهم هذه التأثيرات ما يلي:

كانت أولى الآثار المترتبة عن معاهدة السلام المصرية الصهيونية وعملية التطبيع هي بروز حركة المعارضة المصرية[1]، فبالرغم من تصوير جريدة الأهرام للشعب المصري على أنه يرحب بالتطبيع وبسياسة السادات نحو السلام، فقد جاء في أحد أعدادها أن الملايين من أبناء الشعب المصري قد استقبلوا الرئيس أنور السادات استقبالا شعبيا رائعا معبرين عن تأييدهم الكامل لسياسته الحكيمة في إقرار السلام بتوقيعه لمعاهدة السلام بعد ثلاثين (30) عاما من الصراع والكراهية.[2]

صحيح أنّ البعض قد رحبوا بالسلام الذي قام به السادات وبخصوص سياسته اتجاه الكيان الصهيوني فقد لقيّ ذلك ارتياحا نوعا ما، لوجود فئات أيدت ولا تزال تؤيد سياسات السادات تأييدا كاملا، إلا أنها أقلية لا يعتد بها، وسبب إظهار هذه الفئات على نحو أكبر هو انحياز السادات إليها، وسيطرة الدولة على

[1]– حسنين كروم، المرجع السابق، ص 54.

[2]– أنيس منصور، مصر في أروع استقبال للسادات، جريدة الأهرام، (ع،33714)، 1979/04/01م، ص 04.

وسائل الإعلام وغياب الديمقراطية، لكن ما صورته جريدة الأهرام لا يعبر عن رأي الشعب المصري بالكامل، فقد لقيّ التطبيع سخطا شعبيا عارما تعبيرا عن رفضه.[1]

وبدأت المعارضة في التشكل منذ البوادر الأولى للسلام أي بعد زيارة السادات للقدس، وإبان توقيعه لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام، حيث تركزت المعارَضة في الأحزاب السياسية المعارِضة مثل (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب العمل الاشتراكي، والقوى السياسية الشرعية)، وقد استطاعت هذه القوى من خلال بياناتها السياسية ونوابها والتصريحات الصحفية في صحف المعارضة، التي كانت تصل من خلالها إلى الرأي العام المصري.[2]

كما عبر الاخوان المسلمون بمصر عن رأيهم حول التطبيع، إذ يرون أن له العديد من المخاطر، حيث يقولون أنّه يتيح للكيان الصهيوني التدفق الحر للتأثير الصهيوني السام على مصر، وقلبَ العالمين العربي والإسلامي، وحذروا من كونه يضخ قيما ثقافية وتعليمية وتاريخية فاسدة في المجتمع وذلك يخيفهم، لأنهم بدورهم مكلفون بالتحذير من التداعيات المدمرة للسلام، وتستخدم الحركة مفاهيم تعكس وجهة نظرها حول ذلك مثل: التسلل اليهودي، الاختراق الثقافي، التغلغل، الغزو الثقافي...إلخ.[3]

كما أظهرت النقابات الاتحادية المهنية والهيئات الثقافية أحد أهم صور المناَهضة للتطبيع، ويأتي في مقدمتها نقابات المحامين والصحافيين والأطباء والصيادلة والبيطريين، والاتحاد العام للعمال ونقاباته، واتحاد نقابات المهن الفنية، ومؤتمرات نوادي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية، كما تشكلت أشكال جديدة من النضال ضد التطبيع فتكونت العديد من اللجان المعارضة مثل (لجنة مقاطعة السينما الصهيونية، ولجنة مناهضة الصهيونية وغيرها من اللجان).

ومن الردود المناهضة أيضا والقوية، والتي كانت من أهم المبادرات التي نبهت الشعب المصري لخطورة التطبيع، هي رد فعل الجهاز الحكومي المصري الرافض، فقد بدأت الاحتجاجات من قبل أن تهبط طائرة السادات في مطار بن غوريون، إذ قدمت الدبلوماسية المصرية أول احتجاج له على هذه الخطوة، فاستقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إسماعيل فهمي وأعقبه خليفته محمد رياض، قبل أربعة وعشرين ساعة (24)، كما استقال بعد ذلك عدد من سفراء وزارة الخارجية ومن بينهم مراد غالب،

[1]- حسنين كروم، المرجع السابق، ص ص 60-61.

[2]- محسن عوض وآخرون، المرجع السابق، ص 271.

[3]-Liad Porat, The Muslim brotherhood and Egypt-Israel peace, Begin-Sadat center for strategic studies, Israel, 2014, p 28.

وسعد الدين الشاذلي، ومحمد إبراهيم كامل الذي يعد ثالث وزير للخارجية يستقيل بعد كامب ديفيد، رفضا لسياسة السادات وتنازلاته.[1]

من النتائج أيضا أنه وطبقا للقوانين والتشريعات _التي قام بها السادات ليقوم بفرض معاهدة السلام قسرا على الشعب المصري_، فقد أصبح خصوم التطبيع الصهيوني في مصر من الممنوعين من مزاولة الحقوق السياسية ومن الممنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها، وطبقا للتعديلات التشريعية المذكورة سابقاً، والتي قام بها السادات لفرض التطبيع، هم أيضا من الذين سيزج بهم أمام محكمة القيم لتصدر عليهم أحكاما بالإدانة، ولا يحق لهم أن يدخلوا الصحافة ولا أن يخاطبوا الرأي العام من فوق المنابر.[2]

ونتيجة لذلك زادت حدة المعارضة أكثر بسبب هذه السياسة التهكمية والتشريعات المعيبة لحماية السياسة الجديدة والحيلولة دون نقدها، فتصاعد الرفض أكثر ضد سياسات التطبيع، وفي عام 1981 بدأت المواجهة القوية بين نظام السادات والقوى الوطنية، وكانت القضية المركزية في ذلك هي التطبيع، وعليه بدأ السادات في تطبيق سياسته التعسفية التي تمثلت في اعتقالات سبتمبر 1981 الشهيرة، والتي شملت قيادات ورموز التيارات السياسية والفكرية الكبرى في مصر، لكن ما قام به زاد الطين بلة وتمّ اغتياله.[3]

الذي نفذ يوم 06 أكتوبر 1981 خلال عرض عسكري بطلق من الرصاص، عندما تقدم أربعة (04) أشخاص يرتدون الزي العسكري إلى المنصة وتمّ قتل سبعة (07) مصريين وشخصيات أجنبية أخرى، في حين أصيب سبعة وعشرون (27) آخرون، ومن بين منفذي الاغتيال كان الملازم خالد أحمد شوقي الاسلامبولي[4] وهو المتهم الأول بحسب المحكمة العسكرية العليا، التي أدانت إثنين وعشرين (22) متطرفا

[1]– محسن عوض وآخرون، المرجع السابق، ص 272.

[2]– حسنين كروم، المرجع السابق، ص 58.

[3]– محسن عوض وآخرون، المرجع السابق، ص ص 272–273.

[4]– خالد الاسلامبولي: ولد يوم 1957/11/14، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة نوتردام التبشيرية، تخرج من مدرسة المدفعية سنة 1978 والتحق بإحدى وحدات المدفعية، ينتمي إلى جماعة الأصوليين الإسلاميين التي حكمت على السادات بالموت لخروجه عن حدود الإسلام بحسبهم. (للمزيد ينظر إلى: محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص ص 410–413.)

إسلاميا وحكمت على خمسة (05) منهم بالإعدام، وكان السادات أول رئيس مصري يتم اغتياله من طرف الإخوان المسلمين.[1]

ولقد أعطى خالد ثلاثة أسباب لاغتيال السادات، الأول هو القوانين التي يجري بها الحكم في مصر حيث لا تتفق مع تعاليم الإسلام وشرائعه، وثاني سبب كان صلح السادات مع اليهود، والثالث هو اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم وإهانتهم، حيث كان أخوه محمد أحد هؤلاء المعتقلين، في اعتقالات 03 سبتمبر الشهيرة.[2]

لكن طريقة قتل السادات مبتكرة وصعبة التنفيذ ويرجح أنه هناك من ساعد الإخوان في تنفيذهم للاغتيال، وقيل أنّ الجيش المصري هو من كان وراء ذلك بسبب اشتراك خالد في العرض وأخوه محمد الاسلامبولي لم يمض الكثير على اعتقاله والذي كان عضوا في تنظيم الجهاد وأحد المتهمين الذين حاولوا اغتيال السادات سابقا، والسهولة التي دخل بها خالد وزملائه، وكذلك تزويره لأسماء زملائه واستخراج تصريح مزور كلها معطيات تدل على أن الجيش كان وراء ذلك.[3]

لكن هناك رأي آخر يقول أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي من كانت وراء اغتيال السادات، ودعمت أسرة السادات هذا الطرح، حيث تقول السيدة جيهان السادات زوجة الرئيس في أحد المناسبات أن الأمريكيين كانوا يخططون لغزو لبنان وكانوا يعرفون أنّ السادات لن يسكت لهم وهكذا تخلصوا منه قبل ذلك،[4] وقد يكون هذا الطرح صحيحا بسبب رغبة الولايات المتحدة في التخلص من السادات لأنه لن يقدم لهم الكثير ولن ينفعهم أكثر بعد توقيعه لمعاهدة السلام، وخاصة بعد ازدياد المعارضة المصرية لذلك وجب التخلص منه قبل فوات الأوان.[5]

---

[1]-Sadat, Anwar October 6, 1981, AP16 ; Box 56, Folder 880, a0620, الأرشيف البريطاني الموجود على الرابط: https://www.archives-portal.com/2020/06/sadat-anwar-assassination-october-6-1981.html تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/04،على الساعة: 10:00.

[2]– محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، المصدر السابق، ص ص 415–416.

[3]– عادل حمودة، اغتيال الرئيس بالوثائق: أسرار اغتيال أنور السادات، ط3، سينا للنشر، القاهرة، 1985م، ص ص 346–347.

[4]– محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، المصدر السابق، ص 450.

[5]– عادل حمودة، المرجع السابق، ص 348.

ورغم الاختلاف في معرفة الداعم الحقيقي لمقتل السادات، إلا أن السبب يبقى واحد وهو التطبيع مع الكيان الصهيوني وتوقيع معاهدة السلام، حيث تؤكد زوجة السادات هذا بصريح العبارة عندما سألها مقدم حصة شاهد على العصر من قتل الرئيس السادات؟ أجابت قائلة:" معاهدة السلام التي وقعها".[1]

وعليه ظلّ الشعب المصري يرفض التطبيع حتى اليوم، لذلك نجده محصورا بين المجالين السياسي والاقتصادي فقط، أما من الناحية الشعبية أو المؤسساتية أو الثقافية فلم يحظ التطبيع بأي تقدم يذكر، وذلك بسبب الرفض الشعبي المصري الذي لا يزال غير متقبل للتطبيع إلى اليوم، وخير مثال على ذلك هو رد فعل المصريين على التقاط الفنان المصري محمد رمضان لصورة مع فنان صهيوني عومر آدم في دبي، وكيف قابلوا ذلك بسخط جماهيري عارم، وقامت نقابة الفنانين بتجميد عضويته، وقررت نقابة الصحافيين المصرية حظر أي نشر عنه وترويج له، لأنه خالف حظر كل أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال، ورفعت ضده دعوى قضائية بتهمة إهانة الشعب المصري، ليتراجع ويقدم اعتذاره عن ذلك، مما يؤكد رفض معظم الشعب المصري حتى اليوم للتطبيع.[2]

من الآثار السياسية أيضا على مصر والمترتبة عن التطبيع هي تحييد مصر وتوظيف دورها في خدمة أهدافهم، فقد حرص اليهود على إحراج مصر وذلك من خلال بناء المستوطنات في كل من الضفة والقطاع، واستفزاز الفلسطينيين والعرب.[3]

لكن بسبب المعاهدة التي تربطها بالكيان الصهيوني لم تستطع أن تبدي ردة فعل قوية، وإنما عملت على التقليل من الأثر السلبي للإجراءات التي يقوم بها الصهاينة في حق الفلسطينيين والعرب، فعلى سبيل المثال عندما قاموا بتدمير المفاعل النووي العراقي في جوان 1981، أعرب السادات عن خشيته من أن يكون هذا التصرف قد تسبب في إعادة بناء الحاجز النفسي، وفتح الجروح التي أغلقت للأبد، وأضاف قائلا أنّ هذا يعتبر غلطة ارتكبت، وامتحانا لعملية السلام من جانب إسرائيل وعلينا أن نصمد وأن نتمسك

[1]- أحمد منصور، حصة تلفزيونية بعنوان شاهد على العصر، جيهان السادات، ج11، تفاصيل مقتل السادات، قناة الجزيرة على اليوتيوب، بثت يوم 2010/10/17، تمّ الاطلاع عليها يوم 2022/06/04، على الساعة: 10:00.

[2]- أمير مخول، لغز الموقف المصري من التطبيع وحيرة إسرائيل، قضايا إسرائيلية، إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية، (ع،81)، ماي 2021م، ص ص 29-31.

[3]- غسان حمدان، المرجع السابق، ص 237.

بأساس السلام، ونفس الشيء عند ضرب مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أكتوبر 1985، وشن عمليات عسكرية على اليمن الشمالي والسودان.[1]

وبذلك تراجع مركزها الإقليمي لحساب الكيان الصهيوني، فقد ترتب على اتفاقية السلام مقاطعة الدول العربية لمصر فيما عرف بجبهة الرفض، وشكلت سنوات المقاطعة ملامح السياسة الخارجية المصرية حيث صارت أكثر ارتباطا بالخارج والسياسة الأمريكية بالتحديد، في حين أصبحت أكثر ابتعادا عن التأثير الإقليمي، وخصوصا مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، حيث اقتصرت على حد ملائم من العلاقات مع دول الخليج لغرض مواجهة ما اعتبرته خطرا إيرانيا، لكنها وقفت ضد العراق لاحقا في حرب الكويت.[2]

وبالتالي نستطيع القول بأن التطبيع المصري الصهيوني أدى إلى عزل مصر عن الصراع العربي الصهيوني،[3] وهذا ما كان يهدف إليه الكيان الصهيوني من خلال عملية التطبيع منذ البداية، حيث يؤكد الإسرائيلي كام إفرايم ذلك بقوله[4]: " يُعد السلام مع المصريين كنزاً استراتيجياً من المستوى الأوّل، حيث أخرج مصر من دائرة القتال مع إسرائيل، وبذلك أزالت خطر الحرب مع الدول العربية أخرى، مما أثّر بشكل إيجابي على علاقاتها _أي علاقة إسرائيل_ مع العالم العربي والعالم الإسلامي، ووفّر لها حرية عمل واسعة في التصرف بالمنطقة... "[5]

---

[1]– أسامة الغزالي حرب: الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية–الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، (مج،01)، (ع،01)، شتاء 1990م، ص 04.

[2]– عمر خيري، أثر معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية على دور مصر ووزنها الإقليمي تجاه القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات شرق أوسطية، (مج،24)، (ع،93)، خريف 2020م، ص 82.

[3]– رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص 78.

[4]– كام افرايم (אפריםקם–Ephraim Kam): باحث في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ونائب سابق لرئيس المعهد خدم برتبة عقيد في قسم الأبحاث بقسم استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي حتى عام 1993، متخصص في قضايا الأمن الشرقي وقضايا الأمن القومي الإسرائيلي، حصل كتابه Surprise Attack على جائزة أفضل كتاب في قضايا الاستخبارات من مركز أبحاث الاستخبارات الوطنية في واشنطن سنة 2004. (ينظر إلى: אפרים קם,קורות חיים,המכון למחקרי ביטחון לאומי,https://www.inss.org.il,, יום שנצפה 2022/04/21 ,השעה: 11:30، كام افرايم، السيرة الذاتية، موقع معهد الأمن القومي الإسرائيلي، https://www.inss.org.il، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/21،على الساعة 11:30.)

[5]- אפרים קם,עתיד השלום בין ישראל למצרים,הערכה אסטרטגית לישראל 2012-2013, המכון למחקרי ביטחון לאומי, תל אביב, 2013,ע' 129 (كام افرايم، مستقبل السلام بين إسرائيل ومصر، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل 2012–2013، معهد الأمن القومي الإسرائيلي، تل أبيب، 2013، ص 129.)

ونستنتج من كلامه أن عملية التطبيع المصرية الصهيونية قد أثرت بشكل إيجابي على الكيان الصهيوني، فهو من خلال التطبيع أزال خطر مصر التي كانت تشكل أكبر عائق له في معادلة الصراع العربي الصهيوني والتي كانت تحول دون تحقيقه لأهدافه في منطقة المشرق العربي، بحيث عندما يتخطى عقبة مصر سيضمن تحقيقه لأهدافه دون تدخل منها، وبالتالي أثّر ذلك إيجاباً على علاقته بالدول العربية الأخرى التي كانت مصر بمثابة القائد لهم وأنهى صورة الصراع معهم وطبعوا معها الواحدة تلوّ الأخرى.

كما مهدت الاتفاقية إلى تكريس مبدأ الاتفاقيات الثنائية والمفاوضات المنفردة، حيث قضت على كافة محاولات عقد مؤتمر جنيف دولي للسلام بمشاركة كافة أطراف النزاع، بما فيها الاتحاد السوفييتي ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا.[1]

ونستنتج من ذلك أن الكيان الصهيوني يسعى من خلال عملية التطبيع إلى هذه المفاوضات المنفردة العلنية، والتي كانت مصر أول مثال عليها، لأنّ تدخل أطراف أخرى عديدة سيشكل ميلاً في كفة الطرف الآخر على حساب مصالح الكيان الصهيوني، مما سيشكل عائقا على مصالحه، وبالتالي فالصلح المنفرد سيحقق له نصرا مع العديد من الأطراف التي سينفرد بالعلاقات معها وفقا لمصالحه وما يخدمها، ومن المفارقات أنه هو في صلحه المنفرد المزعوم نجد تدخلات أمريكية واضحة ففيما يفسر ذلك.

من الآثار أيضا فقد أصبحت مصر غير قادرة على تطوير تصورها للحكم الذاتي الفلسطيني، عندما تراجع نفوذها الإقليمي، وصارت تعمل ضمن السياسات الأمريكية وتواجه تنافسية خليجية على المكانة الإقليمية.[2]

وانطلاقا من ذلك نستنتج أن مصر أصبحت تواجه منافسا جديدا وهو دول الخليج والتي طبّعت هي الأخرى مع الكيان الصهيوني مؤخرا، وتراجع بذلك دور مصر الإقليمي خاصة أن الشعب المصري لا يزال رافضا للتطبيع الكامل وحفاظ مصر على التطبيع البارد، وعدم إيجادها لحل كامل يخدم مصالح الكيان بخصوص الحكم الذاتي الفلسطيني، وبهذا هي لن تفيد الكيان الصهيوني أكثر لذلك بدأ بالتخلي عنها تدريجيا.

[1]- محمد حسن عبد السلام قطشان، المرجع السابق، ص 53.

[2]- عمر خيري، المرجع السابق، ص 91.

أما بالنسبة للتداعيات العسكرية للتطبيع فهي كثيرة، وقد أثرت معاهدة كامب ديفيد على الوضع العسكري بشكل كبير، فالملاحظ لوضع الجيش المصري خلال السبعينات من القرن الماضي، يجد أنها كانت فترة تحول كبير في أدوار الجيش ووظائفه وعقيدته القتالية، وبالأخص بعد معاهدة السلام عام 1979 مباشرة، فظهر جيل جديد من قيادات الجيش يمكن تسميته بجيل كامب ديفيد من منطلقاته مقولتين شهيرتين للسادات الأولى "حرب أكتوبر آخر الحروب"، والثانية "99% من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة الأمريكية"، ومن ثم فقد بدأ الجيش يبحث عن وظيفة جديدة انطلاقا من المقولة الأولى ثم زاد التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للمقولة الثانية[1].

إذ تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات العسكرية لمصر قدرت بحوالي (1.3 مليار دولار) والتي لا تزال قائمة منذ أربعين عاما ولم يتم تعليقها إلا جزئيا أو بشكل مؤقت في بعض الأحيان نتيجة خلافات سياسية، وحسب بعض المحللين فإن لها مصلحة في إبقاء هذه المساعدات الموجهة لمصر.[2]

ونتيجة لمقولة السادات الأولى فقد تغيرت وظائف الجيش، فكما قال حرب أكتوبر كانت آخر الحروب ولذلك أصبح من الضروري البحث عن وظائف جديدة تشغله عن الحرب والسياسة في نفس الوقت، فانصرف الجيش نحو الحياة الاقتصادية عندما أنشأ السادات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بقرار رئاسي رقم 32 في نفس السنة التي وقعت بها معاهدة السلام 1979، ونصت المادة الأولى (01) من هذا القرار على ما يلي:" ينشأ بوزارة الدفاع جهاز يسمى (جهاز الخدمة الوطنية) تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتولى دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام تنفيذا للعقود التي تبرم بينه وبين الجهات".[3]

---

[1]– رجب عز الدين، مدخل لقراءة العلاقات العسكرية المدنية في مصر، دراسة تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، www.eipss-eg.org، في 2015/01/15، تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/19 على الساعة 10:02، ص 06.

[2]– السلام بين مصر وإسرائيل حقيقة ثابتة بعد أربعة عقود على توقيع المعاهدة، موقع France 24 https://www.france24.com، نشر يوم 2019/03/24على الساعة: 14:08، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/22، على الساعة: 10:00.

[3]– رجب عز الدين، المرجع السابق، ص ص 08–09.

أحدث السادات على القرار رقم 32 تعديلات جديدة عام 1980، وأضاف إلى القرار فقرتين[1]، ونشر التعديل في الجريدة الرسمية لمصر[2]. ويهدف هذا الجهاز كما جاء في التعريف به على الموقع الإلكتروني الخاص به إلى إنشاء كيانات إنتاجية في المجالات الهندسية، الصناعية، الزراعية، الإنتاج الحيواني والصناعات الغذائية، ويعتبر من المؤسسات الوطنية الأولى الداعمة للاقتصاد المصري لتحقيقه العديد من الإنجازات، ولا يزال الجهاز قائما حتى الوقت الحالي.[3]

ومن خلال اطلاعنا على الموقع الرسمي للجهاز وتعريفه، نستنتج أنه جهاز تابع لوزارة الدفاع وهو يعبر عن التوجه الاقتصادي البحت في وظائفه للجيش المصري، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على تحقيق مصر لرغبات الكيان الصهيوني، كما جاء في المادة الثالثة من معاهدة السلام "...يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته... كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام..."[4]

كما أحدث التطبيع أيضا اهتزازا وخرقا في العقيدة القتالية للجيش المصري بالأخص فيما يتعلق بالنظر للكيان الصهيوني، فتراجعت مفردات العدو والكيان الصهيوني في الخطاب السياسي لصالح مفردات دولة "إسرائيل" و"جيراننا في الحدود الشرقية"، وبات هم القيادات السياسية والعسكرية في مصر لتعاملاتها مع الخارج يتمثل في الحفاظ على معاهدة السلام.[5]

من أهم الآثار العسكرية والسياسية للمعاهدة هو تلك القيود التي فرضتها على حركة الجيش المصري في سيناء حيث قسمتها إلى منطقة "أ" و "ب" و "ج"[6] وهذا التقسيم الجيوستراتيجي لسيناء جعل السلطة العليا في يد العسكريين الإسرائيليين، وفرغ سيناء من القوة المصرية وأضر بالأمن القومي المصري طيلة سنوات التطبيع الممتدة من 1979 حتى اليوم ،[7] وأصبحت مصر عاجزة عن فرض سيطرتها على سيناء

---

[1]- للاطلاع على هذه التعديلات ينظر إلى الملحق رقم (07)، ص 118.

[2]- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 583 لسنة 1980، الجريدة الرسمية، (ع،48)، 27 نوفمبر 1980م، ص 2117.

[3]- جهاز مشروعات الخدمة الوطنية منذ 1979 في خدمة الوطن، الموقع الرسمي للجهاز http://www.nspo.com.eg، جانفي 2017، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/20، على الساعة: 16:30.

[4]- معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، المصدر السابق.

[5]- رجب عز الدين، المرجع السابق، ص 06.

[6]- للاطلاع على هذه التقسيم ينظر إلى الملحق رقم (06)، ص 117.

[7]- رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص ص 99-102.

بسبب الملحق الأمني في المعاهدة، مما يجعلها تفشل في إعمار ما يعادل ضعف ما يعيش عليه تسعين مليون مصري، وكذلك غير قادرة على إدخال ألف جندي إلى سيناء إلا بموافقة الكيان الصهيوني وتحت رعاية قوات حفظ السلام الدولية،[1]

وفي السنوات الأخيرة تمّ إجراء تعديل على الملحق الأمني للمعاهدة، وأدخلت بعض التعديلات على المعاهدة، وشمل التفاهم على زيادة أعداد القوات المصرية في المنطقتين "ب" و "ج" اللتين حظر الانتشار العسكري بهما، وسمح بإدخال بعض القوات كالمدرعات والدبابات والقيام بحملات استطلاعية بالطائرات...الخ، وقد سمح الصهاينة بذلك لأن في ذلك مصلحة استراتيجية لهم، فدخول القوات المصرية لسيناء سيقضي على الجماعات المسلحة.[2] _كما يدّعون_

المطلب الثاني: اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا:

أما بالنسبة للمجال الاقتصادي فقد أثرت العلاقات الاقتصادية القائمة بين مصر والكيان الصهيوني في إطار التطبيع على اقتصاد مصر بشكل كبير، لأن هذا التعاون قائم بين طرفين غير متكافئين، فأحدهما استعمار صغير يتحول إلى استعمار جديد بمساندة الرأسمالية العالمية، والآخر اقتصاد متخلف نامٍ، يتحول في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي من اقتصاد مستقل إلى اقتصاد تابع للرأسمالية العالمية.[3]

ولهذا فإن المستفيد الأكبر من التطبيع الاقتصادي بين الطرفين هو الكيان الصهيوني، فعبره استنزف الصهاينة الثروات الطبيعية لمصر على مدار أكثر من ثلاثين (30) عاما، فقد التزم نظام السادات وكذلك مبارك بتصدير مليوني طن من البترول المصري للكيان الصهيوني سنويا، وكما يحكي السفير الإسرائيلي في مصر ديفيد سلطان (David Sultan) فإن البترول المصري ظل يتدفق على الكيان الصهيوني ولم ينقطع يوما[4] حيث يقول بخصوص هذا الشأن:" امتاز مجال الطاقة منذ بداية عصر السلام بتعاون ناجح وتمتع بالاستقرار كما لم يكن مرتبطا بالتقلبات التي شهدتها العلاقات بين مصر وإسرائيل... ولم يحدث أن قامت مصر طوال هذه السنوات بإعاقة نقل البترول لإسرائيل لأسباب سياسية،

[1]- رجب عز الدين، المرجع السابق، ص 06.

[2]- أحمد نائل توفيق خزار، المرجع السابق، ص ص 139-141.

[3]- فؤاد مرسي، الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (مج،03)، (ع،18)، 1980/08/31، ص 38.

[4]- محمود عبده، المرجع السابق، ص 20.

وكانت هناك سنوات تجاوزت فيها مشتريات إسرائيل من البترول المصري المليوني طن، واستمر هذا الوضع حتى في السنوات التي شهدت تراجعا في العلاقات بين الدولتين..."[1]

كما التزم نظام مبارك منذ 2005 بمنح الكيان الصهيوني (1.7) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا بثمن يتراوح بين خمسة وسبعون (75) سنتا إلى (1.5) دولار للمليون وحدة حرارية، في حين يتراوح السعر العالمي بين تسعة (09) إلى خمسة عشر (15) دولار، وبذلك فإن مصر تخسر حوالي تسعة (09) ملايين دولار يوميا.[2]

ومن تأثيرات ذلك أيضا على مصر اقتصاديا هي عزل الاقتصاد المصري عن الاقتصاد العربي، حيث كان الاقتصاد المصري منفتحا أكثر على الاقتصاد العربي، وبمجرد توقيع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني تمّ بالفعل عزل مصر عن مجموع الاقتصاد العربي، نتيجة للمقاطعة العربية التي فرضت على مصر بعد توقيع المعاهدة، فحسب تقرير نشرته صحيفة فاينانشل تايمز (Financial Times) حول التقرير الذي رفعته الحكومة المصرية الذي يحوي الأعباء التي فرضت على الاقتصاد المصري جراء المقاطعة العربية لمصر.[3]

وطبقا للمذكرة فإن ذلك أدى إلى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات من (1.9) بليون دولار عام 1978 إلى (5.4) بليون دولار لعام 1979، وإلى وقف المساعدات السنوية العربية التي كانت تقدم لمصر وخاصة من طرف المملكة العربية السعودية وغيرها من التداعيات، إضافة إلى الضرر الذي أصاب العلاقات الجماهيرية بين مصر والأقطار العربية ويتمثل في مجالي السياحة العربية وتحويلات العمالة المصرية.[4]

وفي المقابل فقد انفتح الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المساعدات الخارجية التي وزعتها الولايات المتحدة الأمريكية كشرط لاتفاقيات كامب ديفيد، حيث جعلت الاتفاقيات الكيان الصهيوني المتلقي الأول للمساعدات الأمريكية في العالم وتأتي مصر في المرتبة الثانية، إذ كان يتلقى كلاهما نصف إجمالي المساعدات الخارجية التي وزعتها الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات

[1]- دافيد سلطان، المصدر السابق، ص 226.

[2]- محمود عبده، المرجع السابق، ص 20.

[3]- فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص 39.

[4]- فؤاد مرسي، المصدر نفسه، ص ص 39-40.

والثمانينات، وتلقت مصر على مرِ السنين مساعدات عسكرية واقتصادية[1] بمليارات الدولارات، وتفسر حنا عبيد أخصائية التنمية من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة الفكرة من وراء المساعدات الأمريكية، وهي تنمية مصر اقتصاديا إلى الحد الذي يمكنها من الاعتراف بفوائد السلام واستخدامه كنموذج لبقية العالم العربي بحيث تحذو حذوه الدول الأخرى.[2]

كما أدت اتفاقية السلام إلى التغلغل الإسرائيلي في الاقتصاد المصري، فعلى المستوى التجاري فقد بدأ الكيان الصهيوني بتسريب نماذج لمنتجاته مثل البيرة، الشكولاتة والأدوية... إلخ، وطرح أيضا كافة منتوجاته الإلكترونية والكهربائية والكيميائية والمعدنية بكميات وفيرة وبأثمان معقولة.[3]

أما على المستوى الزراعي فقد أدى تدخل خبراء العدو الصهيوني ومستشاريه الزراعيين في زراعة مصر إلى عدد من الكوارث المباشرة، فقد أدت الدورات التدريبية التي كانوا يقيمونها في مصر على المحاصيل الزراعية خاصة الخضر والفواكه، إلى اهتمام وزارة الزراعة المصرية بتلك المحاصيل على حساب المحاصيل الأساسية والاستراتيجية مثل القمح والسكر، مما أدى إلى تدمير زراعة القطن المصري وتزايد العجز في إنتاج مصر من القمح والسكر، ولم يقتصر التعاون على تقديم الدورات التدريبية فقط بل امتد لاستيراد البذور والمبيدات والأسمدة من الكيان الصهيوني، وفضلا عما في ذلك من تغيير وعبث بالسلالات الزراعية المصرية، فقد كشف تقرير للشبكة الدولية لتأثير المبيدات، أن وزارة الزراعة المصرية استوردت من شركات إسرائيلية 12 نوعا من المبيدات الزراعية التي تتسبب في إصابة الإنسان بالسرطان والعقم، وتشوه الأجنة.[4]

أما بالنسبة للتأثيرات على المستويين الاجتماعي والثقافي فأحدثت عملية السلام المصرية الصهيونية العديد من التداعيات على مصر، ومن أهم الآثار على المستوى الاجتماعي فقد نشرت صحيفة الأسبوع المصرية المستقلة تقريرا مهما عن المصريين العاملين في إسرائيل جاء فيه "لعلّ نزوح الآلاف من الشباب المصري للعمل في إسرائيل بل والزواج من الإسرائيليات هو أحد أهم وأخطر هذه القضايا على الإطلاق... الإحصاءات المتوفرة عن عدد المصريين العاملين بإسرائيل تؤكد أنهم يتراوح عددهم ما بين

[1]– ينظر إلى الملحق رقم (08)، ص 119.

[2]- Mohammed Abdul Rahman BaniSalameh and others, The Camp David Accords: Lessons and facts, The Arab Jornal For Arts, (Vol,09), (No,2A), 2012, pp 49-53.

[3]– فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص ص 41–42.

[4]– محمود عبده، المرجع السابق، ص ص 21–22.

عشرة آلاف (10) وخمسة عشر (15) ألفا"، في حين أكدت الدكتورة ميرفت التلاوي أمين عام المجلس القومي للمرأة أن أربعة عشر ألف شاب مصري تزوجوا من إسرائيليات وأنجبوا منهن أطفالا يحملون الجنسية الإسرائيلية وفقا للقوانين الإسرائيلية ويحملون الجنسية المصرية بموجب القانون المصري.[1]

وتقول صحيفة الأسبوع:" هل يمكن أن تشكل هذه الأعداد من المصريين العاملين بإسرائيل والمتزوجين من إسرائيليات التربة الخصبة لإفراز جواسيس جدد خاصة وأنه خلال السنوات الأخيرة فقط تم القبض على تسع شبكات تجسس تعمل لصالح إسرائيل"، ووجود هذا العدد الهائل من المصريين في الكيان الصهيوني يعتبر بلا شك فرصة سائحة أمام الموساد الإسرائيلي لاستخدام البعض منهم في التجسس داخل مصر.[2]

من انعكاسات التطبيع أيضا انتشار المخدرات بشكل كبير بين فئات المجتمع كلها،[3] وتورط المخابرات الإسرائيلية في تهريب المخدرات لمصر، وغزو سوق المخدرات بالأصناف الفتاكة التي تدمر الشباب المصري، كما حدث في الثمانينيات من القرن الماضي، حين غزا مخدر الهيروين مصر بكميات كثيفة وكشفت أجهزة الأمن المصرية عن الدور الإسرائيلي في ذلك.[4]

أما على المستوى العلمي فكان التعاون البحثي تجسساً أكثر منه تعاوناً بحثياً، والواقعة التي حدثت سنة 2010م تؤكد ذلك، حيث كشف محمد السعدني رئيس "مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية" السابق في حوار صحفي عن تشجيع وزير التعليم العالي المصري "هاني هلال" لاشتراك الهيئات العلمية بالمدينة في أبحاث علمية تكنولوجية مع جهات علمية إسرائيلية، رغم أن المدينة تتمتع بتفوق علمي واضح عن تلك الجهات الإسرائيلية، ولا تحتاج الشراكة معها، وفي دلالة عن نواياها الحقيقية الغير علمية لتلك الجهات، يؤكد السعدني أنها طلبت أسماء الباحثين الموجودين في المدينة والتاريخ العلمي والوظيفي والبحثي والتكنولوجي لهم، ومعلومات عن الأجهزة والمشروعات الموجودة، وخطورة ذلك تكمن فيما تحتويه مدينة مبارك من أسرار علمية تندرج تحت بند الأمن القومي المصري.[5]

---

[1]– رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص 1564.

[2]– رفعت سيد أحمد، المرجع نفسه، ص 1565.

[3]– عادل عامر، آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، www.wata.cc، نشر يوم 2011/01/22، على الساعة: 05:48، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/18، على الساعة: 14:49.

[4]– محمود عبده، المرجع السابق، ص 27.

[5]– محمود عبده، المرجع نفسه، ص 26.

أما على المستوى الثقافي فيتضح من الإصرار الصهيوني على التطبيع الثقافي أنه الميدان المؤهل والقادر على تلويث الفكر العربي والثقافة الشعبية الوطنية، وضخ المفاهيم المشوهة لقيمه ومبادئه والشخصية القومية،[1] وقد لاحظ قادة الكيان الصهيوني أن مقاومة الشعب المصري للتطبيع بدأت في الثقافة أولا لتنتقل إلى بقية مجالات الحياة، فكانت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية هي أولى هيئات المجتمع التي تصدت للتطبيع، ثم جاء الرفض الشعبي وصدّ جميع المنافذ لمنع التغلغل الصهيوني، مما جعل الدولة المصرية تحرص على سلام بارد مع الكيان إرضاءً للشعب المصري.[2]

فقد كانت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية من أول اللجان التي تصدت للتطبيع مباشرة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الصهيونية، حيث تأسست في 02 أفريل 1979 أي بعد أيام فقط عقب التوقيع، حيث شكلت المعاهدة من وجهة نظر أعضاء اللجنة تهديدا للثقافة القومية المصرية، واعتبرت الارتباط المصري الصهيوني الأمريكي ارتباطا يستهدف وقف التنمية المستقلة في مصر، ويشكل بالتالي تهديدا للثقافة المصرية، كما اعتبرت اللجنة أن التصدي لهذا الارتباط جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية ومن مواجهة الصراع العربي الصهيوني، كما كان من أسبقيات عمل اللجنة هو التصدي للتطبيع في مجالات الثقافة والإعلام والتعليم والتعاون الفني، كما ساهمت في مواجهات فكرية وجماهيرية مع أشكال العدوان على القيم والمواقع الثقافية.[3]

كما قام الكثير من المصريين بمقاطعة الأحداث الثقافية الصهيونية وانتقاد المصريين الذين يقومون بالتطبيع الثقافي مع إسرائيل، إذ رفض وزير الثقافة المصري فاروق حسني لمدة 22 سنة زيارة الكيان الصهيوني وهدد بحرق أي كتب إسرائيلية يجدها في مكتبة الإسكندرية، وفي كل عام يرفض منظمو مهرجان القاهرة السينمائي السماح لإسرائيل بالمشاركة في هذا الحدث، لكن لا توجد قوانين تمنع التطبيع الثقافي بين مصر والكيان الصهيوني.[4]

---

[1]– عدنان أبو عامر، التطبيع الثقافي.. الأهداف والشواهد والتعثر، الفكر السياسي، (مج،12)، (ع،39)، سبتمبر 2010م، ص 206.

[2]– معن بشور، السلام والتطبيع الثقافي، المستقبل العربي، (مج،19)، (ع،209)، جويلية 1996م، ص 06.

[3]– لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية: من مواجهة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة، أدب ونقد، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، (مج،08)، (ع،75)، نوفمبر 1991، ص ص 111-112.

[4]- Mohammed Abdul Rahman BaniSalameh and others,Ibid, p 57.

مما ساهم في ظهور الكثير من المثقفين المصريين ممّن ينادون بضرورة التطبيع، وقد يكون لديهم مبرراتهم كالتعرف على المجتمع الإسرائيلي، ومحاولة التأثير فيه، أو مساندة معسكر السلام في داخله،[1] وهنا تتجلى تداعيات التطبيع، في تقبل بعض النخب للتطبيع وتبادلهم الزيارات واللقاءات والمؤتمرات والمهرجانات نحو الكيان الصهيوني، وكذلك استخدام مصطلحات صهيونية بدل التسميات العربية، ومثال ذلك "إسرائيل" بدلا من فلسطين المحتلة، و"أورشليم" بدلا من القدس، و"حائط المبكى" بدلا من حائط البراق، "العمليات الانتحارية" بدلا من العمليات الاستشهادية، "الإرهاب" بدلا من المقاومة.[2]

وفي هذا الصدد يذكر عدنان أبو عامر[3] أن الخطاب العربي أصبح يتسم بنبرة استعطافية توحي وكأن الطرف الصهيوني هو صاحب الحق، كما يختصر الخطاب في حدود الضفة الغربية والقطاع كحد أقصى، متجاهلا الحق في فلسطين كاملة، كذلك أصبحوا يتحدثون عن إعادة الانتشار بدلا من الانسحاب ووقف الاستيطان بدلاً من إزالته، ولم تعد تستخدم كلمة العدو الصهيوني، وتردد الألسن دون وعي المسميات الإسرائيلية لكثير من الأماكن العربية.[4]

كذلك من التداعيات الثقافية فقد انطلق في أعقاب زيارة السادات للقدس طرح ثقافي يتعلق بهوية مصر، والدعوة إلى حيادها بتراثها الحضاري العريق، مع رفض القومية العربية، على أساس أنها دعوة عنصرية من ناحية، ومن ناحية أخرى أن لمصر قوميتها المصرية المنفردة، وأصبح المجتمع المصري يواجه أكثر من قضية (حياد مصر، مسألة القومية العربية وهوية مصر) وصار الحوار حول تلك القضايا محتدما، وبشكل خاص بعد توقيع معاهدة السلام وبدء الدول العربية في مقاطعتها.[5]

حيث انعكس التطبيع على الهوية العربية داخل مصر، إذ شهدت خلال الفترة التالية لعام 1977 بعض الخلل في مكونات الهوية العربية، وكانت القطاعات الشعبية أكثر تضررا من ذلك واهتزت قناعاتهم في انتمائهم العربي، حيث روجت أجهزة الإعلام الرسمية لفشل العرب في حل معضلات مصر، ولأهمية الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في الصلح وعلاقات السلام، وبأنهما سيؤديان إلى حل هذه

---

[1]– عدنان أبو عامر،التطبيع الثقافي.. الأهداف والشواهد والتعثر، المرجع السابق، ص 212.

[2]– هزرشي بن جلول، السلام والتطبيع الثقافي، مجلة المفكر، (مج،01)، (ع،05)، 10/04/2019، ص 118.

[3]– عدنان أبو عامر: كاتب فلسطيني، عميد كلية الآداب، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأمة للتعليم المفتوح بغزة، متخصص في الشؤون الإسرائيلية، قام بترجمة العديد من الدراسات والأبحاث من اللغة العبرية إلى اللغة العربية. (ينظر إلى: عدنان أبو عامر، المعهد المصري للدراسات، https://eipss-eg.org، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/05، على الساعة: 10:13.)

[4]– عدنان أبو عامر، التطبيع الثقافي.. الأهداف والشواهد والتعثر، المرجع السابق، ص 207.

[5]– رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص 97.

المعضلات، وبالتالي قبولهما داخل النسيج الاجتماعي المصري الأمر الذي يهدد الانتماء العربي لمصر.[1]

وكانت هذه الصورة التي روج لها الإعلام ودعمها الجهاز الحكومي فرصة للكيان الصهيوني لضرب الثقافة المصرية، وعليه بدأت عمليات الغزو الثقافي والسياحي، وعقدت العديد من اللقاءات والمؤتمرات إلى أن تمّ توقيع الاتفاقية الثقافية في ماي 1980، وأنشئ المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة سنة 1982، والذي كان له هو الآخر أثر كبير في الثقافة المصرية من خلال علاقاته واتصالاته بالمؤسسات والهيئات العلمية والإعلامية والشعبية المصري، ومن خلال أبحاثه في الأصول العرقية للمجتمع المصري، وكيفية تفتيت مصر طائفيا، وفي تأثير السلام على العقل العربي وغيرها من الأبحاث التي تضرب في أصول الهوية المصرية، وبدأت نتائج ذلك تظهر في الدعوة للتركيز على فرعونية مصر، والدعوة إلى حياد مصر في مسألة الصراع العربي الصهيوني وانتزاع الهوية العربية من المصريين.[2]

ومن آثار التطبيع الثقافي أيضا على مصر وعلى الدول العربية كافة، نجد تطوير مناهج التعليم وعصرنتها لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وتبني سياسة تربوية محددة الأسس مع الرؤية الصهيونية للصراع العربي الصهيوني، غير أن المتفحص لمحتواها يرى بأن ذلك التغيير قد أحدث زلزالا قويا في الثوابت، وعلى هذا الأساس تمّ تقليص المقررات الخاصة بالقضية الفلسطينية، واختفت المصطلحات الخاصة بالصراع العربي الصهيوني، وركزت على الأهمية الاستراتيجية.[3]

من التداعيات المهمة أيضا على المستوى الثقافي محاولة خلط العقائد، ففي السنوات الأولى للتطبيع طرح السادات في 06 أوت 1980 فكرة مجمّع الأديان، التي تهدف إلى إقامة مجمّع يضم مسجدا إسلاميا وكنيسة مسيحية ومعبدا يهوديا[4]، وجاءت هذه الفكرة للسادات بعد زيارته لمدينة سانت كاترين التي تقع جنوب سيناء، بعد شهر من انسحاب الجيش الصهيوني منها في 19 نوفمبر 1979، ولاحظ وجود

[1]- أحمد رفعت محمد السيد، أزمة الهوية العربية والكيان الصهيوني قراءة في التجربة المصرية 1977-1986، شؤون عربية، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، (ع،48)، ديسمبر 1986م، ص ص 146-147.

[2]- أحمد رفعت محمد السيد، المرجع السابق، ص ص 147.

[3]- هزرشي بن جلول، المرجع السابق، ص 120.

[4]- رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص 98.

المسجد الفاطمي، وكنيسة القديسة كاترينا، وشجرة العليقة المعروفة بالشجرة المباركة، فقرر إنشاء مجمع للأديان بمنطقة وادي الدير كمعبد يهودي وكنيسة ومسجد،[1]

وأعلن عن فتح باب المساهمة في حوار الأديان، لكن الفكرة قبرت مع اغتيال السادات سنة 1981، وقد واجهت الفكرة اعتراضات فقهية إسلامية تتعلق بتناقض مفهوم إقامة المجمع مع اعتبار رسالة الإسلام خاتم الرسالات.[2]

المبحث الثاني: على المستوى الإقليمي.

إن عملية التطبيع التي قامت بها إسرائيل مع مصر كان لها العديد من الانعكاسات سلبية وأخرى ايجابية عليها وعلى المستويين العربي والفلسطيني وهذا ما سنوضحه في المبحث الآتي بالتفصيل.

المطلب الأول: على الكيان الصهيوني:

لقد اقتنع الإسرائيليون بأن الاعتراف العربي بكيانهم، سيخلق طريقة جديدة للتعامل مع الأطراف المطبعة، لذلك ركزت دبلوماسية إسرائيل على مصطلحات الشراكة والمصالح المتبادلة، مما يعكس إمكانية تحقيق السلام والتعاون المتبادل،[3] وهذا ما قامت به مصر فبعد اعترافها بالكيان الصهيوني اكسب هذا الأخير الشرعية الكاملة في تواجدها بالمنطقة العربية، إذ تنظر إلى معاهدتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام على أنها الورقة الرابحة وأساس أمنها القومي.[4]

كان الهدف الذي ترمي إليه إسرائيل وهو تجزئة التسوية، أي محاولة إبرام اتفاق مع الأطراف العربية التي ترى فيها الخطر، وبذلك تكون هذه التسوية هي الوسيلة التي تجزأ الصف العربي وذلك بدلا من أن تتعامل مع الأطراف المتكافئة والمتضامنة جميعا، لقد استطاعت إسرائيل بموجب الاتفاقيات حق المرور

[1]– آية السيد، بالفيديو والصور–استراحة "السادات" بسانت كاترين.. تاريخ سقط من حسابات المسؤولين، موقع مصراوي www.masray.com، نشر يوم 2018/10/16 على الساعة: 11:13، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/03، على الساعة: 16:56.

[2]– رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، ص 98.

[3]– بهاء الدين عبد ربه خلف الله، تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، (مج،01)، (ع،01)، (د.ت)، ص 214.

[4]– لبنى علي حسن دار سلامة، الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013، ص 61.

بحرية في القنوات المائية (السويس، خليج العقبة ومضيق تيران)، إضافة إلى حرية الملاحة في الموانئ المصرية والطيران ضمن الحدود الجوية في سيناء.[1]

من ناحية أخرى ألغت مصر المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل، ذلك باعتبار المقاطعة أحد العوائق للعمل المشترك من أجل علاقات سلام متبادل،[2] وبهذا فتح لهذه الأخيرة الفرصة لإقامة العلاقات الاقتصادية في شتى مجالاته (الصناعة والتجارة والزراعة)، وبذلك فَتحْ الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية.[3]

تمكنت إسرائيل من فتح عدة مكاتب للشركات إسرائيلية في القاهرة ومن بين هذه الشركات نذكر، نستلة وهي شركة مختصة في توزيع وتصنيع المنتجات الغذائية، أيضا مطعم وكافيه ستار بكس (Starbucks) إذ يعد من أشهر الشركات الإسرائيلية في مصر، أيضا شركة جويا فودز (Goya foods)، من أشهر الشركات الإسرائيلية في مصر والتي يساهم اقتصادها في تكبير المستوطنات على الأراضي الفلسطينية[4]، وقد صدرت إسرائيل لمصر سلعا تقدر قيمتها مليون دولار، كما ناهزت قيمة الواردات البترولية الإسرائيلية من مصر 490 مليون دولار خلال العام الأول من التطبيع[5].

لقد حققت إسرائيل مكاسب عسكرية وإستراتيجية من خلال عزل مصر عسكريا في مجال الصراع العربي الإسرائيلي فمن خلال نصوص المعاهدة ألغت أي دور عسكري يمكن أن تقوم به مصر ضد إسرائيل، ومثال ذلك عندما قدم مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء المصري تصريحًا بأن مصر ستقدم المساعدة لسوريا فيما أرادت تحرير الجولان بالقوة، وفور إدلاءِ مصطفى خليل بتصريحه أَبدتْ إسرائيل رَدَّاتْ فعل عنيفة، حيث أرسل بيغن احتجاجًا رسميا للرئيس أنور السادات، وبذلك قامت الحكومة المصرية بالتراجع عن أقوال مصطفى خليل،[6] وبهذا نستطيع القول أن إسرائيل كسِبت من معاهدة السلام أكثر من مصر.

---

[1]– أحمد وافي، المرجع السابق، ص ص 271–272.

[2]– بهاء الدين عبد ربه خلف الله، المرجع السابق، ص 215.

[3]– غسان حمدان، المرجع السابق، ص ص 122–123.

[4]– الشركات الإسرائيلية في مصر، https://shbabbek.com، نشر يوم: 2021/05/18، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/06/07، على الساعة: 21:27.

[5]– عاطف السيد، المرجع السابق، ص 212.

[6]– رياض الأشقر، المعاهدة المصرية–الإسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية والعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، ص ص07–08.

أيضا من انعكاسات عملية التطبيع الموقعة بين الطرفين على إسرائيل هو أن مصر أصبحت حليفا استراتيجيا لإسرائيل، ويتضح هذا جليا في عهد مبارك، الذي ضمن الاستقرار الأمني لإسرائيل وتمّ تقليص ميزانية الأمن وخفض عدد الجيش الإسرائيلي[1].

وفي ظل السلام المزعوم تمكنت إسرائيل من تقوية ترسانتها العسكرية، إذ تعد الصناعات العسكرية أهم دخلها القومي، فقد احتلت عام 2014 المرتبة السادسة بين الدول المصدرة للأسلحة والذخائر[2].

ومن بين المكاسب الإسرائيلية في مجال السياحة أنها سيطرت على الأماكن السياحية في سيناء واستغلت هذه المناطق لخدمة مصالحها الاقتصادية، لتصبح إسرائيل مركز سياحي الأكبر في المنطقة لامتلاكها مقومات جيدة للسياحة التاريخية والدينية والطبيعية[3].

وجدت إسرائيل الساحة فارغة _لا أحد يعارضها_ لبناء المستوطنات وتهجير المزيد من اليهود للأراضي الفلسطينية[4]، فقد ازدادت أعداد المستوطنين بنسبة 42% منذ عام2010 وفي نهاية عام2020 زاد عددهم بنسبة 435% في الضفة الغربية، فإسرائيل تقدم العديد من الامتيازات مثل خفض أسعار الأراضي، حتى أنها تشجع على نهب الأراضي الفلسطينية الزراعية والرعوية على وجه الخصوص[5].

إن من انعكاسات التطبيع التي تعود بالإيجاب على الكيان الصهيوني أن أصبح يتصرف في سيناء كما يحلو له حيث بدا يعد الخطة لتهيئة سيناء كوطن بديل للفلسطينيين وهذا في إطار صفقة القرن، باعتبار سيناء قليلة السكان بالمقارنة مع قطاع غزة المكتظة، كما تريد أيضا توطين المهاجرين اليهود القادمين من أنحاء العالم، يكون فيها قطاع غزة قد توسع جغرافيا لحدود مدينة العريش المصرية ومن أهم هذه المشاريع، مشروع البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين الذي قدمها مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق "غيورا أيلاند" (Giora Eiland)، وبموجب هذا المشروع يتنازل الفلسطينيون عن مساحة الضفة الغربية أي ما يعادل سبعمائة وعشرون كم² (720)، وهذه المساحة تضم الكتلة الاستيطانية المحاذية

---

[1]– باسم القاسم، ربيع الدنان، المرجع السابق، ص 380.

[2]– وديع عواودة، إسرائيل سادس دولة مصدرة للسلاح في العالم، موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.com، تم الاطلاع يوم 2022/04/15، على الساعة: 22:24.

[3]– حسن خزعل مهدي كهية، المرجع السابق، ص 98.

[4]– ناصر بن حمد الفهد، التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين، (د.ن)، الرياض، 2002، ص 38.

[5]– عبد الرؤوف أرناؤوط، أعداد المستوطنين بالضفة، https://www.aa.com.tr، تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/16، على الساعة 12:58.

لحدود عام 1967، حيث تقتطع سبعمائة وعشرون كم (720) من أراضي سيناء المحاذية لقطاع غزة وهي عبارة عن مستطيل ضلعه الأول أربعة وعشرون (24) كم يمتد بطول ساحل البحر الأبيض المتوسط من مدينة رفح غربا وحتى حدود مدينة العريش وأما الضلع الثاني فيصل طوله إلى ثلاثين كم (30) من غرب معبر كرم أبو سالم ويمتد جنوبا بموازاة الحدود المصرية الإسرائيلية، ولتعويض مصر عن الأراضي التي ستتنازل عنها، ستتنازل إسرائيل عن سبعمائة وعشرون كم² (720) ، من الأراضي بمنطقة وادي فيران جنوب صحراء النقب لمصر، وفي المقابل يتنازل الفلسطينيين عن جزء من أراضي الغور التي تشترك مع الأردن في الحدود[1].

لقد دعمت القاهرة صفقة القرن وذلك عندما خصصت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي تسعة (09) مليار دولار لمصر، مقابل أن تسمح هذه الأخيرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء[2].

ومن هذا المنظور نرى بأن مصر وافقت على صفقة القرن المقترحة من ترامب وتسعى من أجل كسبها في المجال الاقتصادي.

المطلب الثاني: على القضية الفلسطينية والدول العربية:

أثر التطبيع المصري الصهيوني بداية على القضية الفلسطينية بشكل كبير وواضح، حيث أصبحت مصر تطبق سياسة الكيان الصهيوني حرفيا باعتبارها لاعب رئيسي في الشأن الفلسطيني طوال عهد حسني مبارك، فقد حقق هذا الأخير ما لم يحقق السادات، وشكل حسني مبارك مصلحة لإسرائيل لما قدمه من تسهيلات خدمة للاستراتيجية التوسعية الإسرائيلية، ويتضح ذلك من خلال تتبع المواقف المصرية من الأحداث التي مرت بها المنطقة وخاصة من الصراع العربي الصهيوني[3].

واتسمت العلاقات المصرية الصهيونية بترجيح السلام وفق الإرادة الإسرائيلية على العرب حيث منح عهد حسني مبارك لإسرائيل قدا كبيرا من الاستقرار النفسي والأمني، بداية باتفاق أوسلو الذي أحدث شرخا كبيرا على المستوى الفلسطيني الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، والذي

---

[1]– إبراهيم محمود حبيب، سيناء في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، معهد المصري للدراسات، 15مارس2019، https://eipss-eg.org، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/03، على الساعة: 23:03، ص ص07–08.

[2]– عمروش عبد الوهاب، صفقة القرن: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (مج،09)، (ع،01)، 2021/05/23، ص ص 788–789.

[3]– سلمان علي، حسين العزي، الدور المصري في الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، دراسات دولية، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، (مج،2017)، (ع،70)، 30 سبتمبر 2017، ص ص 181–186.

لعبت فيه مصر دورا كبيرا من حيث ترتيب اللقاءات بين الطرفين فقد بذلت مجهودا كبيرا في الفترة ما بين 1990_1993، من اجل التوصل إلى إبرام اتفاق سلام، وقد رتبت مصر عدة لقاءات سرية بين (م.ت.ف) وإسرائيل، والتي رتبها أسامة الباز مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، وحضر أيضا ياسر عرفات ويوسي ساريد (Yiussi Sarid) المقرب من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين (Isaac Rabin)[1].

توصلت أطراف الاتفاق إلى الإعلان عن مبادئ اتفاق أوسلو (بالعاصمة النرويجية أوسلو)، وتم التوقيع في واشنطن 13سبتمبر 1993 اعترفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل، بالمقابل ستعترف إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني[2]، ومن القواعد التي ارتكز عليها الاتفاق، الاعتراف المتبادل بالحقوق الشرعية لكلا الجانبين، التسوية السلمية عادلة ودائمة، وتقوم هذه التسوية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، أيضا تطبيق بنود الاتفاقية بالتدريج[3].

وفي 04_05_1994 وقع أول اتفاق ناجم عن اتفاق اوسلو سميَّ بإعلان المبادئ و تمَّ في القاهرة وهو اتفاق بشان قطاع غزة ومنطقة أريحا لتنظيم المسؤوليات والصلاحيات من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى السلطة الفلسطينية، لكن إسرائيل بقيت مصرة على إبقاء السلطات والمسؤوليات التشريعية والقضائية والتنفيذية وفي28_09_1995 قامت إسرائيل بوضع خطط جغرافية جديدة في الاتفاقية الإسرائيلية–الفلسطينية، واعتبرت هذه الاتفاقية الأساس الذي بنت عليه إسرائيل علاقاتها مع السلطة الفلسطينية، حيث جرى تقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق (أ و ب، ج) بحسب الكثافة السكانية، فالمنطقة "أ" والتي تتكون من مدن رئيسية وتضم كثافة سكانية عالية منحت السيطرة المدنية والعسكرية الكاملة للسلطة الفلسطينية، المنطقة "ب" لها كثافة سكانية متوسطة منحت للسلطة الفلسطينية السيطرة المدنية أما الأمنية فبقية مشتركة بينهما، أما المنطقة "ج" فقد كانت اكبر من حيث المساحة واقل كثافة

[1]–خضر العبد مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية–الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية(1978–1993)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 177.

[2]– جورج المصري، غزة أريحا..تسوية مستحيلة، ط1، مركز الحضارة العربية، جيزة، 1995، ص ص 19–20.

[3]– رولا سرحان، نصوص اتفاقيات أوسلو وفشل التطبيق 1993–2000، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005–2006، ص21.

من حيث السكان, احتفظت إسرائيل بالسيطرة المدنية والأمنية ما عدا السكان الفلسطينيين فيها والذين تم إلحاق شؤونهم المدنية للسلطة الفلسطينية[1].

أحدث اتفاق أوسلو تصدعا كبيرا داخل الوحدة الفلسطينية، فقد انقسم الوحدة إلى تيارين الأول كان منظمة التحرير الفلسطينية والذي تقوده حركة فتح والثاني يمثل الفصائل المعارضة الفلسطينية وتقوده حركة حماس، ونتيجة لهذا الانقسام الذي حدث داخل فلسطين أصبحت إسرائيل تتحكم بكل ما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة فقد أصبح وجود منظمة التحرير الفلسطينية رمزيا ليس أكثر[2].

وقد زادت مكانة مصر في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصراع، وذلك من خلال دعمها لعملية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني وتمسكها بالخيار التفاوضي لإنهاء الصراع وعدم الدخول في الحروب، وأسهمت في خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، إلى جانب موقفها المحايد المنحاز لصالح إسرائيل من الانتفاضات المستمرة للشعب الفلسطيني والحروب التي شنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني منذ سنة 2007 حيث كان لمصر دور فعال في مقاومة الفلسطينية سواء من خلال إغلاق المعابر أو إغلاق الأنفاق لمنع وصول الأسلحة، من خلال قيام النظام المصري في عهد مبارك بهدم أكثر من مائة وستون (160) نفق على الحدود مع قطاع غزة[3].

لقد اتضح جليا بأن اتفاق أوسلو كان الخطأ الأكبر الذي ارتكبته منظمة التحرير الفلسطينية، فلا دولة أقيمت ولا القدس تحررت، والأهم من ذلك بقي اللاجئون بلا عودة لموطنهم، بالمقابل أصبحت الأرض الفلسطينية كالكعكة في يد إسرائيل تُقسمها كما تشاء وتفعل بها ما تشاء.

[1]– علي الجرباوي، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين المفهوم وصلاحية النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع،114)، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع2018، ص 57.

[2]– سعيد جميل تمراز، اتفاق أوسلو–والمأزق الفلسطيني، https://www.aheuar-org، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/04، على الساعة: 21:15.

[3]– سلمان علي، حسين عزي، المرجع السابق، ص 182.

ففي 28 أفريل 2000 اندلعت الانتفاضة الثانية على الأراضي الفلسطينية وكان سببها زيارة أرييل شارون[1](Ariel Sharon) المسجد الأقصى إضافة إلى تصريحه حول بقاء الحرم القدسي منطقة إسرائيلية، نتيجة لذلك عمَّت مظاهرات رفضا لهذه الزيارة، فشهدت مدينة القدس مواجهات عنيفة، امتدت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعتبر الشهيد محمد الدرة (11) عاما رمزَ انتفاضة الأقصى، وما كان على حسني مبارك إلا أن قام بالدعوة لاتفاق سلمي في شرم الشيخ حضره ياسر عرفات وإيهود باراك(Ehud Barak) رئيس الوزراء الإسرائيلي وبيل كلينتون(Bill Clinton) الرئيس الأمريكي، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، حيث تلخص اللقاء إيقاف المواجهة بين الطرفين وسحبت إسرائيل قواتها من المناطق التي استولت عليها في الضفة الغربية.[2]

لم يتوقف شارون (Sharon) عن محاولاته في بناء المشاريع في فلسطين وها هو يقترح بناء الجدار العازل في الضفة الغربية سنة 2002 وأعلن رسميا عن قراره حول بناء الجدار في 16 مارس 2003، على امتداد الأغوار بطول حيث 300كم، يمتد من جبال (جلبوع) شمال الأغوار حتى جنوبي جبل الخليل مرورا بشرقي مدينة القدس[3]، لم يبد حسني مبارك أي ردة فعل تجاه هذا الفعل الشنيع إلا أن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى صرح بأنه من العبث التحدث عن السلام في الوقت التي تواصل إسرائيل فيه بناء الجدار، وان هذا العمل غير قانوني[4].

وفي سنة 2008 قامت إسرائيل بقصف قطاع غزة ذلك بعد أن فرضت حماس سيطرتها على غزة سنة 2007 وقد أدى العداء بين حماس وإسرائيل إلى حرب في غزة وسميت بعملية الرصاص المصبوب،[5] وفي هذا الموقف اتسم الدور المصري بالحياد السلبي فقامت بغلق معبر رفح أمام الفلسطينيين كما

---

[1]– شارون أرييل: ولد أرييل صمويل مردخاي شرابير المعروف بأربيل شارون في27فيفري1928، تولى منصب قائد في الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه عام 1998 وشارك في حرب 1948، وأصبح جنرال 1967، عمل مستشارا أمينا لرئيس الوزراء إسحاق رابين، عمل وزير للدفاع في حكومة مناحيم بيغن وأشرف على حرب لبنان 1982تولى رئاسة الحكومة عام 2001 لغاية 2006، حيث أصيب بجلطة ودخل في غيبوبة لمدة (08) سنوات إلى أن توفي يوم 2014. (للمزيد ينظر: اريل شارون، https://www.aljazeera.net، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/05، على الساعة: 19:30.)

[2]– وصال الطناني، العلاقات المصرية الفلسطينية: التحولات والمتغيرات، https://eipss-eg.org، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/04، على الساعة: 22:37.

[3]– محمد غازي محمد إبراهيم، الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2009، ص 16.

[4]– صبحي يوسف، الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر، (مج،12)، (ع،01)، غزة، 2010، ص 377.

[5]– دروس من حروب إسرائيل في غزة، متوفر على https://www.rand.org، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/05، على الساعة: 13:30، ص 03.

واجهتهم السلطات المصرية بالعنف وتم تفرقتهم وإبعادهم عن البوابة، كما امتنعت مصر من حضور مؤتمر القمة العربية التي تم عقدها في الدوحة لوقف الحرب في قطاع غزة[1].

أثر التطبيع المصري على القضية الفلسطينية أيضا من خلال تجزئة السلطة السياسية في فلسطين، عبر التركيز على حالة الخلاف الموجودة بين السلطة الموجودة في قطاع غزة والسلطة الموجودة في الضفة الغربية لجعلهما كيانين منفصلين عن بعضهما البعض وغير متحدين حتى تتمكن إسرائيل من السيطرة على حركة حماس وعندما نجحت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 تجلت تلك الرؤية الصهيونية بشكل كبير[2].

حيث اعترفت بحكومة الطوارئ التي شكلها وزير المالية الفلسطيني سلام فياض في 17 أوت 2007 مع مجموعة من التابعين لحركة فتح الأمر الذي جعل السلطة والشعب ينقسم بين حكومة حماس حكومة فتح ويكمن الأثر في تدعيم مصر بقرار الكيان الصهيوني عبر اعترافها بحكومة سلام فياض واعتبار محمود عباس الرئيس الشرعي لكل الفلسطينيين، وأعلن الكيان الصهيوني قطاع غزة كقطاع معادٍ لها، وخلال عملية الرصاص المصبوب سنة 2008 والتي كانت العملية الأعنف على الإطلاق لاستخدام الكيان الصهيوني أسلحة محرمة دوليا على الشعب الفلسطيني وقتل آلاف الشهداء وخلفت العديد من الجرحى، دعمت مصر الكيان الصهيوني في هذه الحرب وفي جرائمها حيث منعت سكان قطاع غزة من العبور عبر معبر رفح الذي كان المتنفس الوحيد لكن تراجعت فيما بعد لكن في وقت متأخر وطلبت إنهاء وقف إطلاق النار من الطرفين[3].

إن من انعكاسات السلام المصري مع الكيان الصهيوني أن تراجعت العلاقات بين مصر وفلسطين ويتضح ذلك مع حركة حماس حيث عرفت العلاقة بينها وبين مصر عدم الاستقرار والتذبذب بين توتر كاد أن يصل إلى القطيعة وبين هدوء وتواصل فيما بينهما، ففي 2011 كانت العلاقة مع حسني مبارك متوترة وأعربت الحركة عن ابتهاجها لثورة يناير بعد الإطاحةِ بحكمهِ، أما في مرحلة الرئيس المنتخب محمد مرسي فقد تعززت العلاقات بين حماس والقاهرة وتم فتح معبر رفح أمام حركة المسافرين من والى قطاع غزة، حيث كانت هناك علاقة متينة بين حماس وحكومة مرسي، لكن العلاقات ما لبثت أن عادت

[1]- وصال الطناني، المرجع السابق.

[2]- سلمان علي، حسين عزي، المرجع السابق، ص 182.

[3]- سلمان علي، حسين عزي، المرجع نفسه، ص 183.

إلى توتر مرة أخرى وذلك بعد الانقلاب العسكري الذي قاده السيسي ضد مرسي وأضحت العلاقة بصورة أسوء من قبل فقد تم غلق الأنفاق بين غزة وسيناء 2014، وأعلن القضاء المصري بأن حركة حماس هي حركة إرهابية في 2015، إلا أن العلاقات عادة لمجاريها وأصبحت مرتبطة بالمصالح فقط[1].

ومن انعكاسات صفقة القرن التي يعد لها الكيان الصهيوني بالتواطئ مع مصر هو تصفية القضية الفلسطينية وذلك من خلال إخراج الفلسطينيين من بلادهم وبناء مستوطنات داخل سيناء وهذا بموافقة السيسي، حيث صرح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب (Donald trump) أمام الجمعية الصهيونية (إيباك) بأن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قاما بشراء سيناء من السيسي من أجل ترحيل الفلسطينيين إليها وبناء الدولة الفلسطينية وبقاء دولة إسرائيل وان المكان الأمثل لإقامتها هي نصف سيناء، كما ذكر تقرير نشر في صحيفة ألمانية فرانكفورت العلمانية تسايتونغ (Frankfurter Allgemeine Zeitung)، إن إقامة دولة فلسطينية في سيناء بدلا من الضفة الغربية وقطاع غزة يمثل أساس صفقة القرن[2].

وهذا ما يؤكد أيضا تصريح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني في 09 جانفي 2018 الذي يوضح فيه ذلك قائلا: أن مقترحات ما يعرف بصفقة القرن تهدف لتصفية القضية الفلسطينية وذلك من خلال تبادل أراضٍ، بعد أن يتم توسيع قطاع غزة على حساب سيناء، أيضا تصريح الوزير الإسرائيلي أيوب قَرَّا (Ayoub Kara) الذي صرح قائلا "أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald trump) يتبنيان ما قال أنها خطة الرئيس المصري لإقامة دولة فلسطينية في غزة وسيناء"، ويمكن القول أن مسالة توسيع غزة جنوبا على حساب سيناء باتت شبه حتمية في المخطط الأمريكي الصهيوني حتى وان لم يرد ذكرها صراحة في نصوص وبنود صفقة القرن التي يتم التسويق لها[3].

أما بالنسبة لتأثير التطبيع المصري الصهيوني على العرب فكان أول تأثير بعد الزيارة التي قام بها السادات للقدس سنة 1977 حيث تسبب ذلك في انقسام الدول العربية إلى مجموعات معارضة ومؤيدة

---

[1]– عدنان أبو عامر، مثلث العلاقات بين مصر وحماس وإسرائيل، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، https://eipss.eg.org، نشر يوم17جوان 2019، تم الاطلاع عليه يوم2022/06/05، على الساعة: 14:53، ص 02–03.

[2]– محمد أبو سعدة، سيناء وصفقة القرن: قراءة في التسريبات، المعهد المصري للدراسات، https://www.eipss-eg.org، نشر يوم 2019/05/24، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06، على الساعة: 11:00.

[3]– محمد أبو سعدة، سيناء وصفقة القرن، المرجع نفسه.

ومجموعة محايدة، فالدول التي عارضت هذه المبادرة هي الجزائر وليبيا وسوريا واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية وعقدت هذه المجموعة اجتماع في طرابلس الليبية في بداية ديسمبر 1977 وتم تكوين ما يسمى بالجبهة القومية للصمود والتصدي، فقررت هذه الأخيرة تجميد العلاقات مع مصر وفي المقابل قامت مصر بسحب سفرائها من دول هذه المجموعة[1].

وثاني تأثير كان بعد توقيع مصر لاتفاقية السلام فقد عقد في بغداد قمة عربية وتم فيه استبعاد مصر من الجامعة العربية[2]، وتم بذلك تعليق عضوية مصر من الجامعة العربية في نوفمبر 1978، تلاها قطع العلاقات العربية بعد توقيع معاهدة السلام 26 مارس 1979، وهذا جاء بقرار الدول العربية عدا عمان والصومال والسودان، وأصدرت الجامعة بيان بان يكون مقرها الرسمي في تونس وعين الشاذلي القليبي أمينا عاما عليها، حتى عام 1990 حين عاد مقر الجامعة إلى القاهرة وأصبح عصمت عبد المجيد أمينا عاما للجامعة العربية[3]، وقررت بعض الدول أخرى تأييد السلام وتطبيع العلاقات كانت كدولة المغرب، والمجموعة الأخيرة التي بقيت على حياد ولم تبدي أي رأي هي السعودية والأردن وباقي دول الخليج عدا اليمن المعارضة[4]، كما قامت الدول العربية بحملات مقاطعة واسعة لمصر على مستوى العالم احتجاجا على قرار التطبيع[5].

نجحت مبادرة السلام المصرية مع الكيان الصهيوني في خرق التضامن العربي الذي لم يستطع الصمود أمام ذلك، وخرجت مصر من المسرح العربي، وعزلت عن دورها القيادي للدولة العربية، لم تُنه معاهدة السلام المصرية الصهيونية الصراع العربي الصهيوني ولم تحقق السلام في منطقة المشرق العربي، ولم تحل القضية الفلسطينية بل زادت الطين بِلة، بحيث اعترف بعض الفلسطينيين بسبب ذلك

---

[1]– عبد السلام كمون، اتفاقية كامب ديفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية–المصرية، مجلة رفوف، (ع،11)، جامعة أدرار، مارس 2017، ص 239.

[2]– وليام كوانت، الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد 10 سنوات، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، 1989، ص 18

[3]– سكاي نيوز عربية، قطع العلاقات..سوابقعربية تحفظها الذاكرة، https://skynewsarabia.com، تم الاطلاع عليه يوم2022/04/21، على الساعة: 13:09.

[4]– عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 241.

[5]– عبد الكريم طارق عبد الكريم، تأثير اتفاقية السلام وسياسة التطبيع على واقع القضية الفلسطينية(1978–2020)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021، ص 108.

بالكيان الصهيوني كدولة مستقلة وزادت أهداف الكيان الصهيوني التوسعية، وتصاعدت النزعة التطرفية لها وتزايدت سطوة الولايات المتحدة الأمريكية وتفاقم العجز العربي[1].

من الآثار أيضا أنه بعد توقيع معاهدة السلام بين الطرفين وتحييد الكيان الصهيوني لمصر من الصراع العربي الصهيوني، أصبح الكيان الصهيوني يجول في منطقة المشرق العربي كما يحلو له وينتزع أراض من الدول العربية دون تدخل واضح من مصر، ويتضح هذا عندما قام باحتلال الجولان في 24 سبتمبر 1981 وأعلن ضمها لممتلكاته، فالجولان تأتي بالمرتبة الثانية من الناحية الاستراتيجية الإسرائيلية بعد القدس وقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ، لتميز هضبة الجولان بقلة عدد السكان سهل على إسرائيل عملية الاستيطان حيث تهدف إلى توطين ما يوازي عدد سكان المنطقة أي ثلاثة عشرة (13) ألف، إضافة إلى قيامها بعمليات لزراعة مئة وعشرون (120) ألف دونم[2].

لم يخفف التطبيع المصري الصهيوني من سلوك العدوان للكيان الصهيوني إزاء العالم العربي، فقد تعامل هذا الكيان مع السلام مع مصر من زاوية تحييدها للقوة المصرية مما يعني إطلاق يدها أكثر في التعامل مع الأطراف العربية الأخرى ومن هذا المنطلق اتخذ التهديد الصهيوني بعد التطبيع أبعاد تصعيديه من خلال تعقب أي مصدر للقوة القائمة أو المتوقعة على امتداد العالم العربي كله انطلاق من تدمير المفاعل النووي العراقي في جوان 1981، إلى إعلان ضم هضبة الجولان السورية في ديسمبر 1981، وغزو لبنان في جوان 1982، وإحكام السيطرة على مياه الليطاني في لبنان وضرب مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في اكتوبر 1985[3].

إضافة إلى فتح الباب أمام الدول العربية وسهولة التطبيع بعد قامت مصر ببيع القضية الفلسطينية وتلتها منظمة التحرير الفلسطينية 1993، ثم اتفاق السلام في واد عربة بين الأردن وإسرائيل1994.[4]

لم تكن تداعيات اتفاقية كامب ديفيد فقط على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي ولا على الوحدة العربية بل على بروز بعض القوى الجديدة على الساحة، والتي أصبحت تتربص بمناطق الحدود العربية من أجل

---

[1]– عاطف السيد، المرجع السابق، ص 217.

[2]– اتفاقية السلام العربية–الإسرائيلية خلال القرن العشرين، https://www.moqatel.com، تم الاطلاع عليه يوم2022/06/05، على الساعة 21:53.

[3]– عاطف السيد، المرجع السابق، ص 127.

[4]– جواد الحمد، مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، شؤون فلسطينية، (ع،281)، فلسطين، خريف 2020، ص 83.

لعب دور في المنطقة العربية والتي برزت بعد خروج مصر من دائرة الصراع، لأن خروجها من دائرة الصراع شتت الدول العربية وبالتالي فشلت في إقامة نظام يحقق الوحدة العربية والأمن القومي العربي بسبب غياب القرار السياسي الموحد والعمل الجماعي، ومن بين هذه الدول التي بدأت تتربص بالدول العربية إيران التي كانت تتطلع للسيطرة على المناطق العربية ودول الخليج وهذا ما نتج عنه حرب العراق 1980.[1]

كما أن لغياب الاستراتيجية العربية جعلت من النظام الإقليمي العربي يخضع للسلوك العدواني الإسرائيلي، الذي يهدف إلى تقديم السلم وفق تصوره وهذا ما تجسد في مشاريع التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في الأزمة الفلسطينية[2].

خلاصة:

ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل نستخلص أن العملية التطبيعية التي أجرتها مصر مع الكيان الصهيوني كان لها العديد من التبعات، التي أثرت على مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، إذ قامت بتحييد مصر من الصراع العربي الصهيوني، وهذا هو الهدف الذي كانت تسموا إليه إسرائيل، وشكلت قاعدة متينة من العلاقات التي امتدت آثارها لليوم، إذ أصبحت مصر مربوطة باتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام، ولم تستطع الخروج عليها منذ أكثر من أربعين سنة، بالرغم من الخلافات السياسية المستمرة وجمود التطبيع على المستوى الشعبي.

كما تمكنت إسرائيل من الخروج من اتفاق السلام الذي أبرمته مع مصر رابحة إذ استطاعت كسب الاقتصاد المصري، حيث تعود العائدات الاقتصادية إليها بالربح، كما أنها جعلت منظمة التحرير الفلسطينية توقع معاهدة السلام في اتفاق أوسلو، إضافة إلى تمكن إسرائيل بالمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية من إقناع مصر على قبول صفقة القرن من اجل إقامة وطن للفلسطينيين على أراضي سيناء.

لقد تأثرت القضية الفلسطينية بشكل كبير أولا بعد السلام المصري الصهيوني وثانيا بعد السلام الذي أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية، فقد فقدت القضية مكانتها لدى العرب بعدما كانت جوهر الصراع في

[1]– محمد حسن عبد السلام القطشان، المرجع السابق، ص 54

[2]– عبد القادر محمودي، النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945–1985، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، (د.ب)، (د.ت)، ص 532.

المشرق العربي، كما كان التطبيع أيضا تأثير على العلاقات بين مصر وحماس حيث أصبحت العلاقة في تذبذب إلى أن أعلن عنها بأنها منظمة إرهاب.

انقسم العالم العربي إلى مؤيد ومحايد ومعارض للتطبيع فما كان من الدول المعارضة أن قاطعت مصر وطردتها من جامعة الدول العربية ثم بدأت سلسلة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني في الظهور للعلن.

الخاتمة

الخاتمة:

اتسمت العلاقات المصرية مع الكيان الصهيوني منذ ظهوره بالعداوة والكره المتبادل، إضافة إلى تاريخ طويل من الحروب العربية الصهيونية التي خاضتها مصر ضده، غير أن هذا الكيان استطاع كسب الطرف الذي كان يشكل خطرا على مصالحه في إقامة دولة على الأراضي الفلسطينية، وبذلك أوقف عجلة الصراع العربي الصهيوني وأدار عجلة التطبيع، الذي كانت مصر أول المبادرين به، من خلال توقيعها لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام اللتين كان لهما بالغَ الأثر على أطراف هذا الصراع، من خلال عرضنا ودراستنا لموضوع التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني من 1978 إلى غاية 2020، ودراستنا لمختلف جوانب هذا الموضوع، توصلنا للإجابة على إشكالية هذه الدراسة فوجدنا ما يلي:

أن حقيقة التطبيع المصري الصهيوني تتمثل في أنه موجود فقط على المستوى الرسمي أما على المستوى الشعبي فلا نلحظ له أثر، أما بالنسبة لانعكاسات عملية التطبيع هذه فقد أثرت على أطراف الصراع العربي الصهيوني، أولا بالتأثير السلبي على مصر والدول العربية كافة وفلسطين خاصة، من خلال وقف الصراع وعزل الكيان لمصر عن دورها القيادي للعرب، وتراجع دعمها للقضية الفلسطينية، وثانيا بالتأثير الإيجابي على الكيان الصهيوني الذي كان هو المستفيد الأكبر من هذه العملية التطبيعية.

ومن خلال عرضنا للموضوع توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

_كانت أهداف حرب أكتوبر 1973 المعلنة هي انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، لكن هدف القيادة المصرية السري كان مختلفا فهدفها منذ البداية الانفراد بحل سلمي ينهي الصراع، وكان إعلانها للحرب مجرد مسرحية أو محاولة لإعطاء المفاوضات المتوقفة دفعة للنهوض من جديد، لترضخ كل من الو م أ والكيان الصهيوني لمطالب السادات، ويقدموا له تنازلات، وما يفسر ذلك هو الأمور التي قام بها السادات خلال الحرب وما تلاها، ومسارعته لإيقاف الحرب دون استشارة شريكته في الحرب سوريا، كذلك زيارته للقدس 1977 التي تعد المبادرة الأولى من نوعها، وتوقيعه لاتفاقية كامب ديفيد 1978 ومعاهدة السلام 1979 واعترافه بالكيان الصهيوني كدولة لها سيادة وتطبيعه للعلاقات معها تحت شعار "السلام مقابل الأرض".

_ بعد الحرب تحولت علاقة مصر بالكيان الصهيوني من العداء إلى التسوية المنفردة والتطبيع وذلك للعديد من الأسباب كما طرحتها مصر، وأولها كان احتلال الكيان الصهيوني لشبه جزيرة سيناء، وأن الحروب أنهكت اقتصاد مصر وغير ذلك من الذرائع، إلا أن السبب المرجح كان من أجل مصالح السادات بدرجة أولى والذي كان يرى أنه من خلال التطبيع سيحصل على الدعم الأمريكي وخاصة أن

الخاتمة:

اقتصاد مصر في ذلك الوقت كان في الحضيض، وكذلك نهاية الحرب الباردة التي كانت على الأبواب وكان واضحا أن المنتصر هو الو م أ ولذلك سعى بكل الطرق لإرضائها ومن بين هذه الطرق التطبيع مع الصهاينة، وكذلك سعيه للبحث عن مجدٍ شخصي، لأنه كان يرى أن عبد الناصر قد خلق قاعدة جماهيرية كبيرة من خلال شعاره للقومية العربية، وليعوض هو ذلك أخذ يدعوا للسلام، وما فعله بعد حرب 1973م مباشرة وإنهائه للحرب وانفراده بالحل السلمي وتخليه عن العرب يؤكد ذلك.

_وتحددت معالم العلاقات منذ ذلك اليوم، وأصبح يصطلح عليها بالتطبيع في إطار السلام، وأُكملت المهمة من بعد موت السادات ولم تعرف هذه المعاهدة خرقا أو قطعا للعلاقات قط، ومن حاول القيام بذلك تم تحييده عن حكم مصر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تجذر هذه المعاهدة وأثرها العميق، التي لن تستطيع مصر التخلص منها أبدا فذلك سيهدد أمنها واستقرارها.

_ كانت كل من الو م أ والكيان الصهيوني يسعون لتطبيع العلاقات مع مصر بالذات، لأنها كانت تعتبر بالنسبة لهم من العرب المتشددين وبكسبها يستطيعون إنهاء صورة الصراع العربي الصهيوني.

_ لطالما اختلفت نظرة الشعب المصري للقضية الفلسطينية عن نظرة الحكومة المصرية، فمعظم الشعب المصري كان ولايزال يدعم القضية بدليل رفض معظم الشعب المصري للتطبيع منذ بداياته، لكن القيادات المصرية كانت تنظر للقضية الفلسطينية نظرة مصالح، ولذلك كان التخلي عنها سهلا من جانبهم، وإن لم يكن كذلك من جانب الملك فاروق أو جمال عبد الناصر اللّذان ترددا في ذلك، فقد كان سهلا بالنسبة للسادات الذي أراد إنهاء صورة الصراع بالسلم وتطبيع العلاقات متخليا بذلك عن عروبته من أجل مصالحه ومصالح بلاده.

_ عرف التطبيع في العالم العربي أول مرة مع السادات سنة 1979 بعد توقيعه مع الكيان الصهيوني لمعاهدة السلام، ونعني بالتطبيع جعل العلاقات طبيعية بين البلدين، ولم يكتف السادات بالسلام فقط مع الكيان وإنما طبع علاقاته معه واعترف باستقلاله كدولة لها سيادة مقابل استرجاع سيناء، غير أن الكيان الصهيوني الغادر لم يمنح مصر السيادة الكاملة على أراضيها في سيناء إلى اليوم وبقيت شكلية كما جعلتها مركزا للقواعد العسكرية، وبذلك كان المستفيد الأكبر هو الكيان الصهيوني، فقد منحته مصر صك براءة لجميع جرائمه السابقة في ظل التطبيع، سواءً اعتداءاته على فلسطين المحتلة أو العرب.

الخاتمة:

_ عرف التطبيع تباينا في مرحلة كل رئيس مصري عايش التطبيع ففي فترة حكم الرئيس السادات عرف تطورا وازدهارا غير مسبوق، ولم يعرف حدودا مطلقا حيث يسمى بالعصر الذهبي، ولم ير ردود فعل قوية في البداية من الشعب المصري، وذلك لتصوير السادات للتطبيع في صورة وردية، ولم يعرف التطبيع من بعده انقطاعا أبدا وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على ما قام به السادات من توثيق للتطبيع ومعاهداته.

أما في عهد الرئيس محمد حسني مبارك فعرف جمودا نوعا ما خاصة في بداية عهده لأنه كان يريد الرجوع للحضن العربي بعد حملة المقاطعة العربية التي منيت بها مصر بعد التطبيع، ولكن عندما ضمن رجوع العلاقات العربية مع مصر إلى سابق عهدها، أصبح التطبيع أقوى مما كان عليه خاصة مع توقيع اتفاقيتي الغاز والكويز.

أما في عهد الرئيس محمد مرسي فقد اتسم التطبيع مع الصهاينة بالتذبذب ففي البداية أظهر لهم بأنه سيحترم التطبيع، لكن فيما بعد وخاصة بعد تحسين علاقة مصر بحماس وتزايد الاضطرابات في فلسطين وسماحه بتدخل الإخوان المسلمين في الحكم بدأت العلاقات تتجه نحو القطيعة، حتى أنه لم يحدث خلال عهده أية اتصالات سياسية مع الصهاينة، وهدد بأنه إن لم ينه الصهاينة العدوان سيقوم بقطع العلاقات بصورة نهائية، وبسبب حدة مواقفه، تم عزله عن الحكم ويرجح أن للكيان الصهيوني يد في ذلك، وخاصة بعد تصريحات نتنياهو الأخيرة التي يؤكد فيها أن له عدة لقاءات سرية مع السيسي تعود إلى سنة 2011، وقيام هذا الأخير بعزل مرسي وغلقه لمعبر رفح و إعلانه لحماس على أنها حركة إرهابية.

أما في عهد الرئيس الحالي السيسي فعرف التطبيع أوجه، وخاصة مع التعاون العسكري للقضاء على الإرهاب في سيناء.

_لقد ترجمت معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني على شكل تعاونات في جميع الأصعدة، وتطورت العلاقات بينهما بشكل كبير خاصة في الجانب السياسي والاقتصادي، حيث استطاعت إسرائيل كسر عزلتها الاقتصادية من خلال التطبيع مع مصر بعد أن كانت تقاطعها الدول العربية اقتصاديا، وقد كسرت ذلك الحاجز من خلال إقامة تبادلات اقتصادية مع مصر والتي تعد الأمتن والأقوى عربيا، ووقعت العديد من اتفاقيات التعاون والتي كان من أبرزها اتفاقية الكويز وللمناطق الصناعية واتفاقية الغاز.

الخاتمة:

_ لقد انعكس التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني بالإيجاب على الكيان الصهيوني بدرجة كبيرة، فقد حصل على اعتراف بوجوده، وكسر حاجز المقاطعة، وأنهى صورة الصراع العربي الصهيوني، وفتحت له مصر باب التطبيع العربي، وأمن حدوده من الجهة المصرية وهذا ما لم يستطع تحقيقه سابقا.

بينما انعكس على مصر والدول العربية والقضية الفلسطينية بالسلب، فعلى مستوى مصر فقد لقي ردود فعل كثيرة تمثلت في استقالات وزراء ومظاهرات واغتيال للسادات، كذلك عزل مصر عن العالم العربي وأصبحت لا تتدخل في الاعتداءات التي يقوم بها الصهاينة في حق العرب إلا من خلال التصريحات في بعض الأحيان، أما عربيا فقد قاطعت الدول العربية مصر في بداية الأمر، لكن فيما بعد انتهجت الدول العربية نفس نهج مصر وطبعوا مع الصهاينة.

_كما أثر عليها عسكريا بشكل كبير إذ أصبح الكيان الصهيوني بموجب التطبيع يتدخل في عدد القوات العسكرية التي تضعها مصر في سيناء، ولم يتم السماح لها بذلك إلا مؤخرا، وأثر عليها اجتماعيا أيضا بسبب التزاوج الذي حصل بين المصريين والصهاينة إذ سيولد هذا الفعل جيلا جديدا مشبعا بأفكار تخدم الصهاينة، ويتقبل فكرة دولة إسرائيل، مما يؤدي إلى اندثار القضية الفلسطينية داخل المجتمع المصري.

_الشيء الوحيد الإيجابي الذي نالته مصر من خلال تطبيعها المساعدات المالية التي قدمتها الو م أ، في المجال الاقتصادي والعسكري، واستمرت هذه المساعدات لسنوات طويلة وذلك من أجل مصالح الو م أ التي كانت تعرف بأن مصر في أشد الحاجة لهذه المساعدات، وكذلك لتبين للدول العربية الأخرى فوائد التطبيع، وكذلك لكي لا تضطر مصر لإيجاد بديل عنها مثلما فعلت في السابق في استعانتها بالاتحاد السوفييتي، ولكي تبقى هي دائما تتحكم في مصر وذلك لمكانتها القوية في منطقة الشرق الأوسط.

أما القضية الفلسطينية فكانت المتضرر الأكبر من عملية التطبيع المصري على الكيان الصهيوني، فقد فصل التطبيع مصر عن القضية الفلسطينية التي كانت تعتبر في عهد عبد الناصر قضية وطنية، وعمل على تصفيتها وذلك بعد أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية بعقد اتفاق سلام هي الأخرى مع الصهاينة في أوسلو عام 1993 والتي كان لمصر يد فيها، مما أثر على سياستها الخارجية فلم تعد لها الأولوية في المحافل الدولية والإقليمية وإنما يتم مخاطبة إسرائيل أولا، وكذلك تراجع دعم القضية الفلسطينية في بعض الدول العربية وهذا ما شجعها على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01): خريطة توضح الأراضي العربية التي احتلها الكيان الصهيوني في حرب 1967م.

المصدر:

ISA-PMO-StateDocumentsDep-IsraelMap1967،תוצאות מלחמת ששת הימים-0011u9m

، تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/13، على https://www.archives.gov.il، المركز لمبفوي ישראל الساعة 15:14.

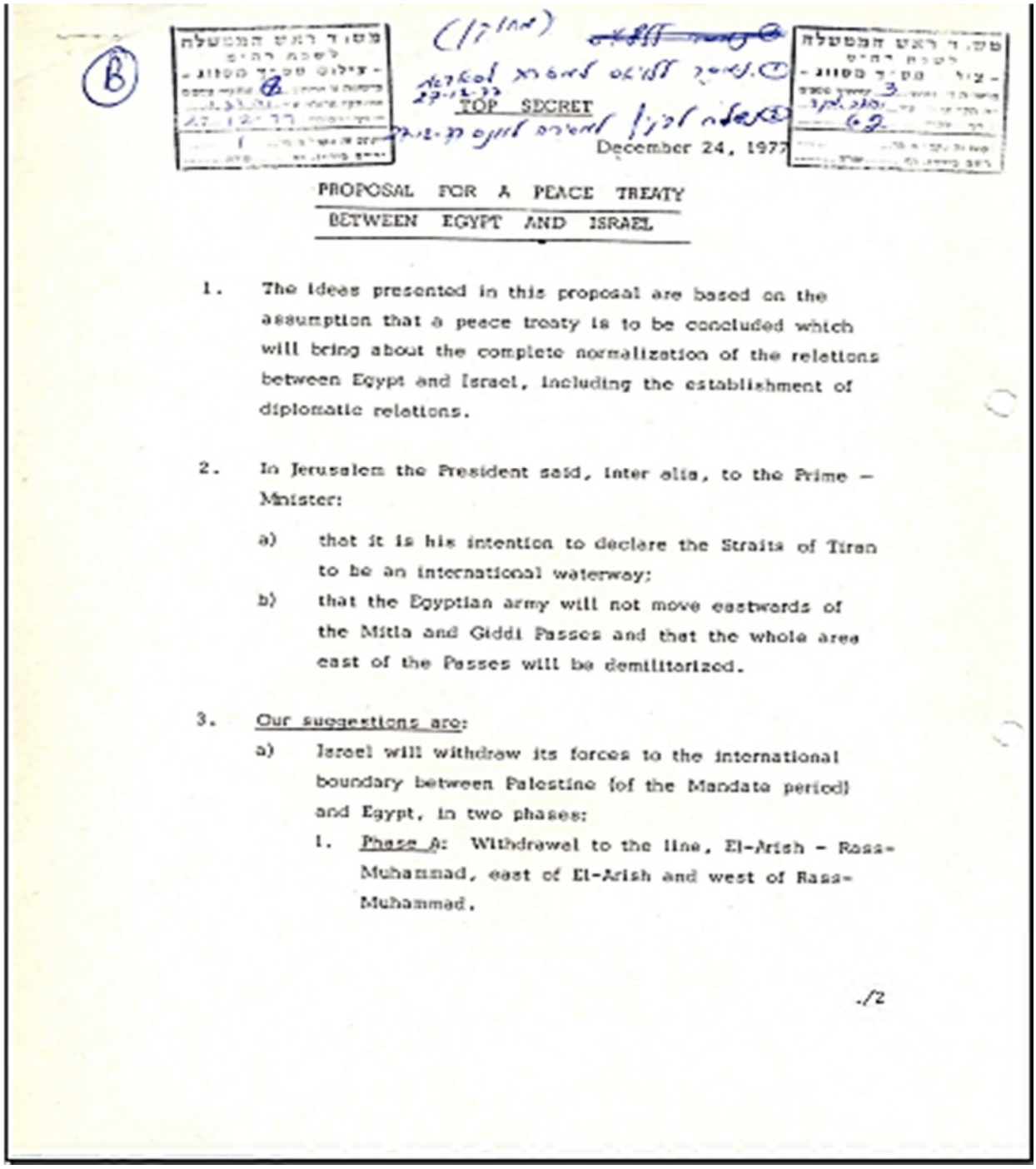

TOP SECRET

December 24, 1977

PROPOSAL FOR A PEACE TREATY
BETWEEN EGYPT AND ISRAEL

1. The ideas presented in this proposal are based on the assumption that a peace treaty is to be concluded which will bring about the complete normalization of the relations between Egypt and Israel, including the establishment of diplomatic relations.

2. In Jerusalem the President said, inter alia, to the Prime Minister:

   a) that it is his intention to declare the Straits of Tiran to be an international waterway;

   b) that the Egyptian army will not move eastwards of the Mitla and Giddi Passes and that the whole area east of the Passes will be demilitarized.

3. Our suggestions are:

   a) Israel will withdraw its forces to the international boundary between Palestine [of the Mandate period] and Egypt, in two phases:

      1. Phase A: Withdrawal to the line, El-Arish - Rasa-Muhammad, east of El-Arish and west of Rasa-Muhammad.

./2

الملحق رقم (02): مقترح معاهدة سلام الذي قدمه بيغن في مؤتمر الإسماعيلية.

المصدر:

Proposal for a Peace Treaty Between Israel and Egypt, 1977, ISA-PMO-PrimeMinisterBureau-000dyiu, משרד ראש הממשלה, יוזמות שלום,מצרים - יחסי ישראל, تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/13، على الساعة 15:43. https://www.archives.gov.il

TOP SECRET

- 2 -

2. Phase B: Withdrawal to the aforesaid boundary. This phase will be implemented in 3-5 years from the signing of the peace treaty.

b) Upon the implementation of Phase A there will remain in the area between the line El-Arish - Ras-Muhammad and the international boundary:

1) the airfields: "Etzion", "Eitam" and "Ophira";
2) the early-warning stations at Jebel Hillal and Jebel Harim;
3) mobile land and naval IDF units.

c) Upon the implementation of Phase B the area between the line Ras-Muhammad - El-Arish and the international boundary will be demiliterized under the supervision of a UN force under the UN flag.

The Israeli civilian settlements in the UN zone will remain in place and will maintain a local defense force. They will be linked to Israel's administration and courts.

Two of the three airfields will be turned into civilian installations. The third will remain a military airfield. The civilian airfields will be administered by Israeli civilians and will be placed under UN supervision.

d) Israeli civilians, as well as Arab residents of Sinai, will be permitted free entry into the UN zone.

./3

TOP SECRET

- 3 -

e) The deployment of Egyptian military forces in the area between the east bank of the Suez Canal and the Mitla and Giddi line will continue to be in accordance with the Agreement of September 22, 1975.

f) UN forces will not be removed from the aforementioned zone except with the agreement of the two parties, Egypt and Israel, and a unanimous decision of the UN Security Council.

g) The above principles will be subject to review in the year 2001.

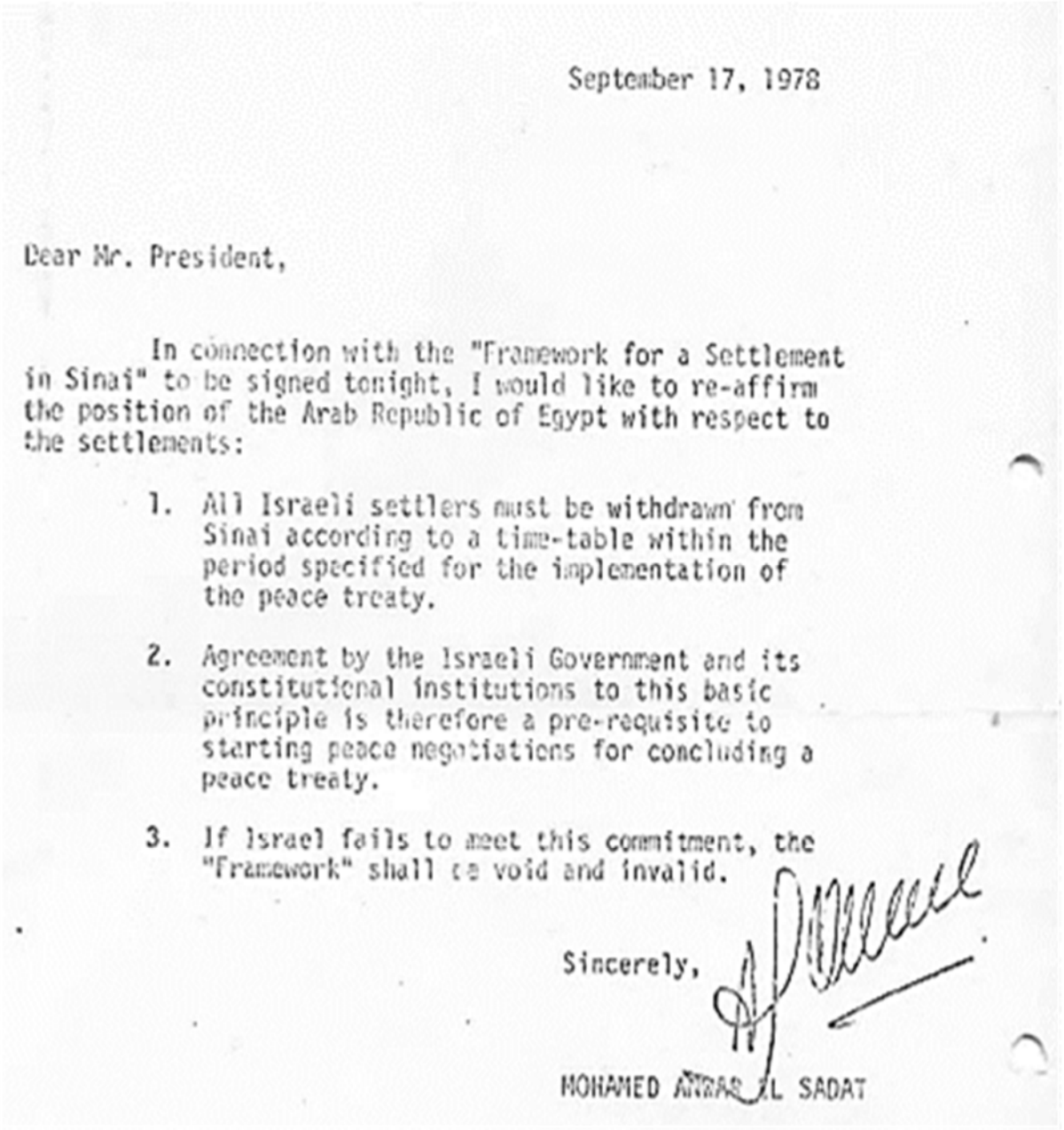

September 17, 1978

Dear Mr. President,

In connection with the "Framework for a Settlement in Sinai" to be signed tonight, I would like to re-affirm the position of the Arab Republic of Egypt with respect to the settlements:

1. All Israeli settlers must be withdrawn from Sinai according to a time-table within the period specified for the implementation of the peace treaty.

2. Agreement by the Israeli Government and its constitutional institutions to this basic principle is therefore a pre-requisite to starting peace negotiations for concluding a peace treaty.

3. If Israel fails to meet this commitment, the "Framework" shall be void and invalid.

Sincerely,

MOHAMED ANWAR AL SADAT

الملحق رقم (03): رسالة أنور السادات الى جيمي كارتر صباح توقيع اتفاقية كامب ديفيد1978

المصدر:

1978 ,הנשיא סאדאת לנשיא קרטר, President Sadat to President Carter, the evacuation of Sinai settlements,תיק: רה"מ מנחם בגין - המשא-ומתן לשלום עם מצרים , ועידת קמפ דייוויד ,משרד ראש הממשלה ,ISA-PMO-PrimeMinisterBureau-000djh1 1924) אנואר סאדאת (1918 - 1981),ג'יימס (ג'ימי) קרטר ,והסכמי קמפ דיוויד, ספטמבר 1978 --), https://www.archives.gov.il, 13:06 تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/13، على الساعة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org

اتفاق كامب ديفيد 1978*

الوثيقة الأولى

إطار للسلام في الشرق الأوسط اتفق عليه في كامب ديفيد

1978/9/17

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، ومناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل، مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية، في كامب ديفيد، من 5 إلى 17 سبتمبر [أيلول] 1978، واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط، وهم يدعون أطراف النزاع العربي — الإسرائيلي الأخرى إلى الانضمام إليه.

مقدمة

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي: إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها، هي قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه. سيرفق القراران رقم 242 ورقم 338 بهذه الوثيقة. بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاماً، ورغم الجهود الإنسانية المكثفة، فإن الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة، لم يستمتع بعد بنعم السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام. وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس، والاستقبال الذي لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها، وزيارة رئيس الوزراء بيغن للإسماعيلية، رداً على زيارة الرئيس السادات، ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين .. وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبي البلدين، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل، وهي فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب.

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية، توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول. وإن تحقيق علاقة سلام وفقاً لروح المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها، هما أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف .. وأن التقدم تجاه هذا الهدف، من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط، يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن.

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية .. وبالإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام، يمكن للأطراف — على أساس التبادل — الموافقة على ترتيبات أمن خاصة، مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق ذات تسليح محدود، ومحطات إنذار مبكر، ووجود قوات دولية وقوات اتصال، وإجراءات يتفق عليها للمراقبة، والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة.

إن الأطراف، إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار، مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة للصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 بكل فقراتها.

الملحق رقم (04): بنود وثيقة اتفاقية كامب ديفيد 1978

المرجع: اتفاقية كامب ديفيد 1978 الوثيقة الأولى إطار السلام في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://oldwebsite.palestin studies.org، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/12، على الساعة: 21:11.

وهدفهم من ذلك، هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهم يدركون أن السلام لكي يصبح معمراً، يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير.

لذا، فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب، في رأيهم، ليشكل أساساً للسلام لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعداداً للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار، قد اتفقت على المضي قدماً على النحو التالي:

1 – الضفة الغربية وغزة:

1 – ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف، فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

(أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف – يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية، فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار. ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم ذاتي لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن المشروعة لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

(ب) أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة – وقد يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين، وفقاً لما يتفق عليه، وسيتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات العسكرية الإسرائيلية وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة. وستتضمن الاتفاقية، أيضاً، ترتيبات تأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين. بالإضافة إلى ذلك، ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة، وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس، عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة، وفي أسرع وقت ممكن، دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين، ولكنهما مترابطتان، إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها. وتتكون اللجنة الثانية، من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن والتي سيشترك فيها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة.

وستركز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم 242.

وستقرر هذه المفاوضات، ضمن أشياء أخرى، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذا الأسلوب، سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم.

2

(1) – أن يتم الاتفاق، في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة، على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

(2) – أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

(3) – إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة، لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

(4) – المشاركة، كما ذكر أعلاه، في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

2 – سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن، ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. وتتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة .. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين، لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

3 – خلال الفترة الانتقالية، يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار، وتقرر، باتفاق الأطراف، صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في 1967، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق. ويجوز، أيضاً، لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

4 – ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة، لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ب – مصر وإسرائيل:

1 – تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات .. وأن أي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

2 – توافق الأطراف، من أجل تحقيق السلام فيما بينهم، على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار، بينما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع للتقدم، في نفس الوقت، للتفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة، بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة. وأن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما، وستتفق الأطراف على التكليفات والجدول الزمني لتنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة.

ج – المبادئ المرتبطة:

1 – تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وبين كل من جيرانها: مصر والأردن وسورية ولبنان.

2 – على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الأخرى.

وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على:

(أ) – اعتراف كامل.

(ب) – إلغاء المقاطعات الاقتصادية.

(ج) – الضمان في أن يتمتع المواطنون، في ظل السلطة القضائية، بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء.

3 – يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية، بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركاً لهم.

4 – يجب إقامة لجان للدعاوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية.

5 – يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بتكليفات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

6 – سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام، وضمان عدم انتهاك نصوصها، وسيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام، وضمان احترام نصوصها. كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار.

عن حكومة جمهورية مصر العربية — عن حكومة إسرائيل

الملاحق:

الوثيقة الثانية

إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل

كامب ديفيد، 17/9/1978

توافق إسرائيل ومصر، من أجل تحقيق السلام بينهما، على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار.

وقد تم الاتفاق على أن تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة، في موقع أو مواقع يتفق عليها الجانبان.

تطبق كافة مبادئ قرار الأمم المتحدة رقم 242 في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل.

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، يتم تنفيذ معاهدة السلام في فترة تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام من توقيع معاهدة السلام.

وقد وافق الطرفان على المسائل التالية:

أ – الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب – انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

ج – استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط، بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول.

د – حق المرور البري للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية لعام 1888، والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون إعاقة أو تعطيل.

هـ – إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن.

و – تمركز القوات العسكرية كما يلي:

(أ) ألا تتمركز أكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومتراً شرقي خليج السويس وقناة السويس.

(ب) تتمركز فقط قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة، لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة، في مساحة يتراوح عرضها بين 30 و 40 كيلومتراً.

(ج) أن تتواجد في المنطقة، في حدود 3 كيلومترات شرق الحدود الدولية، قوات إسرائيلية عسكرية محدودة، لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الأمم المتحدة.

(د) تلحق وحدات دوريات حدود، لا تتعدى ثلاث كتائب، بالبوليس المدني للمحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً.

أن يكون التخطيط الدقيق للحدود المناطق سالفة الذكر، وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز أن تقام ممرات للإنذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق.

تتمركز قوات الأمم المتحدة في المناطق التالية:

(أ) في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء إلى الداخل، لمسافة 20 كيلومتراً تقريباً من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية.

(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران. ولا يتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الإبعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع اتفاقية سلام، وبعد إتمام الانسحاب المؤقت، تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، تتضمن الاعتراف الكامل، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والعمالة المتبادلة للمواطنين طبقاً للقانون.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org

معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل
(واشنطن، 26/3/1979)

أولاً: نص المعاهدة*

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل ..

الديباجة

اقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و 338 ..

إذ تؤكدان من جديد التزامهما "بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد"، المؤرخ في 17 سبتمبر [أيلول] 1978 ..

وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه انما قصد به أن يكون أساساً للسلام، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضاً بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس ..

ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن ..

واقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه ..

وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها ..

وإذ ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم ..

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ..

المادة الأولى

1) تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

---

* للمصدر: "المعاهدة المصرية – الإسرائيلية، نصوص وردود فعل" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979)، ص 3 – 56.

الملحق رقم (05): بنود اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية 1979.

المرجع: معاهدة السلام بين جمهورية مصر وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://oldwebsite.palestin studies.org، تم الاطلاع عليه يوم :2022/05/12، على الساعة: 21:14.

2) تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

3) عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة 3).

المادة الثانية

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة

1- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر، على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

2- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

3- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة

التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة

1) يقيم توفير الحد الأقصى للأمن لكلي الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

2) يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

3) تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

4) يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين 1، 2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة

1) تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

2) يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة

1) لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

2) يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

3

3) كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

4) يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

5) مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

المادة السابعة

1) تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة.

2) إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة

1) تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

2) تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر [أيلول] 1975.

3) تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

4) يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت في واشنطن دي. سي. في 26 مارس [آذار] 1979م، 27 ربيع الأول 1399هـ من ثلاث نسخ باللغات الإنكليزية والعربية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية الحجية. وفي حالة الخلاف حول التفسير فيكون النص الإنكليزي هو الذي يعتد به.

عن حكومة إسرائيل: عن حكومة جمهورية مصر العربية:

شهد التوقيع:

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأميركية

4

4

ملحق (3)
بروتوكول بشأن علاقات الطرفين[9]

المادة الأولى
العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي.

المادة الثانية
العلاقات الاقتصادية والتجارية

1- يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأي منهما وذلك عقب إتمام الانسحاب المرحلي.

2- يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلي وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما.

المادة الثالثة
العلاقات الثقافية

1- يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلي.

2- يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المرحلي بغية عقد اتفاق ثقافي.

المادة الرابعة
حرية التنقل

1- عقب إتمام الانسحاب المرحلي، يسمح كل طرف لمواطني وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه والتنقل داخله وذلك طبقاً للقواعد العامة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الأخرى. ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر.

2- كما يسمح بالدخول دون إعاقة إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي.

المادة الخامسة
التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

1- يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في سبل تنمية تلك العلاقات.

2- يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض.

3- يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

المادة السادسة
النقل والمواصلات

1- يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني لعام 1944 ("اتفاقية شيكاغو") والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي لعام 1944.

2- عقب إتمام الانسحاب المرحلي، لا ينطبق أي إعلان لحالة الطوارئ الوطنية الذي يعلنه أحد الطرفين وفقاً للمادة 89 من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزي.

3- توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجارياً بواسطة كافة الدول.

4- يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلي وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدني.

5- يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها، كما يتفقان في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية. كما يتفق الطرفان أيضاً على إقامة وصيانة طريق بري بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل إقليم كل منهما.

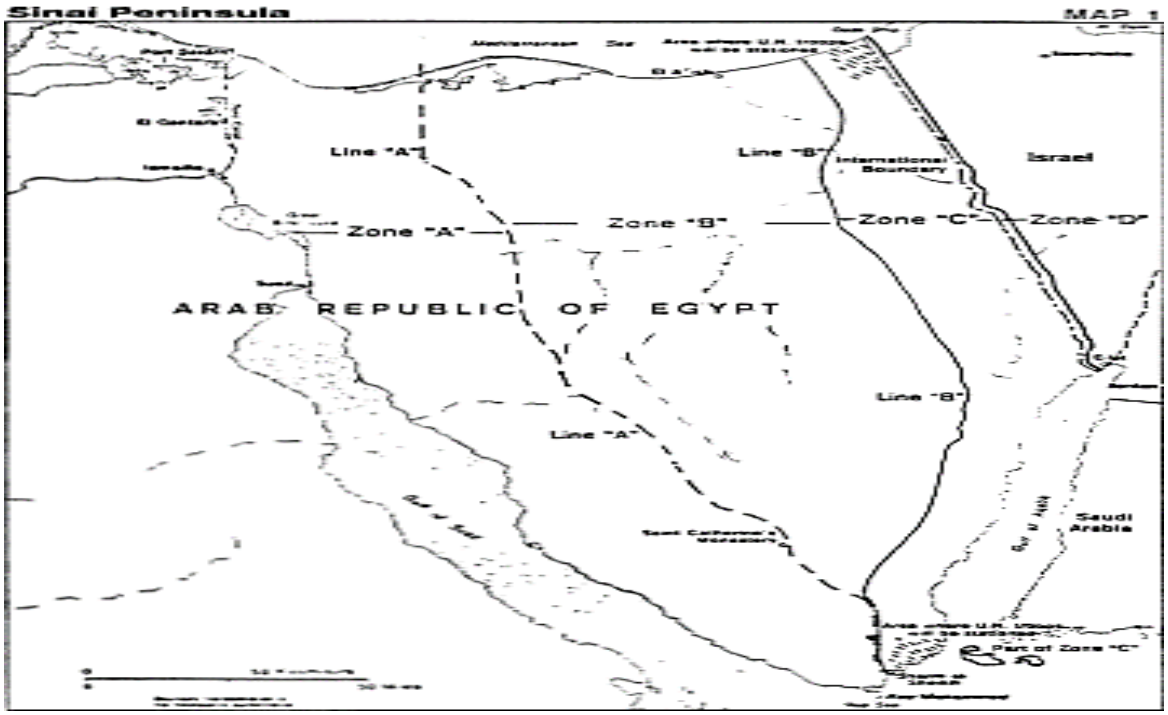

المرجع: معاهدة السلام بين جمهورية مصر وإسرائيل، المرجع السابق.

المرجع: فريد دياب. خالد الجيوشي، سيناء في معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية ومعضلة المنطقة"ج"، https://www.aa.com.tr، تم الاطلاع عليه يوم:2022/05/18، على الساعة: 17:43.

الملحق رقم (06): خريطتان توضحان تقسيم سيناء وتوزيع القوات العسكرية التي حددتها معاهدة السلام 1979.

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ،
وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة .
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة .
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع على الدولة وعلى القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ؛
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة .
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــرر :

(المـــادة الأولى)

يضاف إلى المادة (١) من القرار الجمهورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه الفقرتان التاليتان :

" فقرة ثانية : ويجوز عند الضرورة وبعد موافقة وزير الدفاع ، أن يتولى الجهاز القيام بكافة الخدمات والأنشطة الإقتصادية والصناعية والزراعية والإدارية والتجارية والمالية فى الداخل والخارج إذا كان من شأن هذه الأنشطة تحقيق أهداف الجهاز وتنمية موارده ".

" فقرة ثالثة : ويكون للجهاز فى سبيل تحقيق أغراضه تأسيس الشركات بكافة صورها سواء بمفرده أو بالمشاركة مع رأس المال الوطنى أو الأجنبى " .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٨ المحرم سنة ١٤٠١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠)

أنور الســادات

الملحق رقم (07): نص تعديل القرار رقم (32) الخاص بجهاز المشروعات الاقتصادي.

المصدر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 583 سنة 1980، الجريدة الرسمية، (ع،48)، 27 نوفمبر 1980، ص 2117.

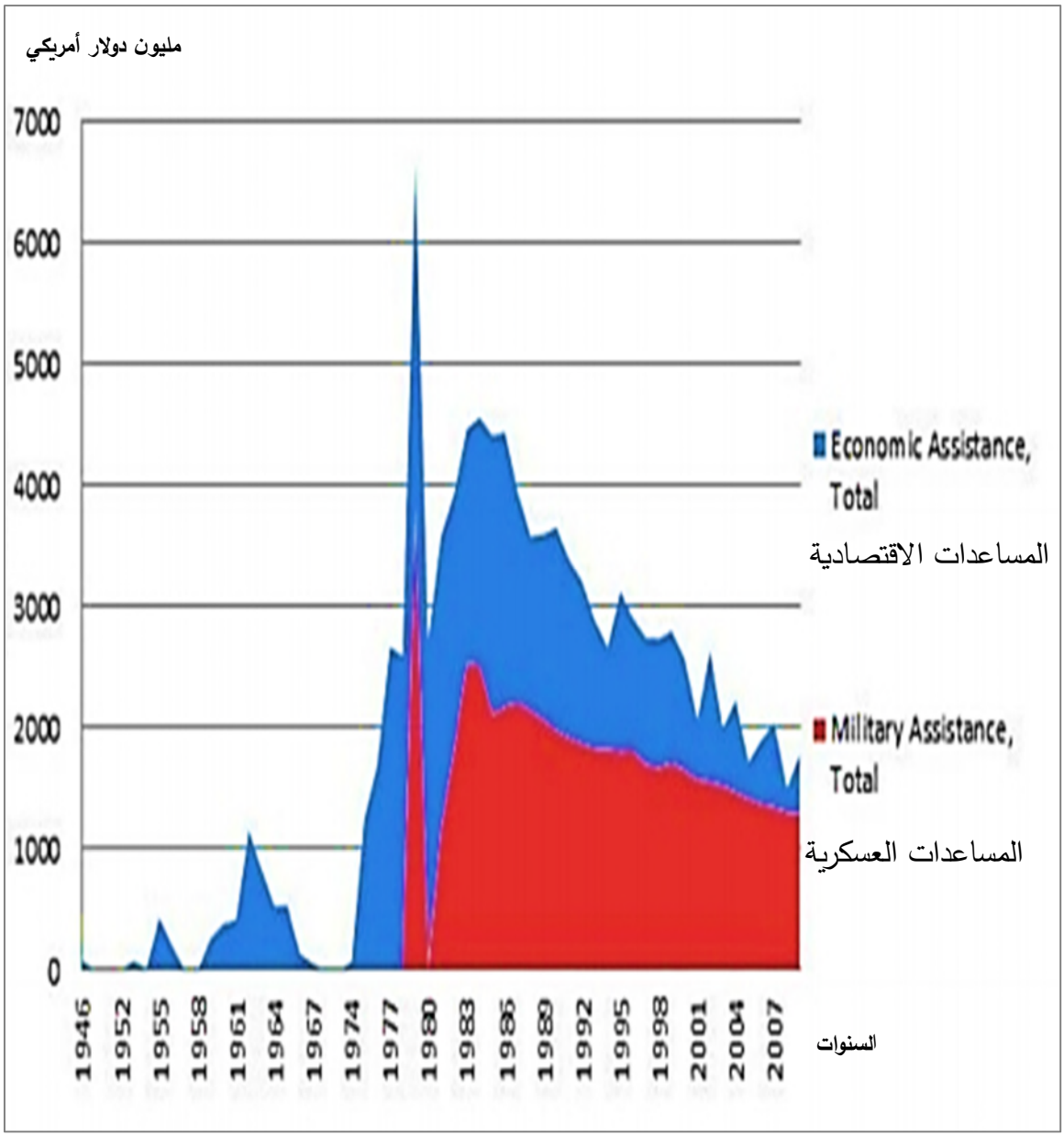

الملحق رقم (08): منحنى بياني يوضح المساعدات المالية التي تلقتها مصر من الو م أ من 1946 إلى 2009.

المرجع: Mohammed Abdul Rahman Bani Salameh and others, Ibid, p 52.

قائمة المصادر والمراجع

1_المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر:

1/ الوثائق الأرشيفية:

أ-الأرشيف الإسرائيلي:

1. 1978 ,הנשיא סאדאת לנשיא קרטר, President Sadat to President Carter, the evacuation of Sinai settlements,תיק: רה"מ מנחם בגין - המשא-ומתן לשלום עם מצרים , ועידת קמפ דייוויד ,משרד ראש הממשלה ISA-PMO-PrimeMinisterBureau-000djh1, אנואר סאדאת (1918 - 1981),ג'יימס (ג'ימי) קרטר ,והסכמי קמפ דייוויד, ספטמבר 1978 (1924 --), https://www.archives.gov.il.

2. IsraelMap1967 ،תוצאות מלחמת ששת הימים ISA-PMO-StateDocumentsDep-0011u9m ،המרכז למיפוי ישראל ،https://www.archives.gov.il .

3. Proposal for a Peace Treaty Between Israel and Egypt, 1977, ISA-PMO-PrimeMinisterBureau-000dyiu, משרד ראש הממשלה, יחסי ישראל – מצרים ,יוזמות שלום, https://www.archives.gov.il .

ب-وثائق أرشيفية بريطانية:

1. Sadat, Anwar October 6, 1981, AP16; Box 56, Folder 880, a0620, الأرشيف البريطاني الموجود على الرابط: https://www.archives-portal.com/2020/06/sadat-anwar-assassination-october-6-1981.html .

2/ المذكرات الشخصية:

2. الجمسي عبد الغني، حرب أكتوبر 1973، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
3. رياض محمود، مذكرات محمود رياض (1948-1978)، البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
4. السادات محمد أنور، البحث عن الذات قصة حياتي، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1979.
5. سلطان دافيد، بين القاهرة والقدس: تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل النموذج المصري، تر: عمرو زكريا خليل، ط2، المصرية للتسويق والتوزيع، القاهرة، 2017م.

6. الشاذلي سعد، مذكرات حرب أكتوبر، ط4، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، سان فرانسيسكو، 2003.
7. كامل محمد إبراهيم، مذكرات محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق: السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002م.
8. كيسنجر هنري، مذكرات، عاطف أحمد عمران، ج1، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2005.
9. كيمحي دايفيد، الخيار الأخير،1967–1991، مكتبة بيسان، بيروت، 1992.
10. مباشر عبده، سنوات في قلب الصراع: مذكرات الفريق أول أحمد صادق وزير الحربية الأسبق، ط1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 2018م.
11. معدي الحسيني الحسيني، موشي ديان–قصة حياتي، ط1، دار الخلود للتراث، (د.ب)، 2011م.
12. محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي. في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1987م.
13. واصل عبد المنعم، مذكرات وذكريات، الصراع العربي الإسرائيلي، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002م.

3/ الكتب:

1. بطرس بطرس غالي، شيمون بيريز، ستون عاما من الصراع في الشرق الأوسط، شهادات للتاريخ، حوارات مع أندريه فرساي، دار الشروق، عمّان، 2007م.
2. بيلي سيدني، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، تر: الياس فرحت، دار الحرف العربي، بيروت، 1992م.
3. كوانت وليام، الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد 10 سنوات، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، 1989.
4. كوانت ويليام، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ط 1، مؤسسة الأهرام، مصر، 1994.
5. هيكل محمد حسنين، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، (د.ت).
6. هيكل محمد حسنين، قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة، ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1982.

4/ الجرائد والمجلات:

1. أبو شرار هند، تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، مجلة الشؤون الفلسطينية، (ع،116)، جانفي 1981.
2. أنيس منصور، مصر في أروع استقبال للسادات، جريدة الأهرام، (ع،33714)، 1979/04/01م.
3. جريدة الأهرام، مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات، 1969/05/13.
4. جريدة الأخبار، مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات، 1969/04/30.
5. عثمان خليل، ميزان القوة الاقتصادية بين مصر وإسرائيل (دراسة مقارنة للحالة الاقتصادية عشية تطبيع العلاقات)، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، (ع،09)، نوفمبر 1981.
6. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 583 لسنة 1980، الجريدة الرسمية، (ع،48)، 27 نوفمبر 1980م.
7. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية: من مواجهة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة، أدب ونقد، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، (مج،08)، (ع،75)، نوفمبر 1991.
8. مرسي فؤاد، الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (مج،03)، (ع،18)، 1980/08/31.
9. هيئة التحرير، وثائق اتفاقية كامب ديفيد، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، مجلة شؤون فلسطينية، (ع،84)، نوفمبر 1978.

5/ المواقع الإلكترونية رسمية:

1. إسحاق رابين، معجم الكنيست، الموقع الرسمي للكنيست، https://m.knesset.gov.il.
2. بنيامين نتنياهو، ديوان رئيس الوزراء، موقع الوزارة الإسرائيلي، https://www.gov.il
3. جهاز مشروعات الخدمة الوطنية منذ 1979 في خدمة الوطن، الموقع الرسمي للجهاز، http://www.nspo.com.eg.
4. دافيد بن غوريون، معجم الكنيست، الموقع الرسمي للكنيست، https://m.knesset.gov.il.
5. مناحيم بيغن، ديوان رئيس الوزراء، موقع الوزارة الإسرائيلي، https://www.gov.il.
6. معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 1979/03/26، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، https://mfa.gov.il.

7. نتنياهو يطلب من الرئيس مبارك العمل على إقناع الفلسطينيين بالانتقال في أسرع وقت ما يمكن إلى مفاوضات مباشرة ومكثفة وجادة، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، https://mfa.gov.il.

ثانيا: المراجع:

1/ الكتب:

1. الأشقر رياض، المعاهدة المصرية–الإسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية والعسكرية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979م.
2. ألطون فخر الدين، احتلال القرن: فلسطين في ظل الخطط الأحادية الجانب، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية، (د.ب)، 2020م.
3. البحيري محمد، حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011م.
4. جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، 2012م.
5. الجمل شوقي، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.
6. الجميعي عبد المنعم إبراهيم، مصر والقضية الفلسطينية دراسات معاصرة لبعض جوانبها، ط 1، (د.ن)، (د.ب)، 2011م.
7. حماد مجدي، السادات وإسرائيل صراع الأساطير والأوهام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019م.
8. حمدان غسان، التطبيع: استراتيجية الاختراق الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت،1989م.
9. حمودة عادل، اغتيال الرئيس بالوثائق: أسرار اغتيال أنور السادات، ط3، سينا للنشر، القاهرة، 1985م.
10. د. مؤلف، أم الرشراش إيلات موت أو حياة إسرائيل، سرايا القدس–الإعلام الحربي، (د.ب)، 2012م.
11. درويش عبد الكريم، تكللا ليلى، حرب الساعات الست، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1974م.
12. زعيتر أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، 1955م.
13. السيد عاطف، من سيناء إلى كامب ديفيد1967_1979، دار عطوة للطباعة، (د. ب)، 1987.

14. شوفاني إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م.
15. عبد الرحمن عواطف، المشروع الصهيوني: الاختراق الصهيوني لمصر من 1917 حتى 2017م، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2017م.
16. عبد الرحمن عواطف، مصر وفلسطين: رؤية تاريخية ومعاصرة 1917_2009م، ط 1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2011م ص 25.
17. عبده محمود، أصدقاء إسرائيل في مصر: دراسة عن الشخصيات العامة المصرية المتعاونة مع الكيان الصهيوني، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012م.
18. عبده محمود، حصان طروادة الصهيوني على أبواب المحروسة، باحث للدراسات، (د. ب)، 2014م.
19. العثمان عثمان، مأزق التسوية السلمية: للصراع العربي–الإسرائيلي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2003م.
20. عرفه عبده علي، جيتو إسرائيل في القاهرة، مكتبة مدبولي، (د.ب)، (د.ت).
21. عوض فاتن، السادات: 35 عاما على كامب ديفيد، ط2، مؤسسة الطوبرجي، القاهرة، 2013.
22. عوض محسن، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1988م.
23. عوض محسن وآخرون، مقاومة التطبيع: ثلاثون عاما من المواجهة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م.
24. غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، منشورات اتحاد الكتاب، (د.ب)، 1998.
25. الفهد ناصر بن حمد، التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين، (د.ن)، الرياض، 2002م.
26. القاسم باسم، الدنان ربيع، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي، دراسة مقارنة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2016م.
27. مجموعة من الباحثين، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998م.

28. محمودي عبد القادر، النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945–1985، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، (د.ب)، (د.ت).

29. المشهداني سعدون، الإسلام السياسي من الخوارج إلى المنطقة الخضراء، ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمَّان، 2009م.

30. المصري جورج، غزة أريحا.. تسوية مستحيلة، ط1، مركز الحضارة العربية، جيزة، 1995م.

31. نافعة حسن، مصر والصراع العربي–الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م.

32. نبيل عبد الحميد سيد احمد، اليهود في مصر: بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي 1948–1956، الهيئة التبشيرية لطباعة الكتاب، مصر، 1991م.

33. النعامي صالح، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017م.

34. وافي أحمد، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985م.

2/ المقالات والدوريات:

1. أبو عامر عدنان، التطبيع الثقافي.. الأهداف والشواهد والتعثر، الفكر السياسي، (مج،12)، (ع،39)، سبتمبر 2010م.

2. تلحمي داود، هزيمة حزيران/ يونيو لم تنته، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع،111)، صيف 2017م.

3. جاد محسن علي، الوضع القانوني الراهن لاتفاقيتي كامب ديفيد سنة1978، المجلة المصرية للقانون الدولي، (مج، 44)، الجمعية المصرية للقانون الدولي، م1988.

4. الجرباوي علي، إسرائيل والحكم الذاتي لفلسطين المفهوم وصلاحية النموذج، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع،114)، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع2018م.

5. حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية–"الإسرائيلية" عام 1979 وأثرها على الدور الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية، (ع،117–118) كانون الثاني–حزيران، 2012م.

6. الحمد جواد، مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، شؤون فلسطينية، (ع،281)، فلسطين، خريف 2020م.

7. خلف الله بهاء الدين عبد ربه، تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، (مج،01)، (ع،01)، (د.ت).
8. خيري عمر، أثر معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية على دور مصر ووزنها الإقليمي تجاه القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات شرق أوسطية، (مج،24)، (ع،93)، خريف 2020م.
9. سلمان علي، حسين العزي، الدور المصري في الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، دراسات دولية، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، (مج،2017)، (ع،70)،30سبتمبر 2017م.
10. السيد أحمد رفعت محمد، أزمة الهوية العربية والكيان الصهيوني قراءة في التجربة المصرية 1977–1986، شؤون عربية، جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، (ع،48)، ديسمبر 1986م.
11. شراب فهمي خميس، أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري، مجلة جامعة الأقصى، (مج،20)، (ع،02)، جوان 2016م.
12. الشمالي عبيد منى حسين، السياسة الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مصر والسودان) أنموذجا، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، (مج،2013)، (ع،17)، 30 جوان 2013م.
13. صبحي يوسف، الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر، (مج،12)، (ع،01)، غزة، 2010م.
14. عمروش عبد الوهاب، صفقة القرن: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (مج،09)، (ع،01)، 2021/05/23.
15. الغزالي أسامة حرب: الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية–الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، (مج،01)، (ع،01)، شتاء 1990م.
16. كروم حسنين، الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، (ع،169/168)، مارس/أفريل 1987م.
17. كمون عبد السلام، اتفاقية كامب ديفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية–المصرية، مجلة رفوف، (ع،11)، جامعة أدرار، مارس 2017م.
18. مخول أمير، لغز الموقف المصري من التطبيع وحيرة إسرائيل، قضايا إسرائيلية، إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية، (ع،81)، ماي 2021م.

19. معن بشور، السلام والتطبيع الثقافي، المستقبل العربي، (مج،19)، (ع،209)، جويلية 1996م.
20. هزرشي بن جلول، السلام والتطبيع الثقافي، مجلة المفكر، (مج،01)، (ع،05)، 10/04/2019.

3/ الرسائل الجامعية:

أ-رسائل الدكتوراه:

1. عبد الله أحمد حسن عبد الله، العلاقات المصرية الإسرائيلية 1952_2000م، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2011م.

ب-رسائل الماجستير:

1. البرغوثي نداء عبد الخالق محمد، العلاقات الفلسطينية المصرية 1993-2004، رسالة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت-فلسطين، 2006م.
2. خزار أحمد نائل توفيق، العلاقات الأمنية المصرية-الإسرائيلية(1978-2016)، رسالة ماجستير في الدراسات الإسرائيلية، جامعة القدس، فلسطين، 2016م.
3. سعيد يقين داود، التطبيع بين الممارسة والمفهوم: دراسة حالة التطبيع العربي-الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت-فلسطين، 2002م.
4. سرحان رولا، نصوص اتفاقيات أوسلو وفشل التطبيق 1993-2000، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005-2006.
5. سلامة لبنى علي حسن دار، الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
6. الشمايلة فاطمة طه، العلاقات المصرية الإسرائيلية للفترة من 1978-2018م، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة-الأردن، 2012.
7. عبد الكريم طارق عبد الكريم، تأثير اتفاقية السلام وسياسة التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978-2020)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021.
8. غازي محمد محمد إبراهيم، الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2009.
9. القطشان محمد حسن عبد السلام، اتفاقية كامب ديفيد وآثارها على النظام الإقليمي العربي 1979-1991، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، 2009م.

10. كهيه حسن حزعل مهدي، أثر السياحة على تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية من 1990_2007، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.
11. مطر خضر العبد، اتفاقية كامب ديفيد المصرية–الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية(1978–1993)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.
12. هديب ثائر محمود محمد، اتفاقيات كامب ديفيد 1978 وتداعياتها على القضية الفلسطينية حتى عام 1982، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2010م.

4/ المعاجم والموسوعات:

1. رءوف سلامة موسى، موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، ج2، دار ومطابع المستقبل بالفجالة، الإسكندرية، ومكتبة المعارف، بيروت، 2002م.
2. رفعت سيد احمد، التطبيع والمطبعون العلاقات المصرية الإسرائيلية 1979_2011، موسوعة الشاملة، (د. ن)، (د. ب)، 2014م.
3. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج03، ج04، ج05، ج06، ج07، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).
4. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004م.
5. المطيعي لمعي، موسوعة نساء ورجال من مصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003م.

5/ المواقع الإلكترونية:

1. آبا ايبان، موقع الجزيرة، www.aljazeera.net.
2. أبو سعدة محمد، صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمبررات، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، https://eipss.eg.org.
3. أبو سعدة محمد، سيناء وصفقة القرن: قراءة في التسريبات، المعهد المصري للدراسات، https://www.eipss-eg.org.
4. أبو عامر عدنان، مثلث العلاقات بين مصر وحماس وإسرائيل، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، https://eipss.eg.org.
5. أبو عامر عدنان، عندما تشيد إسرائيل بالسيسي، المعهد المصري للدراسات، تحليلات سياسية، https://www.eipss-eg.org.

6. أبو عامر عدنان، العلاقات المصرية الفلسطينية منذ 2013م، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، https://eipss.eg.org.
7. أبو عامر عدنان، شبكات التجسس...ثقب إسرائيلي في قلب العرب، https://aljazeera.net
8. أبو عامر عدنان، المعهد المصري للدراسات، https://eipss-eg.org.
9. اتفاقية السلام العربية–الإسرائيلية خلال القرن العشرين، https://www.moqatel.com.
10. اتفاقية كامب ديفيد 1978 الوثيقة الأولى إطار السلام في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://oldwebsite.palestin studies.org.
11. الأسرج حسين عبد المطلب، الكويز المصري: الفرص والمحاريز، https://www.researchgete.net.
12. أرناؤوط عبد الرؤوف، أعداد المستوطنين بالضفة، https://www.aa.com.tr.
13. أبو دوامة حازم، الطريق إلى السلام، الأهرام، (ع،4688)، نشر يوم 2015/04/22، https://gate.ahram.org.eg.
14. تمراز سعيد جميل، اتفاق أوسلو–والمأزق الفلسطيني، https://www.aheuar-org.
15. الجهلامة أميمة بنت أحمد، جولد شتاين النموذج الأصولي للكيان الصهيوني، https://www.saaid.net
16. حبيب إبراهيم محمود، سيناء في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، معهد المصري للدراسات، 15مارس2019، https://eipss-eg.org.
17. حسن وفاء، موشيه ساسون.. الصحفي الذي عمل سفيرا لـ "تل أبيب" في القاهرة وكان شاهدا على اغتيال
18. حسن وفاء، الياسار بن الياهو...اول سفير إسرائيلي بمصر بعد توقيع اتفاقية السلام، https://www.elmogaz.com
19. دروس من حروب إسرائيل في غزة، متوفر على https://www.rand.org.
20. الديب عبد الوهاب، حرب تجارية بين مصر وإسرائيل في مجال نقل النفط والغاز، http://www.archive.aawaat.com
21. راندا عبد الحميد، نص اتفاقية كامب ديفيد، https://mqaall.com.
22. رجب عز الدين، مدخل لقراءة العلاقات العسكرية المدنية في مصر، دراسة تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، www.eipss-eg.org.

23. "السادات"، موقع الموجز، https://www.elmogaz.com.

24. سكاي نيوز عربية، قطع العلاقات.. سوابق عربية تحفظها الذاكرة، https://skynewsarabia.com.

25. السلام بين مصر وإسرائيل حقيقة ثابتة بعد أربعة عقود على توقيع المعاهدة، موقع France 24 https://www.france24.com.

26. السيد آية، بالفيديو والصور–استراحة "السادات" بسانت كاترين.. تاريخ سقط من حسابات المسؤولين، موقع مصراوي، www.masray.com.

27. السيسي عبد الفتاح، موقعDW ، https://www.dw.com.

28. السيسي يؤكد على التعاون العسكري مع إسرائيل في سيناء، https://i24news.tv

29. شارون اريل، https://www.aljazeera.net.

30. شيمون شامير، https://ar.unionpedia.org.

31. الطناني وصال، العلاقات المصرية الفلسطينية: التحولات والمتغيرات، https://eipss-eg.org.

32. عامر عادل، آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، www.wata.cc.

33. عدوان بيسان، اللاجئون الفلسطينيون قبل وبعد أوسلو https://www.alaraby.co.uk

34. عواودة وديع، شمعون بيريس.. حمامة السلام الذي بنا ترسانة إسرائيل النووية، مجلة قضايا إسرائيلية، (ع،64)، (د.ت)، http://www.madarcenter.org.

35. فرج سمير، شخصيات في حياتي (5).. الفريق سعد الدين الشاذلي، الأهرام، (ع،48226)، نشر يوم 2018/12/20، https://gate.ahram.org.eg.

36. الفرقان أمال، ماهي اتفاقية الكويز؟.. سلبياتها وأهدافها، https://www.almrsal.com.

37. قسم البحوث–صحيفة الاستقلال، السياحة بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي الواقع والمستقبل، https://alestiklal.net.

38. كوردي محمد رفيق، اتفاقية كامب ديفيد مختصر القصة، https://tipyan.com.

39. الكونتلا، نخل، موقع الكشاف، https://www.kachaf.com.

40. الشركات الإسرائيلية في مصر، https://shbabbek.com.

41. للخبر بقية، مصر وإسرائيل أكثر... من تطبيع، قناة التلفزيون العربي، http://n.youtube.com.

42. المصري عبد الله، مختصون: هذا حصاد تطبيع مصر 40 عاما مع الاحتلال، https://m.arabi21.com.

43. معاهدة السلام بين جمهورية مصر وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://oldwebsite.palestin studies.org.

44. منصور أحمد، حصة تلفزيونية بعنوان شاهد على العصر، بطرس غالي–كامب ديفيد والدور الأمريكي، ج5، قناة الجزيرة على اليوتيوب.

45. منصور أحمد، حصة تلفزيونية بعنون شاهد على العصر، بطرس غالي–غالي وتفاصيل اغتيال السادات، ج8، قناة الجزيرة على اليوتيوب.

46. منصور أحمد، حصة تلفزيونية بعنوان شاهد على العصر، جيهان السادات، ج11، تفاصيل مقتل السادات، قناة الجزيرة على اليوتيوب.

47. منصور مجدي، سر الانقلاب العسكري في إسرائيل عشية حرب 1967م، موقع الملف الاستراتيجي، الشرق الأوسط، https://www.strategicfile.com.

48. منتجع كامب ديفد.. حيث وقع السادات السلام، موقع الجزيرة، www.aljazeera.net.

49. ميلاد حنا زكي، ماهر حسن, 32 عاما على كامب ديفيد ولا يزال التجسس الإسرائيلي على مصر مستمر، https://www.almasryalyoum.com.

50. ميمون أم العيد، ذكرى تبادل السفراء بين إسرائيل ومصر...الحسين الثاني والسادات، https://www.hespress.com.

51. نبذة عن الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، موقع BBC NEWS، https://www.bbc.com.

52. نتنياهو سيزور مصر قريبا بعد تلقيه دعوة من السيسي، موقعRT ، https://arabic.rt.com.

53. نتنياهو يكشف عن لقائه السيسي 6 مرات سرا منذ 2011.. حينها كان رئيسا للمخابرات الحربية المصرية، موقع عربي بوست، أخبار شرق أوسط، https://arabicpost.me.

54. نورهان مصطفى، قصة أشهر سفير مصري، https://lite.almasryalyoum.com.

55. وديع وديع، إسرائيل سادس دولة مصدرة للسلاح في العالم، موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.com.

56. وفاة وزير خارجية مصر الأسبق محمد إبراهيم كامل، موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net.

57. وفاة الرئيس المصري السابق حسني مبارك، موقعFrance24 ، www.france24.com.

2_المراجع باللغة الأجنبية:

1/الكتب:

1. אפריםקם, עתידהשלוםבינישראללמצרים, הערכהאסטרטגיתלישראל 2012-2013, המכוןלמחקריביטחוןלאומי, תלאביב, 2013. (كام افرايم، مستقبل السلام بين إسرائيل ومصر، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل 2012-2013، معهد الأمن القومي الإسرائيلي، تل أبيب، 2013.)

2. Liad Porat, The Muslim brotherhood and Egypt-Israel peace, Begin-Sadat center for strategic studies, Israel, 2014.

2/الجرائد والمجلات:

1. Mohammed Abdul Rahman Bani Salameh and others, The Camp David Accords: Lessons and facts, The Arab Jornal For Arts, (Vol.09), (No.2A), 2012.

2. Moshe Yegar, Dr Davide Kimche, 1928-2010, Israel journal of foreign affairs, (vol.04), (issue.02), 2010.

3. Uri Bar-joseph, Last chance to Avoid War: Sadat's Peace Initiative of February 1973 and its Failure, Journal of Contemporary History, (vol,41), (no,03).

3/المواقع الإلكترونية:

1. אפרים קם, קורות חיים, המכון למחקרי ביטחון לאומיhttps://www.inss.org.il، (كام افرايم، السيرة الذاتية، موقع معهد الأمن القومي الإسرائيلي، https://www.inss.org.il.)

2. חיים קורן ، ישראל ומצרים, 40 שנות קור שופע חום אסטרטגי ،. https://www.haaretz.co.il(كورين حاييم، إسرائيل ومصر، 40 عاما من الحرارة الإستراتيجية، https://www.haaretz.co.il).

3. Jeam Krasno, Interview with Gunnar Jarrig, United Nations Digital Library, https://digitallibrary.un.org.

4. Secretary of State William Rogers: A Career Paralleling Nixons, https://aei.pitt.edu .

5. Mats de rooij, the enemy of my enemy: why egyptian–israeli security cooperation is on thin ice, https://thesecuritydistillery.org.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

إهداءات

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ-ز

الفصل الأول: مصر والكيان الصهيوني: من الصراع إلى التطبيع.

المبحث الأول: مصر قبل التسوية السلمية.

المطلب الأول: حرب 1948 و1956.....09

المطلب الثاني: حرب 1967 و1973.....15

المبحث الثاني: التطبيع وتطوره التاريخي (1978-2020).

1/ التطبيع وأسبابه.....25

2/ التطور التاريخي للتطبيع المصري.....31

الفصل الثاني: مظاهر التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني.

المبحث الأول: التطبيع السياسي والعسكري.

المطلب الأول: الاتفاقيات والعمل الدبلوماسي.....44

المطلب الثاني: التعاون العسكري.....50

المبحث الثاني: التطبيع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

المطلب الأول: الاقتصادي.....54

المطلب الثاني: الثقافي والاجتماعي.....62

الفصل الثالث: انعكاسات عملية التطبيع المصرية-الصهيونية.

المبحث الأول: على مستوى مصر

المطلب الأول: سياسيا ودبلوماسيا.....68

فهرس المحتويات:

المطلب الثاني: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.....77

المبحث الثاني: على المستوى الإقليمي.

المطلب الأول: على الكيان الصهيوني.....84

المطلب الثاني: على القضية الفلسطينية والدول العربية.....87

خاتمة.....97

ملاحق.....102

قائمة المصادر والمراجع.....121

فهرس المحتويات.....136